

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف - المسيلة -



كلية: الحقوق والعلوم السياسية  
قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية  
تخصص: علاقات دولية

## الدولة العربية واستراتيجيات الاستمرار والبقاء في ظل فترة ما بعد الحراك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية  
تخصص: علاقات دولية

إشراف:

د. غزال أحمد

إعداد الطالب:

قسمة محمد

### لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة -	د.
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة -	د. غزال أحمد
مناقشا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة -	د.

السنة الجامعية 2020/2019

## شكر

الشكر لله الذي وفقني لإنهاء هذا العمل

إلى الأستاذ المشرف الدكتور غزال

إلى أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة المسيلة

إلى أصدقائي

إلى جميع زملائي في الدفعة

## إهداء

إلى شباب الأمة العربية

إلى أحب الناس الى قلبي أمي الغالية

إلى أخي وأخواتي وأبنائهم وبناتهم

إلى الروح التي ساندتني دوما وفارقتني مبكرا أختي فاطمة رحمها الله

إلى صديقتي ورفيقة دربي وتوأم روحي زوجتي الغالية

# مقدمة

**مقدمة:**

تكتسي الاستراتيجية في عالم اليوم أهمية متزايدة على مستوى مراكز البحوث والتفكير كما على مستوى السياسات صنيعة الدول، ذلك أن هذه السياسات الداخلية منها والخارجية قد باتت تقتضي بعدا استراتيجيا باعتباره الضامن لنجاحها، من هنا برزت **ثنائية** الدولة والاستراتيجية كواقع ممارساتي ودراسات نظيرية، تتعدد مستوياتها بتعدد الأهداف الاستراتيجية للدولة بين الوطني، الاقليمي والدولي.

من هنا تشكلت **القناعة** المعرفية التي يقوم عليها حقل الدراسات الاستراتيجية القاضية بأن الدولة هي قلب التحليل الاستراتيجي بشقيه **الجيوپوليتيكي** و **الجيواستراتيجي**، فالدولة حسب **القاعدة** الاستراتيجية هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية كما في النظم السياسية، وأن كل التحولات والتغيرات التي تشهدها الدول في مساراتها التطورية انما يعود الفضل فيها الى عملية التخطيط الاستراتيجي الذي ترافقه وتؤمنه الدولة.

هذه القاعدة تنطبق على **المجتمعات الغربية** التي تؤدي فيها الدولة الادوار المنوطة بها في عمليات التغيير والتحول التي تمر بها المجتمعات اذ تشكل **الحاضنة** الرئيسية لهذه العملية، وذلك خلافا لنمط الدولة العربية التي لم يشهد التاريخ لها ولا مرة واحدة من مراحل تطورها أنها قد رافقت مجتمعاتها في عملية تحولها، بل إنها عملت على العكس من ذلك على تعطيل هذا التحول والتغيير الذي طالما رأت فيه تهديدا لبقائها.

ولعل موجة الحراك الشعبي التي شهدتها المجتمعات العربية مطلع 2011 خير دليل على ذلك، ذلك أن الدولة العربية قد عملت على تسخير كافة مؤسسات الدولة التنفيذية منها والتشريعية والقضائية، والرهان على عديد الاستراتيجيات السياسية، العسكرية، الاقتصادية والاجتماعية وذلك على كافة المستويات الوطنية الاقليمية وحتى الدولية من أجل احتواء هذه الموجة وتعطيل عملية التغيير والتحول الذي تنشده مجتمعاتها.

**أهمية الموضوع:**

يكتسي هذا البحث أهميتين **نظرية وممارساتية**، حيث تنبع أهمية الموضوع من أهمية البحث على **المستوى النظري** في ثنائية تكاد تكون الدراسات التي تخوض فيها خاصة عربيا منعدمة، وهي **ثنائية** الدولة والاستراتيجية، وكذا من أهمية البحث على **المستوى الواقعي** في الرهانات الاستراتيجية للدولة العربية والكشف عن الحقائق التي ظلت مغيبة عن الوعي العام، وهو ما من شأنه تفسير وضع الدولة العربية ومنطقها في البقاء والاستمرار، ومن ثم امكانية التنبؤ والاستشراف مستقبلا بالمآلات التي قد تحدثها مساعي التغيير والتحول في المجتمعات العربية. تجدر الإشارة الى أننا سنتبنى ضمن طرحنا هذا **الدولة العربية** كوحدة للتحليل وذلك من منطلق محددات الفكر الاستراتيجي التي ترى بأن: جميع الدول العربية تشترك في **المحور الجيوپوليتيكي**، **المجموعة الجيوپوليتيكية** و**الوضعية الجيوپوليتيكية**،

وهو ما يبرر لنا في دراستنا هذه الاستعاضة عن مجموع الدول العربية باعتماد الدولة العربية كوحدة واحدة جامعة ومعبرة عن القواسم، الموحدات والسمات الكبرى للمنطقة العربية.

### مبررات اختيار الموضوع:

إن ما يبرر للباحث الخوص في هذا الموضوع هو أولاً خلفية التكوين في دراسات الماستر في تخصص الدراسات الاستراتيجية، فخلفية التكوين النظري المستقى ضمن هذا المجال قد شكلت إحدى أهم المبررات الدافعة إلى البحث في هذا الموضوع، خاصة إذا ما تم ربطه واقعياً بالمشهد العام الذي خلفته موجة الحراك الشعبي الأخيرة على وضع الدولة العربية، التي كلفتها رهاناتها الاستراتيجية من أجل الحفاظ على بقائها في ظل هذا الوضع الغير المستر، كلفتها الكثير إلى درجة العودة بها إلى وضع اللادولة كما حدث مع عديد الحالات على غرار ليبيا، اليمن، وحتى في بعض الأجزاء من سوريا.

### الصعوبات البحثية:

لقد واجه الباحث في اعداد هذه الدراسة عديد الصعوبات المتعلقة أساساً بقلة المراجع التي تتناول ثنائية الدولة والاستراتيجية وهي المراجع التي تكاد تنعدم تماماً عند دراسة هذه الثنائية في الحالة العربية، ذلك أن الاهتمام بالدراسات الاستراتيجية عربياً يعد اهتماماً حديثاً، وهو ما فرض على الباحث الاعتماد على الكتب التي تتناول النظريات الرئيسية للاستراتيجية والاجتهاد في إجراء إسقاطات على وضع الدولة العربية، إلا أن هذا الاجتهاد بدوره قد كان متعباً ذلك أن الاعتماد على الكتب التنظيرية للاستراتيجية هي في أغلبها كتب مترجمة، ومن ثم يتم الخلط فيها بين نظرتي الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية واعتبارهما نظرية واحدة. من جهة أخرى فإن الأدبيات التي تتناول بالدراسة الدولة العربية في مرحلة ما بعد الحراك قد اتسمت غالبية تحليلاتها بالسطحية، وعدم الثبات في التأسيس لطرح واحد يمكن من خلاله تطوير افتراضات نظرية لدراسة ثنائية الدولة والاستراتيجي، ذلك أن أغلبها كانت نتاج متابعة لتطور الأحداث وخادمة لتوجهات مراكز ومخابر البحث التابعة لها، ومن ثم تعد أدبيات يغيب عنها العمق النظري والبعد التحليلي، ومن ثم تعجز عن التنبؤ والاستشراف بمستقبل الدولة العربية وتحركاتها الاستراتيجية.

### الإشكالية:

- ماهي الرهانات الاستراتيجية للدولة العربية في المرحلة الممتدة لما بعد الحراك والتي كانت كقيلة بتأمين بقائها على مستوى تحليلي الدولة والنظام الدولي؟

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المتغيرين الذين ستنحور حولهما الدراسة هما متغير الدولة ومتغير الاستراتيجية، في حين أن استخدام مصطلح الحراك هو دلالة لضبط وتحديد "السياق التاريخي للدراسة"، ذلك أن الدول تتبنى الاستراتيجيات على مر تاريخ تطورها أي منذ نشأتها ووجودها الذي قد يعود بنا إلى عقود وعصور سحيقة، وهو ما يتعذر علينا خاصة ضمن هذا المستوى من الدراسات، وعليه تم تحديد الإطار الزمني لدراستنا هذه بالتركيز على استراتيجيات الدولة العربية في الفترة الممتدة لما بعد الحراك.

وهي الإشكالية البحثية التي تم تفكيكها ضمن التساؤلات الفرعية التالية:

**التساؤلات الفرعية:**

- 1) ماهي المضامين التي تحيل اليها الدولة كمفهوم ضمن تطور سياقه التاريخي التتظيري؟
- 2) ماهي المضامين التي يحيل اليها مفهوم الاستراتيجية كرهان تعول عليه الدولة من أجل التكيف وتأمين مقتضيات البقاء؟
- 3) ماهي الاستراتيجيات التي تراهن عليها الدولة العربية من اجل التكيف مع بيئتها الداخلية في مرحلة ما بعد الحراك؟
- 4) هل الاستراتيجيات التي تراهن عليها الدولة العربية من أجل ضمان وجودها على مستوى تحليل النظام الدولي هي استراتيجيات تحدي ام استراتيجيات استجابة؟
- 5) هل تعيش الدولة في الحالة العربية اليوم مرحلة تحول في طبيعة العلاقات والتفاعلات الاستراتيجية القائمة في المنطقة على المستوى الدولي، الاقليمي والدولي؟

**الفرضيات:****الفرضية الرئيسية:**

تعد الرهانات الاستراتيجية للدولة العربية على مستوي تحليل الدولة والنظام الدولي هي الكفيل بضمان بقائها وتأمين استمرارها كوحدة جيوبوليتيكية في الفترة الممتدة لما بعد الحراك الشعبي الذي هز غالبية الدول العربية مطلع 2011.

**الفرضيات الجزئية:**

- 1- ان البحث في الدلالات والمضامين المفاهيمية والنظرية التي يحيل اليها مفهوم الدولة والاستراتيجية كثنائية ضمن سياقه الحديث يفيد بتعدد المداخل والسياقات والسيرورات التاريخية والتطورية لكلى المفهومين.
- 2- تتعدد الرهانات الاستراتيجية الوطنية للدولة العربية من أجل الحفاظ على استمرارها وبقائها في فترة ما بعد الحراك السياسي والاجتماعي الاخير، وتتمايز مستوياتها بين السياسية منها، العسكرية، الاقتصادية، والاجتماعية.
- 3- تقوم الرهانات الاستراتيجية الخارجية للدولة العربية أساسا على الاهمية الاقليمية والجيوسراتيجية للمنطقة العربية، والتي تمنحها دعما من قبل الفواعل الدولية التي ترى بدورها في بقائها ضمانا لاستمرار مصالحها.
- 4- لا يزال حجم التحولات التي خلفتها موجة الحراك على الخارطة الجيوسياسية والجيوسراتيجية للدولة العربية متواضعا مقارنة بحجم التطلعات والمطالب التي رفعتها الشعوب، سواء على المستوى الدولي، الاقليمي أو حتى على مستوى النظام الدولي.

### الإطار المنهجي للدراسة:

- **المنهج التاريخي:** من خلال التتبع التاريخي لتطور الرهانات الاستراتيجية للدولة العربية في المرحلة الممتدة لما بعد الحراك السياسي والاجتماعي الاخير، حيث تم ضبط الاطار الزمني للدراسة ابتداء من سنة 2011 الى غاية يومنا هذا.
- **منهج دراسة الحالة:** من خلال اعتماد ثنائية الدولة والاستراتيجية كحالة دراسية في الحالة العربية، وتناول خلفياتها المفاهيمية والنظرية وتقصي أبعادها السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، والفصل في مستوياتها الوطنية منها، الاقليمية وحتى الدولية.
- **المنهج المقارن:** تم اعتماده في هذه الدراسة من خلال مقارنة الرهانات الاستراتيجية لمختلف الدول العربية من أجل الحفاظ على البقاء، وكذا في دراسة مدى تمايز مواقف الفواعل الدولية المختلفة من موجة الحراك التي شهدتها المنطقة العربية.

### الإطار النظري للدراسة:

طبيعة موضوع الدراسة القائم على البحث في ظاهرة الدولة في بعدها الاستراتيجي كحالة دراسية ضمن المجال السياسي العربي ومن ثم تعدد مستويات تحليل هذه الدراسة بين الوطني/ الداخلي والدولي/ الخارجي ولعل هذا ما فرض على الباحث اعتماد مقاربتين نظريتين للتحليل، تغطي كل واحدة منهما مستوى من مستويات التحليل المعتمدة.

حيث تمثلت هاتين المقاربتين في:

#### 1- نظرية (التحدي-الاستجابة) لتوينبي:

خلاصة نظرية توينبي في (التحدي والاستجابة): تقضي بأن البيئة تتحدى الحضارات - الدول- ، فإن استجابات للتحدي بنجاح فإنها سوف تتمكن من إنشاء حضارة/دولة قوية ذات شأن وإن هي فشلت فإن نمو حضارة/دولة متقدمة في تلك البيئة عسير، وهي النظرية التي تم الاعتماد عليها في تفسير الوضع الاستراتيجي للدولة في المجال السياسي العربي على مستوى تحليل الدولة، ذلك أنها فشلت في تحقيق الوظائف المناطة بها وفي تجاوز التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها، وهو ما يبرر استعاضتها عن ذلك بجملة استراتيجيات تقضي في معظمها الى تضخيم قوتها على حساب اضعاف مجتمعاتها.

#### 2- نظرية الكتلة المزدوجة لكانيتي:

التي ترى أن "الإمكانية الأضمن والوحيدة في الغالب التي تملكها كتلة (أو دولة) للحفاظ على نفسها وتماسكها، إنما تكمن في وجود كتلة ثانية (أو دولة) ترتبط بها، وسواء تواجها أو تبادلنا التهديد جديا في اللعبة، فإن الحكم بكتلة ثانية أو حتى التخيل الكثيف لها يتيح لها ألا تتفكك.

مضمونها يقضي بأن استمرار الدولة لا يكون إلا بوجود دولة ثانية ترتبط بها، سواء تواجها أو تبادلنا التهديد جديا، فوجود الدولة الثانية أو حتى التخيل الكثيف لها كفيل بضمان تماسك الأولى، وهي

النظرية التي تم الاعتماد عليها في تفسير الوضع الاستراتيجي الذي تحوزه الدولة العربية على مستوى تحليل النظام الدولي، ذلك أن ضعفها السيادي مقارنة بقريناتها من الوحدات الدولية هو ما فرض عليها تبني توجهات استراتيجية تقضي بحاجتها الدائمة للدعم الخارجي من قبل القوى الكبرى والتحالفات الاقليمية والدولية.

### أدبيات الدراسة:

ان الدارس لثنائية الدولة - الاستراتيجية كحالة دراسية عليه الانطلاق أولاً من الأدبيات التنظيرية للدولة، ثم فرز النظريات التي يغطيها حقل الدراسات الاستراتيجية ثانياً، ثم يعمل على اسقاط هذه النظريات على وضع الدولة في المجال السياسي محل الدراسة ثالثاً، ذلك أن البحث النظري في كل مفهوم على حدى يثبت تعدد وتنوع المراجع التي تبحث في هذا المجال، إلا أن البحث في المفهومين كثنائية يفيد بقلة المراجع بل وندرتهما، هذا هو المنطق الذي اجتهد الباحث في استخلاصه لاعتماده ضمن هذه الدراسة، من جهة، ومن جهة أخرى فرض السياق الزمني للدراسة الذي يعد حديثاً نسبياً نظراً لارتباطه بالفترة الممتدة لما بعد الحراك، ومن ثم قلة المراجع النظرية والتحليلية لوضع الدولة ضمن هذه المرحلة، فرض على الباحث الاعتماد بشكل رئيسي على أدبيات "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" و "مركز دراسات الوحدة العربية" اللذان كانت كتاباتهما متابعة مرحلة بمرحلة لتطورات الوضع في المنطقة العربية. هذا في مقابل الاجتهاد الشخصي في تطبيق النظريات الاستراتيجية على الوضع الدولي للمجال السياس بالعربي. ضمن هذا السياق انطلق الباحث في دراسته من أمهات الكتب التي نظرت للدولة الحديثة سواء في سياقاتها الغربية على غرار كتاب **The state** للأستاذين **هول و جون إيكينيري** الذي يتقصى التاريخ التطوري للدولة الحديثة في المجتمعات الغربية وكذا كتاب **Theories of the Democratic State** للأستاذين **جون.س و دونليفري.ب** والذي يبحث في كيفية تأمين الديمقراطية كرهان استراتيجي لاستمرار وبقاء الدولة في المجتمعات الغربية. أو في سياقاتها العربية وذلك على غرار كتاب **المحنة العربية الدولة ضد الأمة لبرهان غليون** الذي يتقصى أزمة الدولة في المجال السياسي العربي باعتبارها نمط لدولة فاقدة للشرعية وما يترتب عن هذا الفقدان من التأسيس لسياسات واستراتيجيات تسير في المنحى المعاكس لتوجهات المجتمع، وكذا كتاب **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي لغسان سلامة** والذي يدرس ظاهرة تطور المجتمعات العربية ومدى انعكاسها على ظاهرة الدولة التي بقيت عاجزة عن تحقيق اندماجها كدولة أمة.

### التعريف بأجزاء المذكرة:

تنطلق هذه الدراسة من موجة الحراك السياسي والاجتماعي الأخيرة التي اندلعت مطلع 2011 في غالبية الدول العربية، - والتي لا تزال تبيعاتها مستمرة الى غاية يومنا هذا - ذلك أن هذه الموجة قد خلفت في غالبية الدول العربية تفاعلات جيوبوليتيكية وجيوستراتيجية عديدة كانت دافعا لهذه الدول لتبني رهانات استراتيجية من أجل الحفاظ على بقائها واستمرارها تماشياً و المعطيات الجديدة التي أفرزتها موجة

الحراك، وهو الواقع الذي يفرض علينا نظريا ضرورة البحث في ظاهرة الدولة والاستراتيجية كثنائية في الحالة العربية، وذلك من خلال تقصي الاشكالية المتعلقة بكيفية استمرار الدولة العربية ضمن هذه المرحلة، لتصل الى استخلاص هذه الرهانات الاستراتيجية الوطنية والدولية التي كانت كفيلة بتأمين استمرار الدولة العربية في ظل هذه الفترة.

### هيكل الدراسة:

يتناول الفصل الأول من هذه الدراسة الاطار النظري والمفاهيمي لثنائية الدولة والاستراتيجية، وذلك من خلال التطرق أولا الى مفهوم الدولة والتطورات التي شهدتها المضامين التي تحيل اليه حسب الاسهامات النظرية للآباء المؤسسين للدولة الحديثة كمفهوم وكمحصلة تاريخية وتنظيرية. ثم التطرق ثانيا الى التطورات التي شهدتها الاستراتيجية ايضا كمفهوم ونظرية، من خلال تناول تطورات المضامين التي يحيل اليها المفهوم والانتقالات التي شهدها ضمن سياقاته التطورية من حقل الدراسات الأمنية والعسكرية الى السياسية والاقتصادية والاجتماعية... وغيرها من الحقول المعرفية، في مقابل الاسهامات التنظيرية لحقل الدراسات الاستراتيجية باعتباره حقل معرفي مستقل بذاته.

في حين يتناول الفصل الثاني الرهانات الاستراتيجية الداخلية والخارجية للدولة العربية في المرحلة الممتدة لما بعد الحراك الشعبي الأخير، ونركز من خلاله على تحليل هذه الاستراتيجيات في كافة أبعادها السياسية منها والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى كافة مستوياتها الوطنية والاقليمية وحتى الدولية.

# الفصل الأول

الاطار المفاهيمي والنظري لثنائية  
الدولة والاستراتيجية

## تمهيد:

لا يوجد مفهوم أكثر مركزية للخطاب السياسي والتحليل السياسي من مفهوم الدولة. ومع ذلك، في حين أننا جميعاً نميل إلى الاعتقاد بأننا نعرف ما نتحدث عنه عندما نشير إلى الدولة، إلا أنه مفهوم يصعب تحديده. منذ القرن السابع عشر، عندما تم نشر المصطلح على نطاق واسع لأول مرة، كان مفهوم الدولة موضع نزاع شديد. ولا يزال الأمر كذلك حتى اليوم. الدولة تعني، ولا تزال تعني مجموعة كبيرة ومتنوعة من أشياء مختلفة ومركبة، لذلك من الخطأ تناولها من منظور أحادي يدرجها ضمن مظاهرها الثلاثية التقليدية (الدولة جهاز؛ الدولة إقليم؛ الدولة شعب)، لأنّ البحث في إشكالية دراستنا وخاصة في تأصيل مفهومها والبحث في نظرياتها، هو ما يفرض علينا على المستويات النظرية صعوبة الفصل بينه وبين عديد المفاهيم الأخرى كالسلطة والنظام السياسي، وهو ما يصعب عليها أيضاً من الناحية الواقعية تبني أبعاد ورؤى استراتيجية سليمة في حالة الدولة العربية.

ويتطلب الأمر أكثر من ذلك، نظراً للتطورات التي عرفتتها الأنظمة الكلية التي تتفاعل ضمنها الدولة للاستمرار والبقاء، ربما هذا ما يفسره تعدد المقاربات التي تناولت تحليل الدولة وأبعادها الإستراتيجية من قبل مجموعة كبيرة ومتنوعة من المؤلفين والمختصين في شتى العلوم والتخصصات. والتي غالباً ما تم إدراجها ضمن ست مقاربات تحليلية.

لذلك سنتناول في هذا الفصل، جملة من التعاريف والخصائص التي تقودنا بدورها إلى ضرورة استنباط المفاهيم التي كانت نتاج السيرورة التاريخية للدولة الغربية، والتي تطوّرت وتبلّورت ضمنها مؤسساتها ووظائفها المتميّزة باستمرار، وكذا تقصي المفاهيم والنظريات المتعلقة بالإستراتيجية واستنباط طبيعة تلازمها وتوظيفها ضمن مفاهيم الدولة. هذه الحركية ساهمت في إثراء أدبيات الدولة واستراتيجياتها منذ أقدم الحضارات الإنسانية، وتضاربت فيها نظريات عديدة. وعلى هذا الأساس، سنتناول في هذا الفصل التالي:

**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة.****المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للاستراتيجية.**

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة

الهدف من هذا المبحث هو النظر إلى التشابهات تارة في تلك المفاهيم المتعلقة للدولة عبر مختلف المراحل التاريخية والتطورات التي عرفتها أبعادها التنظيمية والوظيفية وكيف أثرت في مفاهيمها وأشكالها، على أمل أن نبدأ في تجميع صورة أكثر تماسكاً لما هي عليه هذه الدولة، وكيف تتطور؟. وينبغي لنا أن نتوقع، منذ البداية، التنوع لأننا بصدد البحث عن منظورين مختلفين في المنشأ والتكوين؛ لذلك سنتطرق إلى دراسة المنظور الغربي لمفهوم الدولة يلي ذلك البحث في المنظور العربي لمفهوم الدولة، طموحنا هو مسح نطاق وتنوع الموارد النظرية والمفاهيمية في نظريات الدولة لتحليل المسارات الاستراتيجية التي تؤثر على سلوك الدولة إزاء تعاملها مع حركاتها المطلوبة.

في هذا المبحث الموجز نسبياً ندرس أولاً ظهور وتطور المفهوم المميز للدولة الحديثة في الفكر السياسي الأوروبي. ثم ننتقل إلى تعريف الدولة الويبري (WEBERIAN) الذي لا يزال نهجه ذي تأثير كبير في نظرية الدولة المعاصرة؛ ثم نُظهر كيف أن الفهم الويبري للدولة لا يزال يمارس تأثيراً قوياً على الثلاثي التقليدي لنظريات الدولة - التعددية ونظرية النخبة والماركسية. ننتقل إلى التحدي إلى صعود هذا المفهوم السائد للدولة الذي يشكله الخطاب التحليلي الفوكالدي (FOUCAULDIAN)، وقبل كل شيء، وجهات النظر النسوية. ونختتم بالنظر إلى آفاق الدولة، ونظرية الدولة، في عصر العولمة المفترضة والتقليص الليبرالي الجديد، وضمن نفس السياق المنهجي سنحاول في المبحث الثاني عرض هذه المفاهيم من زاوية نظريات الدولة (النظرية التعددية والتعددية الجديدة، النظرية النخبوية، المؤسساتية/ الجديدة، النظرية النسوية وغيرها). لنختتم بتطور الدولة كمفهوم وتاريخ حسب المنظور العربي.

## المطلب الأول: الإطار المفاهيمي

ظلت الدولة حضوراً ثابتاً (بل ومنتامياً) في قلب السياسة المعاصرة، ففي حين أن الاهتمام الفكري بالدولة قد تلاشى وتراجع. وهذا يجعل من الصعب إلى حد ما تفسير اختفائها الظاهر من رادار المحلل السياسي في العقدين الماضيين. والنتيجة هي أن نظرية الدولة، التي كانت ذات يوم سيلاً مستعراً، أصبحت الآن أكثر قليلاً من مجرد عدد قليل، وهي خلفية فكرية لا يجتازها سوى المنظرين المتشددين. "العودة إلى الدولة". إذا كان لا بد من الاعتراف بمركزية الدولة المستمرة في الحياة السياسية المعاصرة وانعكست في حسابات الديناميات السياسية المقدمة من قبل المحللين السياسيين المعاصرين، ثم من المهم أن نستجوب نطاق وتنوع الموارد النظرية المتاحة لنا لاستجواب الدولة.

## أولاً: المنظور الغربي لتعريف الدولة

الدول هي من بين أهم الأشكال السياسية والجهات الفاعلة في العالم اليوم. تركز فكرة "الدولة" على فكرة وجوب وجود مصدر واحد موحد للسلطة السياسية لإقليم، الرسم على الولاءات غير المجزأة لسكانها، وتعمل بطريقة جيدة التنظيم ودائمة، وتوجه نحو مصالح المجتمع بأسره. يوجد الآن اتفاق جوهري بين المحللين المختلفين على سبع خصائص محددة للدولة، وعلى خمس خصائص مرتبطة بها. كما هو موضح في الجدول رقم (1). إذا كان النظام الحكومي يفنقر إلى واحدة من السمات المميزة السبعة في العمود الأيسر ، فهو إذن ليست دولة. هذه الميزات بمزيد من التفصيل:

- 1- الدولة عبارة عن مجموعة من مؤسسات الحكم المنظمة التي ترتبط ببعضها رسمياً وتتمتع ببعض التماسك.
- 2- يجب على الدولة أن تعمل في إقليم معين، حيث يوجد يعيش فيه السكان كمجتمع متميز.
- 3- يتمثل دور مؤسسات الدولة في التوصل إلى قرارات ملزمة جماعية، والتأكد من إطاعة أولئك الذين يعيشون في الأرض التي تطالب بها الدولة.
- 4 - تطالب الدولة "(بنجاح) باحتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية داخل إقليم معين".
- 5- يجب على الدولة أن تدعي "السيادة" (أي سلطة غير مقيدة على جميع المؤسسات الاجتماعية الأخرى).
- 6- يساعد وجود مؤسسات الدولة على تحديد عالم "عام"، وهو جزء من الحياة الاجتماعية يختلف عن المجال "الخاص" الذي يهتم به الأفراد أو المنظمات المعنية فقط.
- 7- يجب أن تكون الدولة قادرة على تعريف "المواطنين" ، أولئك الذين هم أعضاء في مجتمعها؛ ويجب أن تكون قادرة على التحكم في دخول وخروج المواطنين وغيرهم من أراضيها.
- 8- يجب على أي دولة معاصرة أن تدعي أنها تعمل على تعزيز المصالح المشتركة لمجتمعها.
- 9- أن تكون الدولة مقبولة من قبل مجموعات أو عناصر مهمة في مجتمعها.
- 10- تُدار الدول الحديثة في جزء كبير منها بواسطة بيروقراطيات - منظمات رسمية وهرمية تمول من الميزانيات. يتم تمويل عمليات الحكومة من الضرائب العامة ، والتي يجب أن تكون أي دولة ناجحة قادرة على تحصيلها بشكل فعال.
- 11- تنظم الدول الحديثة الأنشطة الاجتماعية من خلال نظام القوانين والدستور لضبط أنشطة المؤسسات الحكومية نفسها.
- 12- يجب أن تعترف الدول الأخرى بالنظام باعتباره "دولة".

الجدول رقم(1): السمات المميزة للدولة والخصائص المرتبطة بها

الخصائص المرتبطة بها	تحديد السمات المميزة لها
<ul style="list-style-type: none"> <li>- مطالبات للنهوض بالاهتمامات المشتركة</li> <li>- يتم قبولها على أنها شرعية من قبل مجموعات مهمة</li> <li>- لديها بيروقراطية متطورة ونظام ضريبي</li> <li>- يعمل بدستور ونظام قانوني</li> <li>- معترف بها كدولة من قبل الدول الأخرى</li> </ul>	<p>الدولة هي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- مجموعة موحدة من المؤسسات</li> <li>- السيطرة على منطقة معينة و مجتمع متميز</li> <li>- صنع وفرض بشكل جماعي قرارات ملزمة</li> <li>- احتكار الاستعمال المشروع القوة</li> <li>- السعي للسيادة</li> <li>- العمل في مجال عام متميز</li> <li>- تقرير المواطنة ومراقبة دخول</li> </ul>

المصدر:

John S. D and Dunleavy P., **Theories of the Democratic State**, 1st Edition, UK: PALGRAVE MACMILLAN,2009, P.4.

وتميل المقدمات إلى الدولة، بشكل غير ملحوظ، إلى البدء بمعالجة مسألة التعريف. ومع ذلك، فهي تقصر في كثير من الأحيان عن تقديم إجابة. إن أهمية تعريف الدولة أكبر نظراً إلى أن الدولة، كما لاحظ دنليفي وأوليري، ليست موضوعاً مادياً؛ بل هي أداة مادية. هو مفهوم تجريدي<sup>1</sup>. وبذلك لا يمكن اعتبار فائدته كمفهوم أمراً مسلماً به، ولا ينبغي أن يكون كذلك، لأنه ليس له موضوع مرجعي مادي بديهي. إن مسألة التعريف تثير مشاكل خاصة بالنسبة لقضية التعددية من الناحية النظرية. والواقع أن من المغري للغاية، في نص يجعل شيئاً من فضائل تنوع الموارد النظرية المعروضة علينا لاستجواب دور الدولة، أن نوحى بأن هذا سؤال لكل نهج متميز تجاه الدولة - والدولة لا تعني في الواقع مجموعة متنوعة من الأشياء المختلفة في مجموعة متنوعة من وجهات النظر المختلفة. ومع ذلك لا يمكننا أن نترك الأمر على هذه المستويات. ففي حين أن الدولة قد تعني، أشياء مختلفة لمؤلفين مختلفين، فإن القواسم المشتركة بين التعريفات المتنوعة على ما يبدو لا ينبغي إغفالها - ولا يمكن السماح لها بتقديم عذر لعدم النظر في علم الدولة - ما هي الدولة؟. من أجل مساعدتنا على تحقيق ذلك، وتقديم بعض السياق التاريخي للمحور الذي يلي، فإننا نعتبر أولاً أنساب مفهوم الدولة قبل أن ننقل إلى التعريف الأكثر تأثيراً للدولة الحديثة - الذي يقدمه **ويبر**. ولكن قبل القيام بذلك، من المهم أولاً أن نقول شيئاً عن تطور الدولة الحديثة نفسها - أو على الأقل، تطوير المؤسسات السياسية التي

1- DUNLEAVY, P. AND O'LEARY, B. **THEORIES OF THE STATE: THE POLITICS OF LIBERAL DEMOCRACY**, BASINGSTOKE: PALGRAVE MACMILLAN,1987, P.1.

تعتقد الآن بشكل عام لوصف الدولة الحديثة. ذلك أن مفهوم الدولة لم يتطور بمعزل عن تطوير المؤسسات التي نربطها بالدولة. لا يمكننا النظر في أحدهما دون الآخر.

## 1- التطور التاريخي للدولة الحديثة

كما لاحظ أ. هول ون ج. جون إيكينبري (HALL G. AND JOHN A IKENBERRY) في مقدمة مفيدة للمصطلح، "لم ينعم معظم التاريخ البشري بوجود الدول"<sup>1</sup>. وعلاوة على ذلك، في حين تم استخدام هذا المصطلح بأثر رجعي للإشارة إلى آليات وعمليات الحكم السياسي الناشئة في بلاد ما بين النهرين في وقت مبكر من 3000 قبل الميلاد، إلا أنه منذ القرن السابع عشر فقط عرف تاريخ البشرية مفهوم الدولة. ووفقاً لمعظم الروايات التقليدية، تكمن أصول الدولة في الانتقال من الكفاف البدوي للصيادين وجامعي الثمار إلى مجتمعات أكثر زراعة تتميز، على نحو متزايد، بالزراعة المنظمة<sup>2</sup>.

والواقع أن المجال الجغرافي النسبي للإنتاج الزراعي هو الذي أدى إلى تطوير المؤسسات والهياكل الأساسية القادرة على الحكم والتوسع في السلطة على أراض محددة. وكما يلاحظ هول و إيكينبري مرة أخرى، فإن "أعمال الري، الأشجار ... تربط المنتجين المزارعين بإحكام شديد بالأرض، وبالتالي تجعلهم مرتبطين بالدولة"<sup>3</sup>. وبهذه الطريقة فإن القدرة المؤسسية على إسقاط السلطة على إقليم نربطه الآن بالدولة تدين بأصولها إلى الحادث التاريخي للاستبدال، أولاً في بلاد ما بين النهرين، وميو - أمريكا، ووادي نهر السند، والصين وبيرو، ثم بشكل أعم، للصيد والتجمع عن طريق الزراعة. في هذه المراحل الأولى من تطورها، كانت الدولة استبدادية وقهرية إلى حد كبير في الطريقة التي سيطرت بها على السلطة و على السكان. وفي هذا السياق يصبح العامل الرئيسي الثاني مهماً - الدين. كانت مجتمعات التجمع تميل إلى أن تكون قبلية - على أساس روابط القرابة - في حين أن الولايات الزراعية التي حلت محلها لم تكن كذلك. وهذا ما جعلهما أكثر اعتماداً على الإكراه، وفي غياب علاقات قرابة قوية بين أعضائهما، فإنهما أكثر هشاشة من الناحية السياسية عندما تم الطعن في هذا الإكراه.

وفي هذا السياق، فإن قدرة الدين على إضفاء الشرعية على الاستخدام المنظم والمتزايد المركزي للسلطة القسرية (من خلال مناشدة السلطة الإلهية) هي التي جعلت من الممكن توطيد سلطة الدولة. وهذا بدوره يسر زيادة تطوير القدرة المؤسسية على حكم وتنظيم إقليم جغرافي، ومعه القدرة على التعبئة العسكرية. ثم تم تأسيس الارتباط بين الدولة والقوة العسكرية في وقت مبكر، ويمكن القول إنه لا يزال قائماً حتى يومنا هذا الغزو، سرعان ما أصبح الآلية الأولية التي من خلالها أصبح الشكل المؤسسي

<sup>1</sup>- HALL, J. A. AND G. J. IKENBERRY, **THE STATE**, BUCKINGHAM: OPEN UNIVERSITY PRESS, 1989, P.16.

<sup>2</sup>- Hall, P. **Governing the Economy: The Politics of State Intervention in Britain and France**, New York: Oxford University Press, 1986, p.35.

<sup>3</sup>- HALL, J. A. AND G. J. IKENBERRY, **THE STATE**, OP-CIT, P.18.

للدولة منتشرة ، منذ القدرة التنظيمية التي وضعت الدولة الممنوحة لها ميزة تنافسية عندما كان لها واجهة المجتمعات قبل الدولة. إذا كانت أصول الدولة نفسها تكمن في بلاد ما بين النهرين، فعندئذ يجب أن ننتقل إلى أوروبا الغربية إذا أردنا أن نؤسس أصول الدولة الحديثة.

اتخذت دائماً لوصف الدولة الحديثة، ادعاءها بالعمل كقوة عامة مسؤولة عن إدارة إقليم جغرافي محدد بإحكام، ومن ناحية أخرى، انفصالها عن أولئك الذين باسمهم لا يمكن الحكم. الدولة الحديثة هي، إذن، مجمع مؤسسي يدعي السيادة لنفسها باعتبارها السلطة السياسية العليا في إطار تعريف الإقليم الذي هو مسؤول عن الحكم.

العوامل التي جعلت من الممكن تطوير هذا الشكل المؤسسي في أوروبا الغربية كانت، مرة أخرى، معقدة ومرتبطة بدور السلطة الدينية. ومرة أخرى كانت العملية مشروطة للغاية. كانت الكنيسة، على وجه الخصوص، التي تحدت سلطة الإمبراطورية الرومانية. وكانت النتيجة درجة غير مسبوقة من التجانس الثقافي، حيث أدى التوليف غير المحتمل في البداية للعقيدة المسيحية والبقايا القانونية القوية التي حملت من الإمبراطورية الرومانية إلى تسهيل تطوير العلاقات التجارية التوافقية في جميع أنحاء الاقتصاد الأوروبي ونشر القالب المؤسسي للدولة الحديثة.

وكانت النتيجة ولادة ما يسمى بالدولة المطلقة في القرنين السادس عشر والسابع عشر في (BOURBON FRANCE HABSBERG SPAIN AND TUDOR ENGLAND) بوربون فرنسا وهابسبورغ إسبانيا وتودور إنجلترا. وكانت بالنسبة للمجمع المؤسسي الذي نعترف به الآن كدولة - وجود بيروقراطية مركزية وقدرة على فرض الضرائب، وجيش دائم، ونظام للعلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى، وفي معظم الأحيان حدود إقليمية محددة بوضوح ومقبولة عموماً. وهذه الدينامية المؤسسية، التي تقتصر إلى حد كبير على الاقتصادات الأكثر تقدماً، وتحدث في كثير من الحالات في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، ترتبط بصعود دولة الرفاه. وقد شهدت إنشاء أنظمة الدولة الأكثر شمولاً التي شهدها العالم على الإطلاق. ترصد لنا التطورات في أولويات ووظائف الدولة الغربية عبر مراحل تاريخية:

الجدول الرقم (2) تطور الأولويات الأساسية للدولة	
الفترة	مفتاح الوظائف التراكمية
الدولة الحديثة المبكرة	- توفير الأمن الخارجي - الحفاظ على النظام الداخلي زيادة الإيرادات
الدولة الرأسمالية	- تعزيز النمو الاقتصادي
دولة الرفاه	- تشريع الاقتصاد السياسي و الترتيبات المجتمعية ككل من خلال توفير الأمن المون الاجتماعي ( الرعاية الصحية والتعليم وما إلى ذلك ).

المصدر:

John S. D and Dunleavy P., **Theories of the Democratic State**, 1st Edition, UK: PALGRAVE MACMILLAN,2009, P.31.

## 2- المفهوم الويبري (WEBERIAN) للدولة الحديثة

لا يزال يهيمن هذا المفهوم الحديث للدولة على نظرية الدولة المعاصرة، والواقع أن تعريف الدولة الذي غالباً ما يمنح صفة الوضع أو المكانة للتعريف الذي يمنح للدولة - وهو التعريف الويبري WEBERIAN - يظهر أوجه تشابه كبيرة مع تعريف هوبز (HOBBS). فيبر (WEBER)، كما لوحظ في كثير من الأحيان، عرّف الدولة ليس من حيث وظيفتها ولكن من حيث طريقة عملها ( MODUS OPERANDI). وبشكل أكثر تحديداً، رأى أن الدولة من حيث تنظيمها وإستعمالها لوسائل الإكراه والقوة البدنية. وكما أوضح، "دولة" ستسمى منظمة سياسية إجبارية ذات عمليات مستمرة بقدر ما يدعم موظفوها الإداريون بنجاح المطالبة باحتكار الاستخدام المشروع للقوة البدنية لتنفيذه أمرها".<sup>1</sup> جانبيين من هذا التعريف يعتبران جديرين بالملاحظة وبشكل خاص وفرت الأساس كنقطة انطلاق للفكر المعاصر الذي انعكس على الدولة.

<sup>1</sup>- Weber, M. **Economy and Society: An Outline of Interpretative Sociology**, Berkeley, CA: University of California Press, 1978, P,54.

أولاً، الدولة عند ويدر هي مجموعة من المؤسسات مع موظفين متفانين. وقد تم تناول هذه الملاحظة وتطويرها من قبل مجموعة متنوعة من الويبريين الجدد (NEO-WEBERIANS)، الدولتيين الجدد (NEO-STATISTS)، والمؤسساتيين (INSTITUTIONALISTS)، الذين يعملون على وجه الخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية. وخلصوا من خلال مناقشاتهم بأن التفريق بين الدولة والمجتمع المدني يسمح لمديري الدولة بتطوير مجموعة من المصالح والتفضيلات والقدرات المتميزة التي لا يمكن تفسيرها بالإشارة إلى عوامل مجتمعية فقط. في جهودهم الرامية إلى "إعادة الدولة" "BRING THE STATE BACK IN" كفاعل وقوة مستقلة في العلاقة الاجتماعية، أكد الدولتيين الجدد "NEO-STATISTS" على استقلال الدولة عن المجتمع وقوة تفسيرات "مركزية الدولة" "STATE-CENTRED" في النتائج السياسية. وركزت بشكل أكثر تحديداً على: قدرة مديري الدولة على ممارسة السلطة بشكل مستقل وإستقلالية القوى غير الحكومية؛ وقدرة "قوة البنية التحتية" للدولة لتغلغل، ومراقبة والإشراف، الشرطة وتنظيم المجتمعات الحديثة؛ والطرق التي يمكن بها للهياكل المؤسسية المحددة لدول معينة في لحظات زمنية معينة أن تعزز أو تقوض هذه القدرات العامة وقد أثبتت هذه الفكرة أيضاً تأثيراً متزايداً في نظرية الدولة الماركسية الجديدة، في التعددية الجديدة، وإن كان ذلك في شكل مختلف إلى حد ما، في نظرية الاختيار العام.

ثانياً، ويدر يعتبر الدولة الحديثة باعتبارها احتكار وضع قواعد موثوقة داخل منطقة حدودها. هذا هو بدوره دعم من احتكار وسائل العنف الجسدي داخل هذا المكان الإقليمي نفسه. فقد ركز أنصار المؤسسات والدولتيين الجدد (NEO-STATISTS)، الذين ربما يكون ولائهم أوضح لـ "ويدر"، على الآليات التي تحافظ الدولة من خلالها على احتكارها لوضع قواعد للسلطة (أو على الأقل تسعى إلى الحفاظ عليها). وقد ركزوا بصفة خاصة على مسألة السياسية الشرعية، بشأن الاستراتيجيات والآليات الديمقراطية و/أو الوطنية التي يتم من خلالها بناء هذه الاستراتيجيات والآليات واستدامتها، بشأن العمليات التي تؤدي إلى انسحابها، والعواقب المترتبة على التوازن الهش دائماً بين الإكراه والرضا في المجتمعات الحديثة، وعلى الآليات التي يمكن من خلالها إعادة إرساء الشرعية (من خلال تغيير النظام، وفي بعض الحالات، الثورة). ومع ذلك، فقد أصبحت هذه أيضاً مخاوف متزايدة للماركسيين الجدد (NEOMARXISTS) (وخاصة أولئك الذين يحرصون على تطوير رؤى غرامشي) والتعدديين الجدد (NEO-PLURALISTS).

أما الدولتين الجدد (NEO-STATISTS)، الذين يُطلق عليهم منظرو الدولة الذين يركزون على الحرب، فقد ركزوا على احتكار الدولة المفترض لوسائل العنف، ولا سيما على البعد العسكري لسلطة الدولة. حفزت ربما من جاذبية بديهية ملاحظة تشارلز تيلي (CHARLES TILLY) أن "الحروب تصنع الدول والدول تصنع الحرب"<sup>1</sup> « WARS MAKE STATES AND STATES MAKE WARS » ، وقد نظر هؤلاء المنظرون في قدرة الدولة على صنع الحرب، ومدى انعكاس التنظيم الداخلي لجهاز الدولة للضرورات العسكرية، وعواقب صنع الحرب والتعبئة للحرب على تطوير الدولة نفسها وتحويلها<sup>2</sup> - وباختصار، على العلاقة بين صنع الحرب وتشكيل الدولة. كما تناولت منجزات الدراسات النسوية هذه المواضيع في الآونة الأخيرة، وأبرزها ربما سينثيا إنلو (CYNTHIA ENLOE)<sup>3</sup>، في استجواب العلاقة المعقدة بين الدولة والعنف المنظم والنزعة العسكرية والذكورة. وكما يبدو أن المناقشة المذكورة أعلاه تشير إلى أن الأدب الجوهري والمتفرق إلى حد ما يمكن أن يتتبع بعض النسب من المفهوم الوابيري للدولة. ولكن على الرغم من هذا التنوع الظاهري، فإن وجهات النظر الوابيرية الجديدة (NEO- WEBERIAN) الجديدة تميل إلى إظهار خصائص مشتركة معينة - بل ونقاط الضعف في الواقع. أولاً، تميل مثل هذه النظريات إلى التركيز بشكل أحادي الجانب على العوامل السياسية الداخلية للدولة. ونتيجة لذلك، غالباً ما كانت هذه القوى توجه القوى السياسية خارج وما وراء الدولة، مثل الحركات الاجتماعية وجماعات الضغط، إلى دور هامشي. ثانياً، تستند الكثير من النظريات الوابيرية الجديدة إلى التمييز الواهي نوعاً ما بين الدولة والمتغيرات المجتمعية والتركيز التفسيري على المتغيرات الأولى على حساب الثانية. في سياق محاولة "إعادة الدولة إلى" العلوم الاجتماعية الأمريكية في السبعينيات والثمانينيات كان هذا ميل العصا نحو جانب الدولة مناسباً تماماً. ولكن الآن بعد أن أصبح النهج "التي تركز على الدولة - (STATE-CENTRED)" كما، إن لم يكن أكثر هيمنة مما كانت عليه نظيراتها "التي تركز على المجتمع (SOCIETY-CENTRED)" على الإطلاق، فمن الأهمية بمكان أن نعترف بأن الخسائر في كليهما وقد كانت وجهات النظر محاولة لتطوير فهم العلاقة المعقدة والمتغيرة باستمرار بين الدولة والمجتمع، العام والخاص. هذا هو التحدي الذي يجب أن تستجيب له النظريات المعاصرة للدولة الآن.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - Tilly, Charle.(Ed.)**The Formation of National States in Western Europe**, Princeton, J: Princeton University Press, 1975, P.p 03-601.

<sup>2</sup> - Peter\_B.\_Evans, Dietrich, Theda Skocpol. (Eds.), **Bringing The State Back In**. Charles Tilly (Ed.), " **War Making and State Making as Organized Crime** "، Ed eleventh , Cambridge: CambridgeUniversity Press,1985, P.p 169,186.

<sup>3</sup> - Enloe, Cynthia, **Making Feminist Sense of International Politics**, Berkeley, CA: University of California Press, 1990.

<sup>4</sup> - Held David (Ed.), **The development of the modern state** in S. Hail and B. Gieben (Dir.), **Formations of Modernity**, Cambridge: Polity, 1992, P, 7.

### 3- الدولة كمفهوم لغوي واصلاحي

#### أ- المعنى اللغوي للدولة:

كلمة الدولة هي في الأساس لاتينية "Status" وتعني الاستقرار. غير أنّ هذه الكلمة كان لها من المعاني السياسيّة والقانونيّة والاجتماعيّة والثقافيّة التي اختلفت باختلاف الأزمنة والأمكنة؛ فالدولة في عصر اليوناني تختلف عنها في العصر الروماني، وهي تختلف أيضا عن معناها الوارد في كتاب "الأمير" لميكافيلي، وهي غير ذات المعنى الذي قصده لويس الرابع عشر عندما قال "أنا الدولة- L'État c'est moi"<sup>1</sup>، فعند بحث مفهوم الدولة من الناحية اللغوية نجد أن لفظ "الدولة" قد اشتق من الكلمة اللاتينية حالة ومعناها المجازي وضع.

ويدل لفظ الدولة في اللغة العربية على التداول والتغير، فقد جاء في لسان العرب لابن منظور "...والدولة الفعل والانتقال من حال إلى حال"، وهو المدلول الذي يناقض حقيقة معنى كلمة "State" أو "État" في اللغتين الفرنسية والانجليزية، ذلك أنّ كلي هذان اللفظان ينحدران من الجذر اللاتيني "Status" الذي يدل على الاستقرار والثبات، وإن كنا نشير أن هذا المفهوم State لم يأخذ مدلوله السياسي الحديث إلا في عصر النهضة، عندما استعمله المفكر السياسي الإيطالي نيكولا مكيافيلي.

#### ب- المفهوم الاصطلاحي للدولة :

أما من الناحية الاصطلاحية فنجد أنّ كلمة دولة لم تستعمل إلا في مرحلة إرساء "الحكم المطلق" في فرنسا في القرن 16، فيما تعمدت ابتداء من القرن 17، وقبل ذلك الحين كان منطوق القرون الوسطى يمزج بين المجموعة السياسة وقائدها أي السيد، فيما انقضت العائلة السياسية مع بروز عبارة الدولة وممارستها.

ولم يأخذ معنى "المؤسسة السياسية" الشاملة بدلا من مصطلح "الجمهورية" المستعمل سالفًا، إلا ابتداءً من القرن 16 وقد ظهرت الكلمة في الوثائق الرسمية حوالي سنة 1540 م، وبعد هذا التاريخ بدأ مصطلح الدولة يستخدم على نطاق واسع من قبل علماء ينتمون إلى تيارات معرفية مختلفة، ومن هنا بدأ الاختلاف في تعريف الدولة بين العلماء.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- Georges Burdeau, *Manuel de droit constitutionnel et institutions politiques*, 2<sup>nd</sup> édition, Paris : L.G.D.J, 1984, P,15.

<sup>2</sup>- أمينة مزراق، الدولة في المجال السياسي العربي: نقاش حول الخلفيات والأسس، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2018/20117، ص. ص 35-38.

لذلك تعددت التعريفات والمفاهيم المقدمة لتفسير ظاهرة الدولة من مختلف العلوم ضمن نظريات ومقاربات نظرية جمة، تحلل مضامين ظاهرة الدولة بأدواتها البحثية والمنهجية الخاصة بدائرتها المعرفية. لذلك قبل التطرق إلى لهذه النظريات يستدعي الأمر الإحاطة بفهوم الدولة من خلال سياقه المؤسساتي والتاريخي، باعتبارهما من أبرز السياقات الكلاسيكية التي أثرت التحليل السياسي والتفسير النظري لظاهرة الدولة.

### ثانياً: تطور مفهوم الدولة كسياق تاريخي ومؤسساتي

بعدما تم النظر في البعد المؤسساتي والتطورات التي عرفتها الدولة، ونحن الآن في وضع أفضل للنظر في سياق تطور مفهوم الدولة. مفهوم الدولة مشتق ومستمد من الوضع اللاتيني "LATIN STATUS"، بمعنى حرفياً الوضع الاجتماعي، المكانة "STATURE OR"، وتحديدًا للفرد داخل المجتمع. بحلول القرن الرابع عشر استخدام مصطلح "STANDING" للإشارة إلى مكانة أو وضع (في الواقع إلى "الدولة") من الحكام، وتمييزهم وبصرف النظر عن تلك الخاضعة للقاعدة، وكان شائعاً. في فكرة أن الدولة تقيم في الجسم من الحاكم، في الواقع أن الدولة و"السيادة" هي مرادفة، وكان هذا بشكل مميز قبل الحداثة "PRE-MODERN".<sup>1</sup>

إن تطوير مفهوم حديث مميز للدولة سوف يستغرق ثلاثة قرون أخرى - وسوف توازي تطورها ظهور المجمع المؤسسي الموصوف أعلاه على أنه الدولة المطلقة. وقد اتخذ مؤلفو ما يسمى بكتابات "مرآة الأمراء" MIRROR-FOR-PRINCES خطوة أولى، أشهرها مكيافيلي في كتابه (THE PRINCE; 1532). في هذه الأدبيات، أصبحت الدولة (LO STATO) مرادفة الآن ليس فقط للأمير نفسه 2، ولكن مع طابع النظام السياسي، والمنطقة الجغرافية التي تم المطالبة بالسلطة السيادية والحفاظ عليها، ومؤسسات الحكم نفسها المطلوبة للحفاظ على هذه السلطة. أتى تطوير ثاني مع النظرية الجمهوريّة سياسيّة من النهضة<sup>3</sup>.

وقد دافعت هذه الحركة عن قضية نظام جمهوري متمتع بالحكم الذاتي قد يدشن "دولة" شرطاً للحرية المدنية - من حيث أن دانتي (DANTE) هي الولاية فرانكو. هنا، أخيراً، نرى ظهور مفهوم سلطة مدنية وسياسية مستقلة تنظم الشؤون العامة لمجتمع مستقل أو "كومونولث".

<sup>1</sup> - Hent Kalmo and Quentin Skinner (Dir.), "Sovereignty in fragments : the past, present and future of a contested concept", In Quentin Skinner (Ed.) *The sovereign state: a genealogy*, 1<sup>st</sup> ed, Cambridge:U.P.C, 2010, P.p, 26-46.

<sup>2</sup> - Quentin Skinner, *Machiavelli: A Very Short Introduction*, 2<sup>nd</sup> ed, Oxford: U.P.Oxford, 2019, P.p, 24-46.

<sup>3</sup> - Gelderen M. V. and Skinner Q., (Dir.), "Republican Shared European Heritage" vo.I, *Republicanism and Constitutionalism in Early Modern Europe*. 1<sup>st</sup> ed, Cambridge:U.P.C, 2002, P.p, x-xi.

الدولة هنا كما قدمت الادعاء باحتكار الاستخدام المشروع للعنف، كما اشتقاق السلطة لهذا الادعاء ليس من سلطة أو مكانة حاكمها، ولكن من الشعب نفسه.<sup>1</sup> يشار إلى الدولة لأول مرة كجهاز حكومي متميز يقع على الحكام واجب الحفاظ عليه والذي سوف يدوم قاعدتهم، لا إلى امتداد من السلطة فطرية هذا الأخير. وجاءت الخطوة الأخيرة مع صعود الدولة المطلقة في أوروبا في القرن السابع عشر. هنا، ولا سيما في كتابات بودين وهوبز (BODIN AND HOBBS)، يتم تصور الدولة في نهاية المطاف منفصلة عن سلطات الحاكم والمحكوم. ثلاثة جوانب من هذه الصياغة تجعل شكلها مميزاً كمفهوم حديث للدولة:<sup>2</sup>

(1) يُقدّم الأفراد داخل المجتمع على أنهم من رعايا الدولة، وعليهم واجبات وولاء ليس لحاكم بل للدولة نفسها؛ (2) سلطة الدولة مفردة ومطلقة، و(3) تعتبر الدولة أعلى أشكال السلطة في جميع مسائل الحكم المدني.<sup>3</sup> يعكس عمل "ÉVIATHAN، 1651" لهوبز (HOBBS)، صعود الدولة المطلقة، ونهاية مفهوم ما قبل الحداثة للدولة التي تُفهم فيها السلطة السياسية بعبارات شخصية وجذابة. والآن يُنظر إلى الدولة على أنها شكل متميز من أشكال السلطة بمعزل عن أولئك الذين يقومون بصلاحياتها.<sup>4</sup>

من الجيد جداً أن يكون لدينا تصور واضح ومتسق للدولة وكل ما هو أفضل إذا تم تأطير ذلك في تعريف واضح للدولة. ومع ذلك، بالنظر إلى أن الدولة ليست شفافة على الفور أوبديهية الكائن المادي، وهذا هو مجرد خطوة واحدة في الدفاع عن وجهة نظر السياسة التي تضع الدولة في مركز الصدارة. إن تطوير مفهوم (وبالتالي نظرية) للدولة هو النظر إلى السياسة بطريقة معينة. وهو خيار يمكن وينبغي الدفاع عنه، وهذه نقطة هامة لها آثار واضحة. التحليل السياسي لا يمكنه غالباً المضي قدماً في غياب مفهوم للدولة. لذلك لتبرير "العودة إلى الدولة"، يجب علينا أولاً أن نقدم إجابة على "ما هو العرض التحليلي الذي يقدمه مفهوم الدولة للمحلل السياسي؟".

<sup>1</sup> - Quentin Skinner, Bo Strath - *States and Citizens\_ History, Theory, Prospects*, 1<sup>st</sup> ed, Cambridge: U.P.C, 2003, .P.p 26-145.

<sup>2</sup> - Skinner, Q. " *The State*", in T. Ball et al. (eds), *Political Innovation and Conceptual Change*, Cambridge: Cambridge University Press, 1989, P,90.

<sup>3</sup> - *Ibid.*

<sup>4</sup> - *Ibid.*

مهما كانت الاجابة جيدة، ومهما كانت واضحة، فإنه ليس كل منظري الدولة قد أوضح إجاباته. وحتى دنليفي وأولييري (DUNLEAVY,P. & O'LEARY,1، يثبتان أنّ العديد من منظري الدولة قد فشل في تقديم إجابة، اكتفوا بالإشارة إلى أنّ الدولة هي تجريد تحليلي ثم الإشارة إلى بعض التشابهات العائلية في تعريفات الدولة التي يقدمها منظرو الدولة. في ذلك القيام بها تحديد أنواع التجريد النظري، و أنّ منظري دولة يحيلون النقاش إلى استدعاء الدولة كقوة، والتميز في القيام بذلك بين التعريفات التنظيمية والوظيفية<sup>2</sup>. ومع ذلك، فإنّ ما لا يفعلونه هو تقييم ودفاع عن هذا التسويق التحليلي للواقع السياسي الذي توفره مثل هذه التجريدات.

قد يكون من المفيد ومن فائدة التحليل التي يقدمها مفهوم الدولة أنّ تكون محددة. وكلاهما معني بالقدرة على وضع السلوك السياسي في سياقه: الأول يتعلق بالسياق الهيكلي و/أو المؤسسي للجهات السياسية الفاعلة، والثانية بالسياق التاريخي للسلوك والديناميات السياسية، و النظر في كل بدوره.

#### أ- الدولة كسياق مؤسساتي:

تختلف نظريات الدولة اختلافا كبيرا من حيث الافتراضات حول الدولة التي تعكسها. ومع ذلك، فمن دون استثناء تقريبا، ينظر إلى الدولة، من قبل أولئك الذين ينشرونها على أنّها مفهوم من الناحية الهيكلية و/أو المؤسسية. وهكذا، سواء كان ينظر إلى الدولة وظيفيا أو تنظيميا - على أنّها مجموعة من الوظائف التي تستلزم (بقدر ما يتم تنفيذها) مجموعة مؤسسية معينة، أو كفرقة مؤسسية نفسها - فإنه يوفر سياقاً يُنظر فيه إلى الجهات الفاعلة السياسية على أنّها مجسدة والتي يجب أن تكون موجودة تحليليا.

وتوفر الدولة في مثل هذا المفهوم (جزءاً كبيراً من) المشهد المؤسسي الذي يجب أن تتفاوض عليه الجهات السياسية الفاعلة. هذا المشهد هو، في مصطلحات بوب جيسوب، "الانتقائية الاستراتيجية" - هو أكثر ملاءمة لبعض الاستراتيجيات، وبالتالي، تفضيلات بعض الجهات الفاعلة من غيرها؛ الدولة توفر خلفية غير متساوية للصراع السياسي، والتعارض والتغيير - وهي أرض استراتيجية يتعين على الجهات الفاعلة أن توجه أنفسهم إليها إذا كان لها أن تحقق نواياها.<sup>3</sup>

ومن غير المرجح أنّ يرى التحليل السياسي الذي تُشكّله نظرية الدولة من قبل الجهات الفاعلة السياسية في الممارسات الطوعية - كأشخاص أحرار في السيطرة الكاملة على مصيرهم، وقادرين على تشكيل الحقائق السياسية في صورة تفضيلاتهم وراداتهم.

<sup>1</sup> - Dunleavy,P. &O'Leary,B. **Theories of The State: The Politics of Liberal Democracy**, Basingstroke: Palgrave Macmillan ,1987.P.p 1-6.

<sup>2</sup> - Patrick Dunleavy and Brendan O'Leary, **Theories of the state: the politics of liberal democracy**.1<sup>st</sup> edition, London: MACMILLAN ED.LTD, 1987.P.p 1-5.

<sup>3</sup> - Jessop, B. **State Theory: Putting Capitalist States in Their Place**, Cambridge: Polity Press,1990, P.p,10-9 .

على النقيض من التطوع والحسابات والتركيز أكثر على الوكيل (AGENT)، يميل منظرو الدولة إلى النظر إلى قدرة الجهات الفاعلة على تحقيق نواياهم على أنها مشروطة بالخيارات الاستراتيجية المعقدة التي غالباً ما يتم إجراؤها في سياقات مؤسسية ذات بنية عالية تفرض انتقائيتها الاستراتيجية الخاصة (نمط الفرص والقيود التي يقدمونها).

وهذه الاعتبارات مهمة ولها القدرة على توفير تصحيح قيم ومطلوب جداً لتوجه التيار الرئيسي للعلوم السياسية الذي يهيمن عليه التيار السلوكي في بعض الأحيان إلى النظر إلى أفضليات الجهات الفاعلة وحدها باعتبارها المفتاح لتفسير النتائج السياسية. تذكرنا نظرية الدولة بأن الوصول إلى السلطة السياسية المرتبطة بالانتصار الانتخابي الساحق لا تجلب بالضرورة معها المؤسسات و/أو القدرة الاستراتيجية على ترجمة مثل هذه العهدة إلى تغيير اجتماعي وسياسي واقتصادي دائم. إذا كانت الإرادة السياسية والوصول إلى مواقع السلطة والنفوذ هي كل ما هو مطلوب (كما هو الحال، على سبيل المثال، في بعض التعددية والمفاهيم النخبوية) ، والتغيير السياسي بالجملة سيكون متوطناً. إن عدم حدوث ذلك يشير إلى قيمة التجريدات السياقية مؤسسياً مثل الدولة. وهذه، بدورها، تشجع على إجراء تقييم أكثر تفاعلاً وواقعية لـ "هياكل الفرص السياسية" 1.

اتسمت نظرية الدولة، في بعض الأحيان بالميل إلى البنيوية. كما اتهمت كل من الماركسية والمؤسسية ، والنظرية الخضراء ، والحركة النسائية وحتى نظرية الاختيار العام بالبنيوية. لكل من هذه الدول، في بعض الأحيان وفي أشكال معينة، استند إلى الخصائص الأساسية وغير القابلة للمناقشة للدولة (رأساليته، نظامها الأبوي، تواطؤها في تدمير بيئتها الطبيعية، وهلم جرا) المستسخة بشكل مستقل عن الجهات الفاعلة السياسية. ولكن في حين أثبتت البنيوية أنها هدف دائم تقريباً لمنتقدي نظرية الدولة، فإن النظريات المعاصرة للدولة تبدو أكثر إدراكاً لمخاطرها اليوم من أي وقت مضى. والواقع أن التطور الأخير لنظرية الدولة يمكن أن يُنظر على الأقل جزئياً على أنه تراجع عن البنيوية.

## ب- الدولة كسياق تاريخي:

إذا كان المناشدة بمفهوم الدولة أو تجريدها من أجل توعية المحللين السياسيين بالحاجة إلى وضع الوكالة السياسية والوكلاء السياسيين في سياقها المؤسسي، فإن دورها في توعية المحللين السياسيين بحاجة إلى وضع الحاضر في سياقه التاريخي لا يقل أهمية. والواقع أن الاثنين مرتبطان ارتباطاً وثيقاً.

1- Tarrow, S. *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics*, Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

ويتجه الاهتمام المميز لعلماء السياسة مع الحكومة وحاملي المناصب العليا إلى الارتباط بالتركيز التحليلي على الحاضر. وفي هذا الإطار التقليدي، يُنظر دائماً إلى محددات النتائج السياسية على أنها عوامل محددة في سياق معين في مرحلة زمنية معينة - عادة، دوافع ونوايا الجهات الفاعلة المعنية على الفور ووصولها إلى مواقع السلطة والنفوذ.

يشكل هذا النهج غير تاريخي إلى حد ما إشكالية في تحديد مفهوم الدولة. لأنه مهما تعددت الحكومات ستذهب، لكن الدولة ستستمر، باعتبارها مجموعة مؤسسية في تطور مع مرور الوقت. وهذا الضخ يتشكل من خلال العواقب المقصودة وغير المقصودة للاستراتيجيات والسياسات الحاكمة. ومع ذلك، فهذه علاقة متبادلة. لأن السياق الاستراتيجي الذي تجد الحكومات نفسها فيه، في أي وقت من الأوقات، هو بدوره انعكاس للقدرات والكفاءات الاستراتيجية لمؤسسات الدولة والقيود والفرص التي تفرضها هذه المؤسسات. إن فهم القدرة على الاستقلال الذاتي الحكومي هو إذن تقييم لمدى الإرث المؤسسي والهيكلية والاستراتيجي الموروث من الماضي. هو، باختصار، فهم العلاقة الديناميكية بين الدولة والسلطة الحكومية مع مرور الوقت.

وقد تفيد هذه النماذج الواقعية في تعزيز هذا الطرح من خلال تقصي السلوك السياسي لبعض إدارات المؤسسات البريطانية: عندما تم انتخاب إدارة جديدة لحزب العمال للمرة الأولى في عام 1997، بدت مختلفة عن تلك التي كانت في عام 1979 عندما تم انتخاب حكومة (THATCHER) تاتشر الأولى، فمن المرجح أن يكون هذا قد مارس تأثيراً كبيراً على استقلالية إدارة حزب العمل القادمة، بغض النظر عن حجم الأغلبية. ومع ذلك، وهذا المثال ربما يشير إلى أن هناك خطراً معيناً من البنيوية هنا أيضاً. ومن المؤكد أن إدارة بلير (BLAIR) حديثاً اضطرت إلى التعامل مع الإرث المؤسسي والسياسي والثقافي للثاتشرية (THATCHERISM) في عام 1997.

ويرى البعض من علماء السياسة ومنظري الدولة، أنه من الممكن في رغبتهم في وضع السياق التاريخي، قد نبالغوا في التأكيد على العبء الذي كان يضعه الماضي على الحاضر. وبذلك قد نعفي الجهات السياسية الفاعلة المعاصرة عن غير قصد من كل المسؤولية عن عواقب سلوكها، على سبيل المثال، عدم وجود راديكالية لبلير في إدارته الأولى يعود إلى الإرث الثاتشري، ربما يعزى إلى عدم وجود الاقتناع السياسي. وربما تكون نظرية الدولة، وخاصة في شكلها المؤسسي الجديد (NEO- INSTITUTIONALISTS)، أكثر استعداداً لرؤية الاستمرارية والجمود، وفي أحسن الأحوال، التطور التدريجي مع مرور الوقت.

تتغير الدول مثل الحكومات، وتحت شروط معينة، وعلى الرغم من طبيعتها المعتمدة على المسار، فإنها قد تتغير بسرعة مذهلة. من المهم إذن أن لا يقودنا السياق التاريخي للحاضر الذي يشجعه تجريد الدولة إلى سرد غير متميز تاريخياً للاستتساخ الذي لا نهاية له للوضع السابق. وكما يوحي ذلك، ففي حين أن جاذبية مفهوم الدولة يمكن أن تزيد بالتأكيد من حساسيتنا تجاه الديناميات التاريخية، فإنها لا تحتاج بالضرورة إلى القيام بذلك.

قد يكون الحساب البنيوي المفرط والتاريخي المفرط مملاً بدلاً من شحذ عروض التحليلية بشأن مسائل التغيير بمرور الوقت. ومع ذلك، وكما سبق الإشارة إلى ذلك، ربما تكون النظريات المعاصرة للدولة أكثر وعياً بهذا الخطر من سابقتها. وتتميز التطورات الأخيرة في نظرية الدولة، بقدر ما تتميز بأي شيء آخر، بتركيزها على الوتيرة غير المتكافئة لتطور الدولة مع مرور الوقت.

### ثالثاً: مفهوم الدولة حسب تطور النقاشات الأخيرة في نظرية الدولة

ارتبطت التطورات الأخيرة في نظرية الدولة بتموقع تيارين نظريين: تطوير نظرية نسوية مميزة للدولة (FEMINIST THEORY OF THE STATE)، ورفض أنصار ما بعد البنيويين (POSTSTRUCTURALISTS) لمفهوم الدولة ذاته، ولا سيما الفوكويون (FOUCAULDIANS)، ومحلي الخطاب (DISCOURSE-ANALYSIS)، وبهذا تم تحدي الصعود الذي عرفه المنظور الويبري الجديد (NEO-WEBERIAN)، والذي سيطر طيلة السبعينيات على إحياء الاهتمام بالدولة.

أغلب ما يُقال؛ أنّ النظرية النسوية تقتقر إلى نظرية الدولة. ومع ذلك، حيث كان تعليق جوديث أليين (JUDITH ALLEN): "حيث كان التيار النسوي مهتم بأفكارها، إذ غالباً ما تم استيراد أفكارهن حول طبيعتها وشكلها من الخارج"، فإن الأمور أصبحت الآن أكثر تعقيداً إلى حد ما<sup>1</sup>.

في خضم هذا التعقيد، تطورت نقاشات حول جدلية غياب نظرية نسوية (مستقلة) عن الدولة وتحتاج واحدة بشكل عاجل، وعند البعض الآخر أن النسوية ليس لديها نظرية عن الدولة وليست بحاجة إلى واحدة؛ بينما يقترح البعض الآخر أن النسوية لا تحتاج لنظرية ولكنها بدأت أخيراً في تطوير مثل هذه النظرية بدقة. يبدو أن الدليل على الدراسات العلمية الحديثة يدعم هذا الرأي الأخير: في السنوات الأخيرة، بدأت النسويات بالفعل في وضع الأساس لنظريات نسوية مناسبة للغاية ومميزة للدولة. في الواقع، جاءت العديد من التطورات الأكثر إثارة وأصالة في نظرية الدولة المعاصرة من

الباحثين النسويين. تشمل هذه الرؤى عددًا من الملاحظات الرئيسية:2

<sup>1</sup> - Allen, J. (Ed.), **Does Feminism Need a Theory of «The State»?**, in S. Watson (Dir.), "Playing the State: Australian Feminist Interventions", London: Verso, 1990, P. 21.

<sup>2</sup> - Masson, D., "Repenser l'État Nouvelles perspectives féministes", **Recherches féministes**, V12 (1), 1999, .P.p 5-24, [https://doi.org/10.7202/058018ar]. Consulter: Le 22/06/2020.

(1) إذا كان من الممكن في بعض الحالات أن يُنظر إلى الدولة على أنها تتصرف كما لو كانت "رأسمالية جماعية مثالية" (IDEAL COLLECTIVE CAPITALIST) فيمكن اعتبارها أيضًا "بطيركية عامة" (PATRIARCH GENERAL)، موقعًا رئيسيًا في إعادة إنتاج علاقات السيطرة الأبوية داخل المجتمع،

(2) مع تزايد تأنيث الفقر، أصبحت أعداد متزايدة باستمرار من النساء معتمدات على الدولة من أجل بقائهن، مما يعطي الدولة مكانة لا مثيل لها تاريخياً في حياة المرأة،

(3) ومن المفارقات، أن الدولة في نفس الوقت تعتمد أكثر من أي وقت مضى على العمل المنزلي غير المأجور للنساء في عصر تقلص الرعاية الاجتماعية،

(4) كما يتضح من ذلك؛ فإن إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الرأسمالية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإعادة إنتاج العلاقات الأبوية- يجب أن تتعامل النظرية بطريقة ملائمة مع التعبير المتبادل بينهما.

(5) بسبب قدرتها على التنظيم وسلطتها على الإنشاء، فإن الدولة لها جيزاً رئيسياً في سياسة النوع الاجتماعي؛ وممارسة تلك السلطة تجعلها في موازنات دائمة لترجيح المطالب دائمة على المطالبة بالحصص. وهكذا تصبح الدولة بؤرة لتكوين مجموعات المصالح والتعبئة في السياسة الجنسية.<sup>1</sup> هذه التعبئة تجعل استراتيجيات الاستمرار والبقاء مرهون بتوزيع المصالح والتعبئة ضمن العديد من السياقات (التاريخية، السياسية، الإقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والانتروبولوجية، وغيرها)، والتي من خلالها تتموقع الفئات ومجموعات المصالح لخوض في مسارات وعمليات تؤثر في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات العامة.

(6) الدولة تتغير باستمرار. العلاقات بين الجنسين ديناميكية تاريخياً، موقف الدولة في سياسة النوع الاجتماعي غير ثابت. تتطور نزعات الأزمات في النظام الجنساني، مما يسمح بإمكانيات سياسية جديدة.<sup>2</sup>

تحولت النظرية النسوية في السنوات الأخيرة بشكل متزايد إلى نظرية الدولة، فإن صعود المنظورات الفوكالدية والتحليلية الخطابية يمثل شيئاً من التحرك المضاد - التحرك من الدولة. مثل هذه المقاربات تمثل تحدياً أساسياً للمنظرين التقليديين للدولة، ذلك أنّ مفهوم الدولة في حد ذاته شيء من الوهم المحير.

<sup>1</sup>- CONNELL, R.W, " The State, Gender, and Sexual Politics: Theory and Appraisal ", **Theory and Society**, V19, N05, Oct, 1999, P.530.

<sup>2</sup>- **Ibid**, P.532.

طبقاً لعمل ميشيل فوكو (MICHEL FOUCAULT)، وحسب نقاشهم فإنّ مفهوم الدولة وخطابها ليس سوى جزء واحد من عملية أوسع تحكم وتشكل سلوكنا وتجعله يتماشى مع "استراتيجيات الحكم" المختلفة. ضمن هذا المنظور تأثيرات الدولة موجودة على وجه التحديد لأنّ الناس يتصرفون كما لو كانت الدولة موجودة، يوجهون أنفسهم إلى الصورة التي تتكون منها. وهكذا ، بقدر ما توجد الدولة، فهي موجودة في الأفكار التي نمتلكها عنها. وقد أدى ذلك بالعديد من المنظرين إلى رفض فكرة الدولة تماماً<sup>1</sup>. ومع ذلك، فإنّ الفكرة القائلة بأنّ خطابات الدولة مكوّنة جزئياً من قوتها وسلطتها وجوهرها ليست مدمرة لنظرية الدولة كما قد يجادل البعض. ومع ذلك فإنه يثبت أنه إذا كان منظرو الدولة ليس لإعادة إنتاج أساطيرها، بل يجب عليهم إيلاء المزيد من الاهتمام للعمليات (PROCESSES) التي يتم من خلالها تصور الدولة من ناحية، والعلاقة بين هذه المفاهيم ومؤسسات وعمليات وممارسات الدولة من ناحية أخرى.

على مدى العقد الماضي، تم التأكيد على حدود التنظير (CLASSICAL FEMINIST STATE) حول (THEORIZING) النسوي الكلاسيكي للدولة من خلال دراسة النسوية الجديدة (NEO-FEMINIST) حول الدولة. المراجعات المقترحة من قبل هذه الأخيرة تتأرجح بين طوعية المناهج الليبرالية وحتمية المناهج الأكثر بنائية (STRUCTURALISM)<sup>2</sup>. تركز هذه التنقيحات على مفهوم النضال السياسي و"توازن القوى"، وتعيد توجيه التحليل من "الدولة" إلى خصوصية أشكال الدولة. كما أنّها تعيد المعنى التحليلي والاستراتيجي للمرأة<sup>3</sup>.

من خلال إعادة كتابة النضالات وعلاقات القوة في قلب التعريف المفاهيمي للدولة، فإنّ المقاربات النسوية الجديدة تجعل من الممكن فهم العلاقة التاريخية والديناميكية بين الهيكل والفعل، وكذلك بين هذه الظاهرة السياسية المعقدة التي هي الدولة والعمل التحويلي للمرأة. وبذلك، يعيدون توجيه برنامج البحث نحو الدراسات التي تلقي الضوء على تنوع وخصوصيات أشكال الدولة، والتي تفضل المزيد من التحليلات "العملية" (PROCESSUELLES) لتكوينها، والتي تصور "العمل السياسي للمرأة" بطريقة لا تخلو من تنوعها ولا تاريخيتها ولا غموضها للظاهرة السياسية المعقدة للدولة والعمل التحويلي للمرأة. يشير هذا البرنامج أيضاً إلى التخلي عن نوع معين من العمل النظري. بدلاً من السعي إلى إقامة تطابق بين الهياكل المجردة (الرأسمالية، الأبوية، هيمنة الذكور) وعمل الدولة، إذ تصبح التفسيرات أكثر تحديداً للسياق، والتعميمات أكثر حذراً، وأكثر تحيزاً وأكثر مقارنة.

<sup>1</sup>- Abrams, P. A, " Notes on the Difficulty of Studying the State ", Journal of Historical Sociology, V 1(1), 1988,P, 58-89.

<sup>2</sup>- Allen, J. (Ed.), Op-cit. P.p.(21-37).

<sup>3</sup>- Masson, D., Op-cit.

من الناحية الاستراتيجية؛ فإن الدولة ضرورية للعمل السياسي النسوي. بحكم طابعها الإنتاجي والتنظيمي فيما يعكس علاقتها بالفئات والعلاقات الاجتماعية، والموارد (المادية والخطابية والسياسية)، والتي تركز عليها والنطاق الواسع جدًا لعملها تجعلها ذات مصلحة رئيسية في النضالات "إعادة تفسيرها"، وإعادة التوزيع والدمقرطة. لذلك كتبت كونيل (CONNELL) أن انخراط النسويات في مجال الدولة "يبدو كرد ضروري على الواقع التاريخي وليس خطأ ناجم عن جرعة زائدة من الليبرالية" 1

“ THE STATE IS THEREFORE A FOCUS FOR THE MOBILIZATION OF INTERESTS THAT IS CENTRAL TO GENDER POLITICS ON THE LARGE SCALE. FEMINISM'S HISTORICAL CONCERN WITH THE STATE, AND ATTEMPTS TO CAPTURE A SHARE OF STATE POWER, APPEAR IN THIS LIGHT AS A NECESSARY RESPONSE TO A HISTORICAL REALITY. THEY ARE NOT AN ERROR BROUGHT ON BY AN OVERDOSE OF LIBERALISM OR A CAPITULATION TO PATRIARCHY. AS FRANZ WAY PUTS IT, THE STATE IS UNAVOIDABLE FOR FEMINISM. THE QUESTION IS NOT WHETHER FEMINISM WILL DEAL WITH THE STATE, BUT HOW: ON WHAT TERMS, WITH WHAT TACTICS, TOWARD WHAT GOALS.”2

لقد جاء التحدي الأخير لنظرية الدولة من مصدر غير متوقع إلى حد ما - التحدي للدولة نفسها. تعرضت قيمة نظرية الدولة للهجوم من أولئك الذين لا يرفضون تعقيدها ولا أهمية الأفكار التي أوجدتها، بل من حيث أهميتها المعاصرة. وتمحورت نقاشاتهم الحادة حول الدولة في عصر العولمة والتدويل، إذ أصبح التكامل المالي وحركة رأس المال متسارعا، ومن نتائج هذه الحركية بروز تشابك وتداخل في أدوار ووظائف الدولة إزاء التحولات التي طرأت على العديد من أنظمتها الكلية. ومن هذه الزاوية يبدو جلبا المفارقة التاريخية التي تحدث لهذه الوحدة الصغيرة في تكيفها مع الوحدات الكبرى ومشاكلها.

أما المنظور المناقض لفكرة زوال الدولة، يرى من الأجدد التعامل مع بعض الادعاءات البطولية في كثير من الأحيان حول الأزمة المعاصرة لحالة الدولة بدرجة من الحذر وبعض الشك. لأنّ المتقصي لظاهرة العولمة ولجذورها التاريخية يدرك بأنها ليست ظاهرة جديدة بشكل خاص، بل يمكن تتبعها على الأقل حتى العصر الإمبراطوري، والدولة - العالمية الأخمينية بالإمبراطورية الفارسية في القرن 5 قبل

1- CONNELL, R.W, op cit, P.531 .

2- Ibid.

الميلاد (WORLD-STATE PERSIAN EMPIRE). لقد تغير نمط العولمة بالتأكيد مع مرور الوقت،

ولكن مجرد وجوده لا يجب أن تنذر قوى العولمة بزوال شكل الدولة.1

من المؤكد أن التكامل المالي، وحركة رأس المال المتزايد، وظهور التكتلات التجارية الإقليمية وانتشار الهيئات التنظيمية فوق الوطنية يغير بشكل كبير السياق (الاقتصادي والسياسي) الذي تعمل فيه الدول، وقد ينعكس بالفعل في الشكل المتغير ووظيفة الدولة. ومع ذلك، فإن هذا ليس بأي حال من الأحوال يوحي بموت الدولة. وسيستمر الناس في العيش، كما يفعلون الآن، في مجتمعات ذات حدود إقليمية تحكمها بشكل أساسي مؤسسات الدولة التي يواصلون إضفاء الشرعية عليها، والتي يستمرون في اعتبارها مسؤولة في المقام الأول عن السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي يجدون أنفسهم فيه.

كما يوحي ذلك، قد تشكل العولمة تحديًا للدولة القومية (NATION-STATE)، لكنها لم تثبت لحد الآن أنها غير قادرة على الاستجابة لها. وحتى طبيعة تلك الاستجابة، لا ترتبط حتى الآن بأي تقليص كبير في أنشطتها، وبناءً على كل الأدلة المتاحة تحدد الأجندة المعاصرة لمنظري الدولة، أن الشائعات حول موت الدولة وزوال نظرية الدولة، مبالغ فيها إلى حد كبير.2 وخير دليل على ذلك سلوك دول العالم إزاء الأزمة الصحية العالمية كوفيد19، طريقة تعاملهم مع رعاياهم المتجنسين، أعتقد أننا نعيش الآن عودة الدولة الأمة.

#### رابعاً: تطور مفهوم الدولة حسب المنظور العربي:

أثبتت عملية تقصى الموروث الغربي لمفهوم الدولة والبحث في جذور نشأتها وتطور أشكالها، وتمايز مؤسساتها ووظائفها إلى متغيرات جمة وسياقات ذات بعد مؤسساتي، تاريخي، اقتصادي، اجتماعي، انتروبولوجي، وغيرها... هذه النتيجة ألزمتنا من الناحية المعرفية والبحثية، وكذا حيث سياقاتها (التاريخية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وغيرها من المتغيرات التي ينفرد بها مفهوم الدولة من منظور عربي-إسلامي)، أن نخصص لها محورا لضرورة الخصوصية والاستثناء عبر شقيها النظري والواقعي.

ويؤكد هذه النتيجة كل من الباحثين في نظرية الدولة اسقاطا لمخرجات المدرسة الغربية من حيث تناولها بالبحث والدراسة في سياقاتها النظرية الإبيستيمولوجية والمعرفية، ذلك أن تتبع جينالوجيا المفهوم والغرض في الفكر السياسي والفلسفات التنظيرية له، تؤكد على أصالة المفهوم الذي تتحدد أصوله بانتمائها إلى بيئته الغربية. لذلك الدولة المعاصرة بمضامينها ومؤسساتها ووظائفها وتفاعلاتها وفواعلها وأشكالها، ما هي إلا منجزا تغريبيا وليد تنظيمها، فكرها، فلسفتها وتطوراتها التي عرفتها المجتمعات الغربية، جُل هذه المضامين وغيرها أفرزت جملة من السياقات (المؤسساتية، التاريخية، الاجتماعية،

<sup>1</sup> - Ali Farazmand, "Administrative Legacies of The Persian World-State Empire: Implications for Modern Public Administration", **Public Administration Quarterly**, Part 2 Vol. 26, No. 3/4 (FALL 2002-WINTER, 2003), p. 395.

<sup>2</sup> - Stephen B., Andrew H., "BOOK REVIEWS: Rethinking Governance: The Centrality of the State in Modern Society", **The Australian Journal of Public Administration**, Vol.69, No. 1, 2010, P.p. 103-112.

الانترولوجي، وغيرها ) التي بدورها فتحت أفقا لتعدد المقاربات النظرية التفسيرية للمفهوم من زاويته الايجابية، لذلك تعد وظائف مؤسساتها أصيلة وفي توافق مع طموحات مجتمعاتها، هذا الشأن أسس لبعدها الشرعي والمشروع، وفسر بعمق استراتيجيات الاستمرار والبقاء لمثل هذا التنظيم الذي يعرف بالدولة المعاصرة الآن. في حين الأمر يبقى هذا المفهوم مبهما في حالة مفهوم الدولة العربية. ويمكن إلتماس ذلك من خلال طبيعة الازدواجية في المفهوم، والتي تمت بالصلة إلى أزمة هوية التي تجعل من المواطن العربي في إغتراب وعدم تكيفها بمؤسساتها، أما بخصوص الأزمة اللامعيارية والتي تفسر سلوك الدولة العربية المركب بخصوص القيم المجتمعية/ السياسية المتعلقة بالمشاركة والمساءلة والمراقبة الفعالة لأفرادها ( المشاركة السياسية... )، علما أنّ العديد من قيم المواطنة والحرية التي طورتها المدارس الغربية وعرفتها شعوبهم، كانت الدولة المدينة المحمدية - صل الله عليه وسلم - ودولة الخلافة الراشدة قد شرعتها ( البيعة، العدل، الانصاف، ... ) وغيرها من القيم.

وفي تقديري الشخصي، تعد هذه الأزمات وغيرها من جملة الأسباب التي جعلت مفهوم الدولة في التراث السياسي والفكري العربي ضمن المفاهيم الفاقدة للهوية، من حيث أزمة دلالات المصطلح، على المستويين اللغوي والاصطلاحي ذلك أن مفهوم الدولة العربية يعيش أزمة اللامعيارية ويفسر بثنائية فريدة وغريبة لا تمت بالصلة للمؤسسات والوظائف المنوط في مثل هذه المرادفات السلطة والنظام السياسي.

خلافا للطروحات الغربية التي تفصل في تاريخية نشأة الدولة الغربية والتي تربط ميلادها بمعاهدة وستفاليا 1648م، بقيت الطروحات العربية التنظيرية لذات المسألة محل خلاف وتمايز بين طرحين كبيرين، طرح يعيد تاريخية نشأتها إلى الدعوة المحمدية، والتي يرون فيها الدولة الوحيدة التي تحققت فعلا في تاريخ العرب السياسي، كونها دولة جسدت حضارة الأمة العربية الإسلامية، وطرح آخر يرى بأنها نشأت على يد القوى الاستعمارية مطلع القرن 19م، ذلك أنّ ما شهده تاريخ العرب قبل ذلك من أشكال للتنظيم (دولة الخلافة) لا يعبر حقا عن مفهوم الدولة الحديثة والمعاصرة، أي ما أصبح يصطلح عليه في الأدبيات السياسية المعاصرة بالدولة القومية أو الوطنية، فالدولة الحقيقية والفعالية حسب هذا الطرح هي الدولة المستنقاة من تجربة الغرب في الدولة.

أما الطرح الذي يحتاج في أسبقية مفهوم الدولة العربية الإسلامية على غرار نشأة مفهوم الغربي للدولة، فإنه يرجع هذه أسبقية الدولة إلى أن النظام الإسلامي أوجد "الدولة" وفقا للقانون الدولي قبل أن يعرف هذا القانون أو يظهر للوجود، كما أوجد المرتكزات والثوابت التي تتأسس عليها دولة للمؤسسات الحديثة: 1

1. صاحب السلطة الأول،

2. طبق القانون،

<sup>1</sup> - Bernard Lewis, **What Went Wrong ? : Western and Middle Eastern Response**, London: Phoenix, 2002, Pp 112-113.

3. نشر العدل،

4. فرض الضرائب،

5. أنشأ الجيوش،

6. صنع الحرب والسلم،

وهناك من يؤكد على أنّ ولادة السلطة والدولة أيام الرسول صل الله عليه وسلم، من خلال الوثائق كدلالة مادية على نشأة الدولة أو السلطة الإسلامية قبل خلافة عبد الملك بن مروان، ففي فترة العقدين الأولين التي تمثل السنوات 17، 18، 20 هـ تمثل البدايات الأولى لظهور الوثائق المادية من سك النقد التي أرخت لهذه التواريخ. أما الوثائق البردية - وهي أهم الدلائل المادية- وتُعنى هذه الوثائق بالدرجة الأولى بأمر الضرائب التي تعبر عن أهم مؤشرات وجود سلطة الدولة. أما نقوشها فهي تعبر عن براهين مادية عملية للاحداث والأشخاص ومنه دلالتها السياسيّة والإدارية:1

7. البنيّة: أنها تؤسس لسلطة وقوة سياسيّة في السلم والحرب، ليس فقط لإيمان بدعوة دينية فحسب،

8. الصحيفة- الدستور، يظهر جليا الدور المركزي في المجتمع الجديد، من خلال تنظيمها لكل الفئات من المسلمين وأهل الذمة في مدينة رسول الله يثرب،

9. معاهدة الحديبية وبعدها السياسي للصلح ونتائجها،

10. اختيار أبي بكر الصديق رضي الله عليه وقمع الردة، مؤشر قوي على استمرارية الدولة بعد رسول الله صل الله عليه وسلم وسلطتها،

11. بناء الامصار الجديدة في البلاد المفتوحة،

12. نشأة الدواوين والعطاء مؤشر قوي على صلاحية تنظيمها المؤسسي واستمرارها وبقائها،

13. تنظيم التصرف في الأراضي وملكيته وتصنيفها أيام الرسول صل الله عليه وسلم والفتح،

14. ضرب العرب السكّة، مؤشر رئيسي وجود سلطة الدولة ودرجة تنظيم مؤسساتها.2

الدولة الإسلامية كانت نتيجة حتمية للدور الذي قام به محمد صلى الله عليه وسلم، فقد قامت الدولة الإسلامية بقدم المصطفى صلى الله عليه وسلم للمدينة، وهو ما يؤكد استيفاء الدولة لشروط القيام وعناصر الوجود، والتي أخذ منها القانون الدولي والأعراف الدولية في زمننا هذا، وهو الطرح الذي يدافع عنه الأستاذ محمد عابد الجابري الذي رأى في أنه إذا كانت الأمم السابقة (الغرب) قد أنشأت دولا، بمعنى النظام السياسي والعسكري الذي يقيمه مؤسسوا الدول، فإن أمة الإسلام قد نشأت من خلال الدعوة المحمدية وتبلور كيانه قبل أن تتطور تلك الدعوة في النهاية إلى التنظيم السياسي الذي نسميه اليوم "دولة".

<sup>1</sup> - فالح حسين، بحث في نشأة الدولة الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001. صص، 39- 163.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 201.

وهكذا كانت تاريخية الدولة العربية بحسب هذا الطرح ضاربة بجذورها إلى البدايات الأولى لنشأة الحضارة العربية الإسلامية، فتاريخ نشأة هذه الدولة قديم قدم حضارتها، وذلك خلافا لمصطلحها الذي تأخر إلى غاية مراحل متقدمة من تاريخ هذه الحضارة. إذ لم يظهر مصطلح "الدولة" كمصطلح سياسي إلا مع انتصار الثورة العباسية حين جرى على لسان العباسيين وأنصارهم قولهم: "هذه دولتنا" إشارة منهم إلى انتقال "الأمر" (السلطة) إليهم من الأمويين، ومن هنا جاءت على لسان المؤرخين عبارات الدولة الأموية، الدولة العباسية، دولة معاوية... إلخ، وهي عبارات تفيد انتقال الأمر (السلطة) من أسرة إلى أخرى<sup>1</sup>.

وقد تم الحفاظ على هذه المؤسسات باعتبارها أهم المكتسبات التي حققتها هذه الدولة عبر مراحل تطورها المختلفة وذلك إلى غاية سقوطها وانهارها مع آخر دولة للخلافة (الخلافة العثمانية). والذي ساهم في الحفاظ على مكتسبات الدولة هذه (مؤسساتها) هو السلطة وذلك من خلال قواعد ومبادئ الوحدة، التضامن، المساواة، العدالة، طاعة أولي الأمر، الشورى فقد حكمت ممارسة السلطة في الدولة الإسلامية مجموعة من المبادئ التي شكلت عناصر القوة في الدولة العربية الإسلامية كما جسدت الجانب الرمزي وإرادتها عبر سيرورتها التاريخية، فقد شكل أساس الحكم وأساس الحيلولة دون الاستبداد بالسلطة، وضمان استقرار الدولة ورضا الشعب، وهو الأساس الذي حكم به الرسول صلى الله عليه وخلافته الراشدة. والتي عكست بدورها عناصر استقرار الدولة وبقائها إلى حقبة طويلة من الزمن<sup>2</sup>.

ويجدر التمييز ضمن المسار التاريخي للدولة العربية الإسلامية بين مرحلتين هامتين، مرحلة التي تبدأ بظهور الدعوة المحمدية مطلع القرن 7 م والتي تنتهي بانتهاء الدولة الأموية منتصف القرن 8 م، ولقد اتفق المؤرخون على تسمية هذه المرحلة من عمر الدولة بـ"الدولة العربية" و"دولة صدر الإسلام"، أما المرحلة الثانية تُؤرخ لما بعد انهيار الدولة الأموية منتصف القرن 8 م وإلى غاية سقوط الدولة العثمانية آخر دولة للخلافة. لقد أوجدت معاهدة وستفاليا أول مرة مفهوم الدولة الحديثة التي تتمتعت منظومتها في حكم مركزي تحتكر أجهزته المؤسسية، السياسية والقضائية-القانونية والإدارية والأمنية، شرعية العنف، ومن السيادة على نطاق إقليمي ترابي جغرافي محدد يعتقد أن من يقطنه هو شعب واحد أو أمة واحدة، وأن أرضه قومية، كانت له منذ الأزل، وهو ما اضطلعت التواريخ القومية في كل دولة بتخيله وإعادة إنتاج الدولة له عبر أجهزة التنشئة والتعليم المركزية، ليتطور مفهوم حقوق المواطن وتوسعه مع دسرة الدولة بحيث يكون القانون فوق الحكام والمحكومين<sup>3</sup>.

لقد ظل الشرق الإسلامي حتى بداية مرحلة التنظيمات العثمانية في أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر يقوم على الروابط الجامعانية التي تتوسط بني جهاز السلطنة والحكم والمجتمعات المختلفة. ولقد

<sup>1</sup> - أمينة مزراق، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - فالح حسين، المرجع نفسه، ص 201.

<sup>3</sup> - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدورة الثامنة أذار 2021 مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية في موضوع، " الدولة العربية المعاصرة التصور، النشأة، الأزمة، بيروت، 2019. صص 01-11.

دخل تطبيق التنظيمات في صراع مع هذه البنى، ولاحقاً أسهم التمدين ونشوء الطبقات الوسطى والفئات المثقفة الحديثة والحركات الوطنية في ظل استعمار والجيوش الوطنية في إضعافها بفعل ديناميكيات داخلية غير مفروضة. لكن البنية التسلطية للدول العربية لم تنجح في عملية الدمج الاقتصادي الاجتماعي، فأعدت إنتاجها في إرهاب جديد. وقد تساقطت آثار مفهومي السيادة والحدود في العالمين الامبراطوري العثماني والسلطاني الإيراني وتحديداً بدءاً من خمسينيات القرن السادس عشر إبان الحروب العثمانية الصفوية. فبعد أقل من عقد، غدا مفهوم السيادة وتعيين الحدود بنداً ثابتاً في المعاهدات الصفوية-العثمانية، لكن من دون أن تتحول الامبراطورية العثمانية ولا السلطنة الإيرانية إلى دولتين حديثتين. وهذا محور إشكالية للتفكير فيها. فلقد أوجد مفهوم السيادة وتعيين الحدود التي باتت "قومية"، مفهوم الدستور. والمحددات الأساسية الممثلة للدستور هي مجمل القواعد القانونية التي تتصل بتنظيم الدولة السياسي وشكلها وخصائص نظامها السياسي- الاجتماعي ووظائف السلطات فيه، ومنظومة الحقوق التي يتمتع بها المواطنون من دون تمييز أو استثناء<sup>1</sup>.

لم تنشأ أجهزة الدولة الحديثة المؤسسية البيروقراطية في هذين العالمين إلا مع بداية مرحلة التنظيمات الخيرية العثمانية (1839)، التي رامت تحويل الدولة العثمانية من دولة سلطانية شرقية مؤلفة من جامعات فيودالية إلى دولة مؤسسية حديثة تقوم على مفاهيم الحقوق والمساواة بين المواطنين بغض النظر عن الدين أو الجنس أو اللغة. لكن التناقض سرعان ما ظهر ما بين مستوى التحديث في العاصمة وبعض عواصم الولايات ومستواه المحدود في الهوامش، وكذلك بين المناطق المركزية والتنوع الاجتماعي والاثني واللغوي الهائل في العالم الامبراطوري العثماني، الذي اجتاحتها في القرن التاسع عشر حركة القوميات، طرداً مع الاندماج بين الايديولوجيا القومية والدولة-الأمة الحديثة في الغرب، واندلع سؤال الدولة الحديثة في العالم الامبراطوري العثماني العربي والبلقاني خاصة بالتلازم مع حركة القوميات التي تروم تحويل الاثنيات القومية إلى دول قومية سياسية تحتذي نموذج الدولة-الأمة الأوروبي، وتقوم من مجالها السيادي الجديد. وسادت حركات الإحياء اللغوي والثقافي ومحاولة إعادة بناء الأصول وتخليها المقومين، وهو ما يسم حركة القوميات المتأخرة في العالم العثماني، وبشكل محدد قوميات البلقان وحركة القومية العربية الحديثة<sup>2</sup>.

## المطلب الثاني: الإطار النظري للدولة.

### أولاً: نظرية التعددية للدولة:

كانت التعددية أحد أكثر الأطر المهيمنة لفهم السياسة في العلوم السياسية. لها بالغ الأثر في البحث عن طبيعة العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا. أثرت طرق التفكير عند منظري التعددية في العديد من المجالات الفرعية للعلوم السياسية، بما

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص ص، 01-11.

في ذلك مجموعات الضغط والنظرية السياسية والتعددية الثقافية والإدارة العامة ونظرية الخطاب. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام التحليل التعددي لتحليل مجموعة من أنواع الأنظمة السياسية من الديمقراطيات الليبرالية إلى الأنظمة الاستبدادية. غالبًا ما يعمل العديد من علماء السياسة بالإطار النظري التعددي.

تعد التعددية من نواح كثيرة منظورًا رائعًا. فهي ليست نظرية متماسكة ولكنها تحتوي على مجموعة متنوعة من الأساليب والطرق ونظريات المعرفة. على الرغم من الأشكال العديدة للتعددية، فإن معظم التعدديين يشتركون في عدد من الافتراضات: أولاً، الافتراض الأساسي هو أن الجماعات، وليس الأفراد، ضرورية لفهم السياسة. ثانيًا، دور الدولة يجب أن تكون محدودة. ثالثًا، يمكن للمجموعات أن تكون بديلة للدولة كآلية للتنظيم الجماعي وإنتاج السلع الجماعية. رابعًا، في مواجهة الماركسيين والنخبين في المجتمعات الليبرالية هناك تشتت للسلطة وهناك نوع من الفصل بين القوة الاقتصادية والسياسية، وبين مختلف دوائر الحكم.

من المشاكل الشائعة التي يقع فيها التعدديون ضحية فشلهم في إشكال الدولة. هذا أمر مثير للسخرية لأن التعددية مشتقة من الخوف من الدولة المفرطة القوة والاعتقاد بأن الروابط القوية ضرورية للحد من سلطة الدولة. ومع ذلك، فإن العديد من التعدديين منذ البداية يعتبر أنصار (PLURALISTS) التعددية الإنجليزية والتعددية الأمريكية إلى التعدديين الثقافويين (MULTICULTURALISM) الدولة منظمة حميدة. بسبب تركيزهم على الجماعات، والافتراض الضمني في كثير من الأحيان بأن الدولة هي ساحة محايدة للجماعات، فهم يفشلون في أخذ الدولة على محمل الجد وفحص كيف تحتوي على قوة كبيرة لا تُستخدم غالبًا في غايات حميدة أو موزعة بالتساوي بين المجموعات.

بيد أن هناك بعض الاسهامات من قبل التعددية الجديدة (NEO-PLURALISTS) حول سلطة الدولة، فإن العمل على رأس المال الاجتماعي والديمقراطية الراديكالية والتعددية الثقافية يفشل في معالجة قضية سلطة الدولة. تركز الحوكمة بشكل خاص على طبيعة الدولة المعاصرة ولكنه يتجاهل قضية سلطة الدولة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من قرن من النقد، إلا أن التعددية تتمتع بمرونة ملحوظة وربما تكون في وضع أقوى من نظريات الدولة الكلاسيكية الأخرى، وهناك تفسيران لقوة التعددية المستمرة:

أولاً، كنظرية معيارية، فهي جذابة بشكل كبير لليبراليين والراديكاليين، وكذلك المحافظين.

ثانياً، التعددية كانت مستعدة وقادرة على الرد على منتقديها والواقع المتغير. وبالتالي، فقد شهدنا تكيفاً مستمراً في الفكر التعددي. تشترك التعددية كنهج في الكثير مع تحليلها. لم تكن هناك محاولة لتعريف نظرية تعددية واحدة، وهناك العديد من النظريات التي يمكن وضعها بشكل فضفاض ضمن

فئة التعددية. وبالتالي استطاعت التعددية أن تستجيب بسرعة للنقد وتغيير الحقائق والمناقشات الجديدة في العلوم الاجتماعية.

**التعددية** مستمرة التأثير في العديد من المناقشات الحالية في العلوم السياسية، بينما في نفس الوقت تعتمد على العديد من الموضوعات التي أثارها التعدديون الإنجليز الأمريكيون في أوائل القرن العشرين.

### ثانياً: نظرية النخبة للدولة:

يجادل منظرو النخبة الكلاسيكية، مثل (GAETANO MOSCA)، بأن تاريخ السياسة تميز بهيمنة النخبة (ELITISM)، وبالتالي فإنّ نظرية النخبة الكلاسيكية (CLASSICAL ELITE) تتحدى المبادئ الرئيسية لمعظم الافتراضات الليبرالية الغربية حول السياسة وتنظيم الحكومة والعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. بالنسبة للنخبة، طبيعة أي المجتمع - سواء كان توافقياً أو سلطوياً، سلمياً أو شمولياً - تحدده طبيعة نخبته. هناك أربعة مقترحات رئيسية تدعم المنظور النخبوي الكلاسيكي لطبيعة النظم السياسية: 1

(أ) يشكل حكام المجتمع مجموعة متماسكة اجتماعياً،

(ب) هذه المجموعة قائمة إقليمياً داخل دولة قومية،

(ج) النخبة الحاكمة "منغلقة" عن المحكومين،

(د) يتم اختيار أعضائها بحكم مواردهم الاقتصادية أو السياسية أو الايديولوجية.

نشأت نظرية النخبة في وقت مبكر مع ثلاثة مؤلفين رئيسيين - غايتانو موسكا وفيلفيديو باريتو- في إيطاليا وروبرت ميشيلز، الذي انتقل من ألمانيا إلى إيطاليا. باريتو وموسكا لاحظا ليبرالية إيطالية جديدة الديمقراطية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين التي ظهرت فيها الفساد والزبونية وهيمنة الصناعيين وهبطت أقطاب، والصراع بين الطبقات الاجتماعية الضعيفة. كانت نزعة منظرو النخبة الأوروبية الأوائل معادية للاشتراكية، ومعادية للشيوعية، مناهضة للديمقراطية، والمساواة، وفي النهاية أنها تؤيد صعود الفاشية مع الضغط على تعبئة الجماهير بحثاً عن قيادة كاريزمية.

### ثالثاً: النظرية النسوية للدولة:

تحدت المناقشات النسوية كل من مسألة الحاجة والضرورة لوجود نظرية نسوية للدولة، وقد استندت هذه المحاولات إلى ضرورة الحاجة إلى أدوات نسوية حاسمة لتحليل الحالة. في البداية، تم توجيه الكثير من الطاقة النسوية للإجابة على الأسئلة الجوهرية للدولة: ما هي الدولة؟ وتراوحت الإجابات

<sup>1</sup> - John S. Dryzek and Patrick Dunleavy , *Theories of the Democratic State*, op cit, Pp, 57-76.

بين الدولة الليبرالية أو الأبوية أو الرأسمالية إلى الدولة ما بعد البنيوية. وقد أشار الناقد إلى أن السؤال الذي يجب طرحه ليس سؤالاً حول جوهر الدولة بل عن أفضل السبل لتحليل الدولة. 1. إن أحدث المناقشات النسوية حول الدولة، التي نوقشت في المحاور السابقة (تحليلات تغيير السياسة العالمية. البغاء عبر الحدود الوطنية، الهجرة، الشرطة العالمية، وحقوق الإنسان الدولية، واقتصاد الخدمات المعولم كل ذلك يتم عبر حدود الدولة وخارجها وبغض النظر عن حدودها. ) وكانت الهيئات النسائية هدفاً لأنواع متعددة من الضبط - من قبل الكنيسة وسلطات القطاعي (SUZERAIN AUTHORITIES) والدولة الحديثة - فضلاً عن كونها تخضع لسلطة الأفراد الذكور من الأسرة. وقد جادل ميشيل فوكو أنه منذ القرن الثامن عشر، اتخذت هذه اللوائح بشكل متزايد شكلاً ونوعاً جديداً من القوة (أوبالأحرى تكنولوجيا القوة).

تظهر بوضوح الحاجة إلى هذه الأدوات التحليلية. إذ تحدثت الحركات النسائية الدول عن طريق صب إهتمامها للبحث عن الطرق التي تجبرها للتعامل مع وضع المرأة، وبذلك جعلت الدول تضم النساء كفاعلات سياسية. وتشمل الأسئلة البحثية الرئيسية لكيفية استجابة الدول للمطالب النسوية، وما هي الأدوار التي تلعبها مؤسسات الدولة في دفع أهداف الحركات النسائية. 2. وينتج عن الإطار المنهجي فهم استحالة تأسيس الدولة على الصعيد العالمي. كما أنه يتيح تحليل الاختلافات داخل الدول: وفيما بينها وداخل المؤسسات والخطابات والجهات الفاعلة، ووضع الدول في السياق المؤسسي المتغير. 3

### رابعاً: العولمة والدولة:

العولمة كمفهوم مألوف للغاية والمتنازع عليه بشدة. على مدى العقد الماضي، تطورت أدبيات أكاديمية ضخمة حول الموضوع؛ فمن الممكن تحديد خمس "مدارس فكرية" متميزة ضمن أدب العولمة: أطروحة فرط الغلوبال؛ أطروحة متشككة ، ولكن العولمة المعقدة أطروحة ، ولكن لا يمكن أن يكون الأطروحة المؤسسية الجديدة؛ والرسالة النظرية. هنا، نحن مخطط كل من هذه بدورها. لتوضيح مختلف مواقف في أدب العولمة، بشكل خاص، فيما يتعلق بالتأثيرات العولمة على الدولة القومية؛ ولدراسة بمزيد من التفصيل العلاقة المعقدة بين العمليات الاقتصادية والخطاب (الخطابات) ونتائج السياسة العامة. هناك ثلاث مطالبات أساسية:

### 1. الطرح المفرط للعولمة (THE HYPERGLOBALIST THESIS):

يعد الموقف الأصلي والأكثر شهرة في نقاش العولمة. ويرتبط بمجموعة من المؤلفين ذوي التأثير الكبير مثل روبرت رايش (ROBERT REICH) وكينيتشي أوماي (KENICHI OHMAE). بالنسبة

<sup>1</sup> - Joyce Outshoorn & al. *European Women's Movements and Body Politics The Struggle for Autonomy*, 1<sup>st</sup> Ed, UK: Palgrave Macmillan, 2015, Pp, 174-176.

<sup>2</sup> - John S. Dryzek and Patrick Dunleavy, *Theories of the Democratic State* , Op-cit, Pp, 226-242.

<sup>3</sup> - Joyce Outshoorn & al. *Op-cit*.

لهؤلاء المؤلفين، فإنّ العالم الذي نعيش فيه الآن يختلف بشكل كبير عمّا كان عليه قبل عشرين أو ثلاثين عاماً. وفي حين كانت الدول القومية تهيمن في وقت من الاوقات على الخريطة الاقتصادية العالمية، فإنّ العالم الآن "بلا حدود" في طابعه. وهذا الأمر على وجه الخصوص من الناحية الاقتصادية. ويعتقد أن التدفقات المتزايدة من السلع ورؤوس الأموال والعمالة والمعلومات تتحرك دون عناء عبر الحدود الوطنية. ويعتقد أنّ هذه التطورات قد "قلصت" العالم، بحيث أضحى مكان أصغر بكثير من حيث المسافة الجغرافية. هذا يعني أن المستثمرين يمكنهم تحويل مبالغ ضخمة من المال إلى بلدان أخرى ببساطة عن طريق النقر على الماوس. بالنسبة لأوبراين (O'BRIEN)، نحن نشهد "نهاية الجغرافيا".<sup>1</sup> أن لهذا آثارا عميقة على دور الدول القومية. كما يعتقد أصحاب هذا الطرح أنّ حركة السلع ورؤوس الأموال والعمالة عبر الحدود الوطنية تقوض من دور الحكمة الوطنية. وهذا بدوره له آثار اجتماعية وسياسية هائلة. وإذا واجهت الحكومات ضغوطاً لخفض الضرائب، فإن ذلك يقلل بشدة من قدرتها على تمويل "المنافع العامة" مثل الصحة والتعليم. ولذلك ترتبط العولمة بنمو سوق حرة حقا. ينبغي ألا تحاول الحكومات التدخل في الاقتصاد لأن السوق سوف يفوز دائما. وحسب رأيهم فإن العولمة أدت إلى "نهاية الدولة القومية".

## 2. الطرح المتشكك (THE SCEPTICAL THESIS):

بالرغم من أنّ الطرح المفرط للعولمة يعد مؤثرا للغاية، فقد تم الطعن فيها من قبل عدد من المنظرين المتشككين مثل هيرست وطومسون، واد وزيسمان. بالنسبة لهؤلاء المؤلفين، فإنّ العالم اليوم لا يختلف كثيراً عما كان عليه حتى قبل قرن من الزمان. في بعض النواحي - مثل مستويات التجارة والاستثمار - الاقتصاد العالمي هو في الواقع أقل انفتاحا وتكاملا مما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى. ويشكك المتشككون أيضا بالرغم من أنّ الطرح المفرط للعولمة يعد مؤثرا للغاية، فقد تم الطعن فيها من قبل عدد من المنظرين المتشككين مثل هيرست وطومسون، واد وزيسمان. بالنسبة لهؤلاء المؤلفين، فإنّ العالم اليوم لا يختلف كثيراً عما كان عليه حتى قبل قرن من الزمان. في بعض النواحي - مثل مستويات التجارة والاستثمار - الاقتصاد العالمي هو في الواقع أقل انفتاحا وتكاملا مما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى. ويشكك المتشككون أيضا في الادعاءات بأن العالم اليوم "بلا حدود". وكما لاحظ هيرست وطومسون، فإنّ تدفقات التجارة والاستثمار بعيدة كل البعد عن "العالمية". بدلا من ذلك، فهي تتركز بشكل كبير داخل "ثالوث" من أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان. وعلى النقيض من ذلك، فإنّ البلدان النامية الحصول على حصة ضئيلة فقط من الاستثمار والتجارة. ويقدر أن ثلثي سكان العالم لم يتلقوا سوى 16% في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر في أوائل التسعينات. كما لا يمكن لرأس المال أن يتحرك دون عناء عبر الحدود الوطنية، كما يفترض المتعلمون المتطرفون.

<sup>1</sup> - O'Brien, R. **Global Financial Integration: The End of Geography**, New York: Council on Foreign Relations Press, 1992. (SP).

وهكذا، فإن الاقتصاد العالمي، بالنسبة للمتشككين، أبعد ما يكون عن العولمة. بل يبقى: "اقتصاد دولي مفتوح لا يزال يتسم أساساً بالتبادل بين اقتصادات وطنية متميزة نسبياً، حيث تتحدد نتائج كثيرة، مثل الأداء التنافسي للشركات والقطاعات، إلى حد كبير من خلال العمليات التي تحدث على المستوى الوطني".<sup>1</sup> بالنسبة للمتشككين، فإن الاقتصاد العالمي أبعد ما يكون للمؤلفين المتشككين، فإن العولمة لم تقود إلى فقدان الدولة القومية بالنسبة للحكومات التي يمكن أن تستمر في لعب دور مهم في الاقتصاد. ويمكن تلخيصها في النقاط أدناه:

أولاً، وعلى النقيض من العديد من الروايات التقليدية، إن المرء لا يستطيع قراءة "تفريغ" الدولة من العولمة. وهذا ليس فقط لأن الضغوط الاقتصادية الخارجية يتم التوسط فيها بشكل حاسم في سياقات وطنية مميزة ولكن أيضاً، لأن هذه الضغوط الاقتصادية ليست بأي حال من الأحوال "معولمة".

ثانياً، ومرة أخرى على النقيض من أغلب الروايات التقليدية، بما في ذلك أطروحة العولمة المعقدة. يؤكد هذا الطرح على ضرورة أخذ دور الخطابات على محمل الجد. وفي حين أن العوامل الاقتصادية الخارجية تؤثر بالتأكيد على خيارات السياسة المتاحة للدولة، فإن البناء الاستدلالي لهذا السياق أيضاً أمر بالغ الأهمية يتوسط ردود الحكومات.

ثالثاً، هذه الخطابات لا تخرج ببساطة من فراغ. بل إن السياق الاقتصادي والسياسي والثقافي الأوسع نطاقاً الذي تقع فيه وساطة حاسمة.

### المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للاستراتيجية.

مع تطور المجتمعات الحديثة أصبحت قضية بناء الاستراتيجية من أهم القضايا التي تواجه أي مجتمع وأية دولة، وهذا ما يميز الدول الغربية المتقدمة عن الدول النامية بما فيها الدول المشكلة للمجال السياسي العربي، فالتفكير الاستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي أصبحت من ضمن أهم القضايا المطروحة على مستوى النقاشات الأكاديمية.

وذلك نظراً لاتصال المفهوم في العقود الأخيرة بقضايا أساسية أصبح دورها يتعاظم في التوجهات الاستراتيجية للدولة، وذلك على غرار قضية: حقوق الإنسان، الديمقراطية،..، وبالنسبة لمجتمعاتنا العربية والإسلامية تزداد أهمية الموضوع أكثر نظراً للتشويه الذي يطال هذه المفاهيم، إذ طالما تم تصنيف الدول العربية على أنها دول عاجزة عن بلوغ مستويات متقدمة في تكريس هذه المفاهيم.<sup>2</sup>

### المطلب الأول: الدلالات اللغوية والاصطلاحية لمفهوم الاستراتيجية:

<sup>1</sup> - Thompson, G. *Between Hierarchies and Markets: The Logic and Limits of Network Forms of Organization*, Oxford: Oxford University Press, 2003, P.7.

<sup>2</sup> - محمد نعمان جلال، الاستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والعالم الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت،

يعتبر مفهوم الاستراتيجية من المفاهيم المتداولة في العلوم السياسية والاجتماعية والعسكرية والاقتصادية، ذلك أنها تستخدم للدلالة على أكثر من معنى، فكلمة استراتيجية تستخدم استخداما واسعا من قبل الباحثين والمتخصصين في شتى العلوم، دون تحديد واضح لمناها، أو تعريف لأبعادها وحدودها، ولعل هذا ما سنسعى الى استدراكه ضمن هذا المبحث، من خلال سعينا لتحديد وضبط المضامين المعرفية التي يحيل اليها المفهوم على الأقل في حقل الاختصاص، أي حقل علم السياسة.

### أولا: الدلالات اللغوية للمفهوم:

يشق تعبير الاستراتيجية strategy من الكلمة اليونانية strato بمعنى جيش أو حشد، ومن مشتقات هذه الكلمة sratagem والتي تعني الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو. 1. وإذا كان لفظ الاستراتيجية قد اشتق أصلا من من الكلمة اليونانية strategos بمعنى فن القيادة فإن استخداماته المعاصرة قد تعددت وشملت عديد الميادين، فقد يوصف جزء ما، أو جزء من دولة بأنه استراتيجي، مثل القول بالموقع الاستراتيجي لمضيق هرمز، وقد يوصف قرار سياسي أو اقتصادي بأنه استراتيجي، كما قد يطلق الوصف على الاسلحة ذات التأثير الحاسم في الحرب، أو على قطاع من القطاعات الرئيسية في المجتمع، كما قد توصف بعض المواد بالاستراتيجية وذلك لتأثيرها على السياسة والاقتصاد كمادة البترول، وأخيرا فقد يوصف نمط من التفكير او الدراسات بأنه تفكير استراتيجي أو دراسات استراتيجية. 2.

من خلال هذا العرض للدلالات اللغوية لمفهوم الاستراتيجية، يتضح لنا تعدد المجالات والمناحي التي يستخدم فيها المفهوم، ومن هنا تأتي ضرورة تحديد المعنى الاصطلاحي للمفهوم.

### ثانيا: الدلالات الاصطلاحية للمفهوم:

لا شك في أن الدلالات الاصطلاحية لمفهوم الاستراتيجية قد كانت منذ بداياتها والى غاية القرن 19 مقتصرة على البعد العسكري للمفهوم، حيث ظلت الاستراتيجية ولعقود من الزمن تعرف في أقصى معانيها على أنها: فن توزيع مختلف الوسائل العسكرية واستخدامها لتحقيق هدف السياسية. 3. إلا أن التطورات التي مرت بها المجتمعات الغربية منذ منتصف القرن 18 والقرن 19 وذلك في مختلف الميادين السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الصناعية، كان لها كبير الأثر في تطور المضامين التي يحيل اليها المفهوم، ذلك أن مسؤولية الدولة لم تعد مقتصرة تأمين الكفاية الدفاعية لضمان وجودها واستمرارها لداتها، أما أصبح لزاما عليها أيضا أن تؤمن المتطلبات المتعددة المجالات للمجموعة الاجتماعية المتواجدة على اقليمها، ذلك أن المجتمع بقدر ما يؤمن لها القدرة على التأثير خارجيا، فإنه يؤمن لها أيضا قابلية التصدي للمشكلات التي قد تتعرض لها خارجيا. 4.

1- عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006، ص 17

2- مصطفى طلاس، الاستراتيجية السياسية العسكرية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، دمشق، 1991، ص 381-382

3- المرجع نفسه، ص 385

4- عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 23

وضمن هذا السياق لم يعد تعبير الاستراتيجية لم يعد قاصرا على الاستخدامات العسكرية، بل نجده اليوم في جميع العلوم الاجتماعية تقريبا، ففي مجال علم السياسة والعلاقات الدولية أصبحت تعرف على أنها: تحقيق الأهداف الأساسية للدولة عن طريق سن السياسيات.

كما أصبحت تستخدم للدلالة على أن الدولة في تحركها السياسي -داخليا وخارجيا- لها أهداف قومية تسعى الى تحقيقها، وعليها أن تحدد أوجه القوة التي يجب استغلالها، وأوجه الضعف التي يجب تلافيها، للوصول الى هذه الاهداف، ومن هذا المفهوم تنطلق سياسات الدولة في المجالات السياسية، الاقتصادية والعسكرية... الخ.1

وهكذا نخلص من كل ما تقدم الى أن الاستراتيجية هي: (علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة، وفي إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم و الحرب).2

### المطلب الثاني: شروط وضع الاستراتيجية الناجحة:

#### أولا: أركان ومتطلبات الاستراتيجية:

- 1- تتعدد أركان ومتطلبات الاستراتيجية الحقة، السليمة والناجحة للدولة، ويمكن تعدادها باختصار فيما يلي:3
- 1- **وضوح الأهداف وتكاملها:** فالاستراتيجية تقضي باختيار أفضل الوسائل لتحقيق أهداف الدولة، فوضوح الاهداف وتكاملها، وشموليتها للقطاعات المختلفة وتناسقها وعدم تناقضها، يعد أساس الاستراتيجية الناجحة، ولعل هذا ما تحتاجه الدولة العربية اليوم على المستوى القومي.
- 2- **واقعية الأهداف:** أي ضرورة تكافؤ القدرات والموارد المتاحة مع الاهداف المسطرة
- 3- **الابتكارية والاعتماد على الذات:** أي من الضروري أن تعمل الدولة على تطوير الاستراتيجيات الملائمة لظروفها وخصوصياتها معتمدة في ذلك على ذاتها.
- 4- **العقلانية والتخصص:** أي الاعتماد على الاساس العقلاني في اختيار البدائل المتاحة، وهو ما يتطلب دقة المعلومات التي لا يمكن أن يوفرها إلا المختصين في مجال كل استراتيجية على حدى.
- 5- **الاستمرارية:** وهي مبطن اختلافها عن التكتيك، إذ تتضمن الاستراتيجية مراحل عدة تقوم كل منها على ما سبقها.
- 6- **الإلزام:** أي يجب ان تكون ملزمة للجهات التي تقوم بتنفيذها.
- 7- **المرونة:** اد يجب أن تتضمن درجة من المرونة تسمح لها بمواجهة المواقف الغير المحتملة وغير المتوقعة.

1- مصطفى طلاس، مرجع سابق، ص387

2- عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص27

3- المرجع نفسه، ص29-30

8- الاستراتيجية العليا: فالاستراتيجية هي مستوى ادنى من الاستراتيجية العليا للدولة، أي تسخير كافة الامكانيات وتنسيقها لبلوغ الأهداف العليا للبلاد.

### ثانيا: أهمية الاستراتيجية:

إن أهمية هذا الموضوع تتبع من تتبع من الإدراك المتزايد لأهمية الاستراتيجية ودورها في سلامة الوصول الى الأهداف المرسومة، فالاستراتيجية بمعناها العام كما يقول الجنرال الفرنسي أندريه بوفر، هي: نمط من التفكير يجب، برغم تعقيده أن يكون بمثابة مرشد عملي لتحقيق غايات السياسة على خير وجه وخاصة لتفادي الأخطار الجسيمة التي يظهر لنا التاريخ الحديث أمثلة عديدة منها.1

وجدير بالذكر أن عديد الجامعات الاوربية والامريكية تضم أقساما متخصصة لدراسة الاستراتيجية، وكذا العديد من المراكز المخصصة للأبحاث الاستراتيجية، الا أن هذا الاهتمام لم ينتقل لم ينتقل بدرجة كافية الى دول المجال السياسي العربي، حيث ما تزال الدراسات الاستراتيجية المتخصصة جد ضعيفة وبعيدة عن المطلوب في كافة المجالات في أوطاننا العربية.

### المطلب الثالث: أنواع الإستراتيجية ونظرياتها

#### أولا: أنواع الإستراتيجية:

تتعدد وتختلف تصنيفات أنواع الإستراتيجية، ويمكن أن نقسمها إلى صنفين وكل صنف يتفرع إلى فروع متعددة، وهي على النحو التالي:

#### الصنف الأول: أعلى مستوى

##### أ- الإستراتيجية الشاملة:

في عام 1937 كتب " راول كاستيه " بأن الإستراتيجية العامة هي: فن السيطرة على المجموع الكلي لقوى الأمة في السلم وفي الحرب، إنها تمزج بينها وتجعلها وحدة متجانسة لخدمة إرادة واحدة، إنها ترقى وتنظم كل الاستراتيجيات المتخصصة السياسية والبرية والبحرية والجوية، والاقتصادية والكولينيالية، والمعنوية وإلى غير ذلك.2

وفي عام 1944 كتب " ادوارد ميد ايرال " في " رواد الإستراتيجية الحديثة " بأن الإستراتيجية العظمى هي : أعلى نوع من الإستراتيجية وتسمى أحيانا، الإستراتيجية العظمى وهي التي تعمل على تكامل السياسات والتسلح للأمة والتي تجعل اللجوء إلى الحرب أمر غير ضروري ا وان تدخل الحرب ولديها اكبر فرصة لنيل النصر "3 . ويعرفها " ليدل هارت " بأنها : " السياسة التي تقود سير الحرب، ويمكن التفرة بينها وبين السياسة الأساسية التي تحدد هدف الحرب، ويستخدم تعبير الإستراتيجية العليا لشرح فكرة

<sup>1</sup> - مصطفى طلاس، مرجع سابق، ص382

<sup>2</sup> - كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طبعة موسعة 2000، ص، 150.

<sup>3</sup> - كاظم هاشم نعمة، نفس المرجع، ص، 150.

السياسة خلال التنفيذ وإيضاح أن دورها الحقيقي هو توجيه وتنسيق كل إمكانيات البلاد أو أعضاء الحلف بغية الحصول على الهدف السياسي للحرب .....، والإستراتيجية العليا تتولى أيضا تنظيم وتوزيع الأدوار والقوى بين مختلف المرافق والصناعة، وعلينا أن ندرك علوة على ذلك أن القدرة الحربية عامل واحد من عوامل الإستراتيجية العليا التي تدخل في حسابها قوة الضغط المالي أو السياسي أو الدبلوماسي أو التجاري أو المعنوي، وكلها عوامل هامة لإضعاف إرادة الخصم"1.

### ب- الإستراتيجية العسكرية:

تفهم الإستراتيجية العسكرية على أنها : " البحث في المعركة التي يتحقق فيها النصر، وذلك بعد أن تنتزع إرادة الخصم بتدمير ألتة الحربية، وتختص الإستراتيجية العسكرية بمرحلة الصراع المسلح أي أن مداها ونطاقها محدود بالحرب، وتتحصر مهمتها في كمعالجة قضايا توزيع واستخدام الوسائل والإمكانات العسكرية لتحقيق هدف الإستراتيجية العليا، معتمدة في ذلك على التقدير السليم والمواءمة بين وسائلها وإمكاناتها وبين غاياتها.

كما تهتم بالعنف أو التهديد به قبل كل شئ لكن ليس لأية دولة ذات إستراتيجية عسكرية إذا لم تتوفر لها الأسباب أن تنفذ العنف أو تهدد به عدوها وتعمل الإستراتيجية العسكرية وفقا لمخطط الإستراتيجية العليا ومنهجها، كما أنها تعتبر أداة لها لإحراز النصر في ميدان القتال، وتحقيق هدف السياسة، وعموما تعتبر الإستراتيجية العسكرية الوجه التنفيذي لسياسة القوة2.

### ج- الإستراتيجية السياسية:

يعني بها " مجموعة المبادئ والخطط التي تعتمدها الدولة في تصريف شؤونها في الساحة الداخلية، وفي ميدان العلاقات الدولية الخارجية وقد كان الرأي السائد قبل "كلأوزفيتير" انه ما إن تنشب الحروب بين الدول فإن عمل السياسة يتعطل، لكن سرعان ما فند هذا الرأي واتضح أن الحرب ما هي إلا امتداد للسياسة . إن الإستراتيجية السياسية هي من أركان الإستراتيجية القومية، والدولة التي تتبنى هذا النوع من الإستراتيجية في علاقتها الخارجية لا يعني أنها قد عدلت عن القوة، بل إنها فقط أعطت الأولوية لمثل هذه الإستراتيجية دول إغفال منها على الدور الذي تلعبه الإستراتيجية العسكرية. أما على نطاق السياسة الداخلية فيكون من مهمة الإستراتيجية السياسية بلوغ أهداف السياسة الداخلية على جميع الأصعدة وتحقيق الأمن والاستقرار والرخاء الاقتصادي والاجتماعي وتنمية الفر وبلوغ الصيغة المثلى للمواطن في مناخ سياسي اقتصادي، اجتماعي ملائم3.

1- ليدل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، تر: هيثم أيوبي، ب.م، دار الطليعة، ب.س، ص، 276.

2- المرجع نفسه، ص، 276.

3- كاظم هاشم نعمة، نفس المرجع، ص ص، 150-159.

## د - الإستراتيجية الاقتصادية: 1

إن التطورات والتغيرات في القوى الإنتاجية والبنى الاقتصادية أوضحت وبصورة مباشرة العلاقة الوثقى بين الاقتصاد والإستراتيجية الشاملة للدولة، فالإستراتيجية العسكرية قديما والتي كانت تعتمد في تسليح جيوش على موارد محدودة ومعدات بسيطة كان في وسع الجيوش أن تعيش على إمدادات البلدان التي تسيطر عليها ولكن قابلية حشد القوات كانت مقيدة، وبعدها وبفعل التقدم الذي طرا على اقتصاديات الدول الأوروبية، وانتشار سكك الحديد، والتحول إلى اقتصاد امة، أصبحت الحرب حرب امة واقتصاد دولة، وأصبحت الجيوش توظف قدرات اقتصادية ضخمة في أوقات السلم والحرب.

ولا يقتصر تأثير الاقتصاد في وقتنا الراهن على الإستراتيجية العسكرية فحسب. إذ أن الإستراتيجية الشاملة للدولة تتحدد بقدر كبير بقابلية الاقتصاد الوطني، فاختيار إستراتيجية مباشرة شاملة يتقيد بالقدرات على حسم الصراع بالطرق المباشرة، والتي قد تكون صراعات طويلة لا طاقة للاقتصاد على تحملها، كما أن الأخذ بإستراتيجية غير مباشرة هو انعكاس لضعف الاقتصاد وعجزه، كما أن التعويل على إستراتيجية تقليدية أو نووية مرهون بالوقع الاقتصادي للدولة، حتى إن الإستراتيجية الدفاع يتعين عليها أن تكون ملائمة لقدرات الدولة من حيث منظومات الأسلحة وشبكة المواصلات.

وعليه فالإستراتيجية الاقتصادية هي " النشاط الذي يعني بإدارة وتطوير وتوزيع مجمل القدرات الاقتصادية أغرض خدمة المهمات الوطنية والقومية، فنقوم بتعبئة الصناعة والزراعة وتطوير الصناعات الحربية، وتوزيع العاملة، وتكثيف التجارة وتمويل الجيش والإشراف على الشؤون المالية والسيطرة على جوانب الاقتصاد ".  
جوانب الاقتصاد "

## هـ - الإستراتيجية النفسية - الاجتماعية - الثقافية

وتعرف " الإستراتيجية التي ترعى العوامل النفسية للمواطن والجندي في الحرب، وكذلك تعني بتطور الحالة الاجتماعية والثقافية للأمة مهتدية بالقيم والمبادئ والتقاليد الحضارية، وتتشد الارتقاء بالمضمون الحضاري لحياة الشعب أو الأمة إلى المستوى الذي تجسده الإيديولوجية"، ويكون لمثل هذه الإستراتيجية تأثير كبير على الفرد ومختلف الفئات داخل المجتمع في حالتي الحرب والسلم، فالفاعل المعنوي يقرر إلى قدر كبير تماسك الشعب في المحن وتقبله التحديات والتهيو لمجابهتها بقوة وعزم وكل هذا نابع من إيمانه بقيمة وقفته بقيادته وشرعية حقوقه. ويعتبر العامل المعنوي السياسي من أكثر العناصر تقريبا أو حسما للنصر، وقد كان نابليون يرى في معنويات جنده أداة ماديو تعينه على تحقيق النصر، بل إن " مونتغمري " يسبق العامل المعنوي على العوامل المادية في أية مواجهة حربية.2

## الصف الثاني: على مستوى الدولة

1- المرجع نفسه.

2- المرجع نفسه.

ويمكن تصنيفها إلى ثلاث استراتيجيات: 1

**أ- الإستراتيجية الوطنية:** بغض النظر عن حجم الدولة من حيث سكانها ومساحتها وثرواتها ومنزلتها الدولية في السياسة العالمية، فإنه لا دولة في الوقت الراهن تستطيع التصرف في شؤونها الداخلية والخارجية من دون إستراتيجية ما، والفارق بين استراتيجيات الدول هو الفارق في المدى والتأثير والمقاصد والسبل. إن التحديات التي تعيشها دولة ما وما لديها من قدرات على درء التحديات وبلوغ الطموحات هي الأركان الأساسية لتحديد الإستراتيجية الوطنية، وهي في الغالب إستراتيجية وطنية شاملة.

### ب- الإستراتيجية القومية:

نعني بها " تلك الإستراتيجية التي تتسم بها مجموعة من الكيانات السياسة ذات الاستقلال والسيادة الوطنية " القطرية " لكنها في الوقت نفسه تجد نفسها أمام تحديات وتجمعها طموحات تملّي عليها اعتماد إستراتيجية قومية. هناك علاقة بين الإستراتيجية القومية والإستراتيجية القطرية أو الوطنية، فكما هو معروف أن كل دولة ومهما توفرت لها إمكانيات القوة إلا أنها تقف عاجزة في بعض المواقف ولا تستطيع بموجبه التحرك من دول التعويل على إستراتيجية قومية".

### ج- الإستراتيجية الحليفة:

إن ما يميز الحروب بين الأهم عند نشوبها هو وجود تحالفات ثنائية أو جماعية ضد طرف أو مجموعة من الأطراف وكانت الاستراتيجيات العسكرية المتحالفة ملازمة للحرب، ولكن سرعان ما ينتهي هذا النوع من التحالفات بانتهاء الحرب، ومنذ القرن 18 إلى اليوم قامت ولا زالت سلسلة من الأحلاف الدولية التقليدية والنووية لأغراض تحقيق توازن في القوة.

### ثانيا: أبرز نظريات الاستراتيجية:

#### أ - منظرو الفكر الجيوستراتيجي:

ويشمل البعد الجيوستراتيجي استغلال المعطيات الجغرافية لصالح الدولة من منظور سياسي، بحيث يتضمن هذا البعد الموقع الجغرافي للدولة والذي يقاس بمدى توفر الدولة على البحار والخلجان والممرات المائية الإستراتيجية الهامة لحركة التجارة الدولية، والدولة التي تتوفر على الممرات المائية والطرق الدولية الهامة أفضل بكثير من غيرها التي لا تحوز مثل هكذا امتيازات كما يجلب لها أعباء أمنية إضافية، كذلك يضم العمق الاستراتيجي الذي يحدد ب: مساحة الجغرافية بين نقاط التماس مع العدو والمركز الحيوية للدولية، بحيث أن موقع الجيد للدولة والمساحة الجيدة للدولة يسمح لها بالتعبئة الجيدة وتوفر العمق في الدفاع. من هذا المنطلق فالنظري الجيوستراتيجي تركز على وظيفة

الإقليم بسبب مواياه وخصائصه الاستراتيجية، وأثر ذلك على حركة القوى في السيطرة عليه لإتمام سيطرتها العالمية. 1 لذلك يشكل الإقليم في النظرية الجيوستراتيجية محور البناء الفكري.

وضعت المدرسة البريطانية أسس الإستراتيجية العالمية والتي فيها ركزت على دراسة أهمية اليابس وأهمية الحر في الإضافة لقوة الدولة. و يذكر أن أهم رواد هذه المدرسة هو سير "هالفورد ماكيندر" وهو الذي قدم "نظرية قلب الأرض" والتي أضافت كثيرا إلى علم الجغرافيا السياسية. وسبب اعتماد على إستراتيجية انعزالية على عكس المدرستين الفرنسية والألمانية قام البريطانيون بإعادة صياغة نظرية الإستراتيجية غير المباشرة والتي كانت تعرف باسم المقارنة غير المباشرة، التي نحققها ليدل هارت. 2 بالإضافة هناك نيكولا سبيكمان صاحب كتاب الجغرافيا والسياسة الخارجية 3.

### ب - منظرو الفكر الجيوبوليتيكي:

منذ منتصف القرن التاسع عشر نشطت الدراسات الجغرافية التي تهتم بالأبعاد والمضامين السياسية التي يثيرها الموقع الجغرافي للدولة. ويعتبر فريدريك راتزل 1844-1904 أول من درس أهمية العامل الجغرافي وأثره على قوة الدولة. وجاءت نظريته متأثرة بجملة الظروف السياسية والتيارات الفكرية التي سادت أوروبا آنذاك. ويبدو أنّ النظرية عكست فلسفة التفوق الجرمانى، وأبرزت الفروض التطورية الدروينية وفكرة الدولة كائن الحي، باعتبارها الأساس النظري لما يعرف بالحيوبوليتيكا العضوية، وهي التي تبرز الصراع والتوسع في إطار البقاء للأقوى.

هذا عن أهم النظريات الكبرى التي يشتمل عليها حقل الدراسات الاستراتيجية، هذا وان كنا نشير الى أن هناك عديد النظريات الأخرى الجزئية التي تكورت ضمن هذا الحقل، الا سنكتفي بهاتين النظريتين فقط، ذلك أنها الأنسب للتطبيق على دراستنا هذه، هذا من جهة، ومن جهة ثانية لأن هذا المقام والمستوى من الدراسة لا يسعنا لتقديم كافة النظريات التي ينطوي عليها هذا الحقل.

1 - صبري فارس الهيثي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية، ط1، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص، 14.

2- جهاد دعوة، مقدمة في الدراسات الإستراتيجية الشرف أوسطية، ط1، المكتب المغربي للمعارف، 2013، ص ص80-81.

3 - صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي، المرجع السابق، ط1، الاكاديمية العربية، الدانمارك، ص ص57-58.

## خلاصة الفصل:

لقد سعينا من خلال الفصل الأول إلى البحث في الدولة والاستراتيجية كلغة ومفهوم نظري؛ ثم حاولنا البحث عن مضامين كل من المنظور الغربي لمفهوم وأصل نشأة الدولة الغربية، أما المنظور الثاني سعينا فيه لاستنباط خصائص واستثنائية المنظور العربي لمفهوم الدولة العربية ونشأتها. وإعتمدنا في بحثنا الرامي إلى إبقاء الصلة العضوية قائمة بين التنظير والواقع. وقد توصلنا من خلاله إلى التأكيد على غياب هوية لمفهوم الدولة والاستراتيجية، وذلك نظرا لأزمة الدلالات المعيارية واللغوية والاصطلاحية للمفهوم، ولاندراجه ضمن أهم المفاهيم المركبة والمتداخلة والمدمجة مع مفاهيم السلطة، والنظام السياسي هو ما جعل منها في الأخير منتجا لدولة فاقدة للشرعية.

ولعل اشتراك جميع الدول العربية في هذه السمات والخصائص المشتركة هو ما أسس في الأخير إلى خصوصية ضمن منطق الاستثناء (غياب الشرعية واغتراب هوية مواطنيها منذ الميلاد والتأسيس) عن القواعد العامة التي أسست لها الدولة ضمن سياقها الغربي الذي بالمقابل سعى منذ ميلاد هذه الفكرة إلى ربطها وربط مؤسساتها وتطور وظائفها بمراحل تطورها الاجتماعي-التاريخي والاقتصادي والسياسي والثقافي والحضاري برمته، لذلك كانت شرعية الدولة الغربية مستمدة من واقع الدينامية الاجتماعية بصراعاتها بتطوراتها وتداخلها ضمن شبكة مركبة من التطورات. هذه الخصوصية الفريدة التي عرفتها الشعوب الغربية أفرزت أنماكا وأشكالا ومؤسسات ووظائف للدولة بالمفهوم الغربي، هذه الحركية ذات الأبعاد المركبة ساهمت بدورها في تخصيص وترسيخ القيم والأفكار والفلسفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بغية تكيف شعوبهم لكل مرحلة من التطور والنكوص في بعض الأحيان لبعض القيم والأفكار والممارسة في قلب محور مفهوم الدولة تنظيرا وممارسة. الغرب سعى من خلال العديد من الموجات التنظيرية لمفهوم الدولة ووظائفها وأشكالها ومؤسساتها إلى التأسيس لأفضل البدائل الاستراتيجية لاستعاب ورسم وصنع السياسات العامة التي تؤسس بها شرعية سلطتها من خلال ترسيخ قيم التعاقد والرضا؛ وخلق التكيف والانسجام بين الراعي والرعية. أما الاستثناء والازدواجية التي منيت بها مفهوم الدولة العربية وواقعها كانت نتاج مآزق وأزمات جمة متعددة الأبعاد سواء ضمن إطارها الداخلي أو الخارجي، ساهمت في ارساء تقاليد مؤسساتية وتنظيمية وقيمية ورمزية غريبة عن هوية شعوبها، وكان نتاج هذه التفاعلات ولادة دولة عربية تسلطية في تنظيمها وهيكلتها واستبدادية غير مبالية لتطلعات شعوبها، لذلك سبب وجودها كان الصراع على السلطة بين مختلف نخبها هذه الخصوصية أفرزت ثقافة الاستبداد واحتكار السلطة بدون شرعية، وبدون شك هذا ما يفسر غياب المفهوم الايجابي للدولة العربية على غرار المفهوم التغريبي، زد على ذلك سلوك الدولة العربية إزاء تأسيسها وعلاقتها مع شعوبها ذات الخصوصية الاستثنائية أنتج لسوء طالع هذه الشعوب المقهورة نوع استثنائي من استراتيجيات التخويف والقمع والاستبداد والفساد والغبن

للاستمرار والبقاء. وحالت دون استعاب الحركات الاجتماعية التي عرفها تاريخ الدولة العربية والتي ديناميكيته لاتزال قائمة لحد الساعة مع هذه الموجات التي نعيشها في كل الأقطار العربية الآن. جل هذه العوامل وغيرها ستتيح لنا القدرة كباحثين على تعميم النتائج فيما يخص وضع الدولة العربية، وسوف يعالج الفصل الموالي كل هذه الأطاريح النظرية والواقعية التي تبلورت بأسباب

# الفصل الثاني

الرهانات الاستراتيجية الداخلية  
والخارجية للدولة العربية

### تمهيد:

يبحث هذا الفصل من الدراسة في الرهانات الاستراتيجية للدولة العربية في المرحلة الممتدة لما بعد الحراك السياسي والاجتماعي الأخير الذي شهدته غالبية الدول العربية نهاية سنة 2010 ومطلع سنة 2011.

فبعد تطرقنا في الفصل الأول الى الجانب النظري والمفاهيمي لثنائية الدولة والاستراتيجية، يأتي هذا الفصل ليتناول البعد التحليلي والتطبيقي لهذه الثنائية من خلال دراسة الاستراتيجيات الفعلية المتبناة من قبل هذا النمط من الدولة على المستويين الوطني والدولي من أجل تأمين بقاء الدول في ظل المتغيرات والمعطيات الجديدة التي فرضتها موجة الحراك.

وذلك باعتبارها الاستراتيجيات التي مكنتها من التكيف والحفاظ على الاستمرار وإثبات الوجود والبقاء داخليا وخارجيا، ذلك أن الدولة العربية اليوم قد أكدت مرة أخرى أنها نمط لدولة قوية، قوة رهاناتها الاستراتيجية التي تستمدتها داخليا من خلال التوظيف التام لمؤسسات الدولة التنفيذية، التشريعية والقضائية والتسخير الكامل لكافة مقدراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

**وخارجيا** من خلال رهانها على الاستجابة للظغوطات الخارجية بما تمليه عليها مصلحتها الاقليمية والاستراتيجية في تأمين الوجود والبقاء، والاندماج في كل مرة بشكل أكبر في النسق الدولي من خلال تقديم عديد التنازلات التي تقتضي ذلك، وكذا من خلال الأهمية التي تكتسيها والتي يمنحها إياها موقعها الجيوستراتيجي ومكانها الجيوسياسية.

فقد بات جليا للعيان أن نجاح الدولة العربية في الاستمرار والبقاء بعد موجة الحراك قد كان نتاج امتزاج الاستراتيجيات الداخلية والخارجية التي راهنت عليها الدولة في كافة المجتمعات العربية على حد سواء، بما فيها تلك الأقطار التي لم يندلع فيها الحراك لغاية الآن.

## المبحث الأول: الرهانات الاستراتيجية الداخلية

لقد اشتركت موجات الحراك التي شهدتها غالبية الدول العربية جميعا في الأسباب التي تراوحت بين الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي، وكذا في الاستراتيجيات التي تبنتها هذه الأخيرة في مواجهتها وان اختلفت نسبيا من دولة لأخرى وذلك اتساقا والتمايز في تطوراتها مساراتها.

الدول العربية عبر رهاناتها الاستراتيجية الثابتة في البقاء والاستمرار والتي دامت لعقود من الزمن لم تتوقع موجة الحراك والانتفاضة التي منيت بها مطلع سنة 2011، اذ ساد الاعتقاد المترسخ في الأذهان بعجز الشعوب العربية عن الوصول الى مصادر القوة الحقيقية التي تديرها الدولة وتتحكم بها، فالرهانات الاستراتيجية الداخلية للدولة العربية استندت اساسا على توظيف النخب الحاكمة لكافة مؤسسات الدولة التنفيذية منها التشريعية والقضائية، وكذا لكافة مقدراتها السياسية منها، الاقتصادية والاجتماعية من أجل ضمان استمرار الدولة، ذلك أن هذه النخب الحاكمة تعي جيدا أن مؤسسات الدولة العربية تعاني ضعفا حقيقيا يخول لها امكانية السيطرة التامة عليها، وهو الضعف الذي تكرر عبر تاريخ تطور مراحلها المختلفة والذي كان وليد غياب شرعية المؤسسات ومشروعية الممارسات.

الا أن جدية الحراك وصرامته وتوحد مطالبه خاصة في بداياته فرض على الدول اعادة النظر في هذه الاستراتيجيات وضرورة مراجعتها وتكييفها اتساقا والمعطيات الجديدة التي فرضتها عليها موجة الحراك.

## المطلب الاول: الاستراتيجية السياسية للدولة العربية

لا شك في أن موجة الحراك التي تجسدت في الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية ضد النظام الحاكم والتي هزت غالبية الدول العربية لم تكن تحت مبررات تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فقط، وذلك كما تم التسويق له في بداية الموجة، وإنما يمكن تحديده أيضا في سياسات الاستبداد والقمع السياسي الممارس من قبل النخب السياسية الحاكمة ممثلة في السلطة على عموم المجتمع.

ذلك أن الشعوب العربية ما كانت تقبل بالوضع الذي آلت اليه لولا السلطة المستبدة والطاغية الممارسة عليها، التي عملت على تمرير كافة السياسات الاقتصادية والاجتماعية دون أدنى مستوى لرضا مجتمعاتها، لذلك لم تكن موجة الحراك خاصة في بداياتها، تعبيرا عن سيادة حالة الفقر وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل كانت كلها تتم أيضا على سيادة حالة شعور بالكبت الذي وصل الى حد تهون فيه الأرواح للاقتصاص من حاكم ظالم انتهك حقوق شعبه واستسهل كرامتهم وحقوقهم وحررياتهم.<sup>1</sup>

اذ جمعت بين البلدان التي شهدت الحراك الشعبي الدوافع المحفزة على الانفجار، كالفساد السياسي والاستبداد، والهيمنة الكلية على مقاليد الأمور في البلاد، وتحول الحكم بمرور الزمن إلى حكم العائلة التي تدير البلاد، والتشابه كذلك في مشروعات نقل وتوريث السلطة، وكذلك التشابه في سياسة

<sup>1</sup> - نعيمة الرياحي، الثورات العربية والاستراتيجيات السياسية الراهنة، ط1، دار نقوش عربية، تونس، 2013، ص 58

التبعية للولايات لمتحدة الأمريكية والقوى الغربية، دون أي اعتراض على ما يقوم به من ممارسات أو ما تتبناه من سياسات تجاه شعوبها.<sup>1</sup>

حيث يرى عديد الباحثين المختصين في هذا المجال بأن الحراك الشعبي كان نتاج الديكتاتورية العربية المعمرية، ووحشية الأجهزة الأمنية، والفساد والمحسوبية، التي تلت خصخصة مقدرات الدولة في بعض البلدان، وما زاد غضب الشعب هو محاولة بعض الحكام المستبدين توريث أبنائهم لخلافتهم في مناصبهم، حيث اندلعت في أجزاء مختلفة من العواصم العربية الاعتراضات للمطالبة بتغييرات سياسية فورية وضرورية، والتي كانت عنيفة أحياناً، وهو ما أدى إلى نشوب أعمال شغب ضخمة في الشوارع والساحات العمومية، والتي قامت القوات الحكومية بسحقها بالقوة.<sup>2</sup>

ونشير إلى أن النخب السياسية الحاكمة في الدول العربية سواء في تونس، مصر، اليمن، ليبيا، سوريا كلها قد اشتركت - وإن بدرجات متفاوتة - في التعاطي العنيف مع موجة الحراك التي ثارت من خلالها الشعوب ضدهم، ففي حين كانت الشعوب ترفع مطالب التغيير بالطرق السلمي، كانت النخب في المقابل ترد بالعنف بغاية إخماد هذه الموجة وتبكيته منذ البدايات الأولى لاندلاعها.

اذ لم يكن أي من الأنظمة العربية، راغباً في التخلي عن السلطة طوعاً حيث قاومت بعنف وفقاً للظروف وقدرة هذه الأنظمة على عرقلة التغيير أو منعه، وما زاد الأمر تعقيداً التدخل الإقليمي والدولي الذي أخرج إسقاط هذه الأنظمة، وأدى إلى إطالة الفوضى، وارتفاع الخسائر في الأرواح والممتلكات.<sup>3</sup>

ونشير هنا إلى أن بعض الدول العربية الأخرى التي تعرف بمولاتها التامة للقوى الغربية، وذلك على غرار السعودية، الأردن، الكويت، قد استفادت من الدرس المستقى من التجارب السالفة الذكر على غرار ما حدث في تونس ومصر...، أين غلبت صوت الحكمة في التعامل مع المتظاهرين ومن ثم الإسراع في الاستجابة إلى مطالبهم الاجتماعية قبل أن تتحول إلى مطالب سياسية.<sup>4</sup>

في حين وقعت باقي الدول العربية، على غرار الجزائر، التي تتغنى بالوطنية في خطاباتها السياسية من خلال دعواتها المتجددة للحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية... ورغم ادعائها لتجسيد قيم التحديث والعقلانية في التسيير، في المفارقة القاضية بعدم رغبة النخب الحاكمة ورفضها القاطع بتسليم السلطة ومن ثم انتقالها إلى جيل جديد تتجاوز الجيل الثوري، ومن ثم تكريس قيم الحوار الفعلي والتداول السلمي على السلطة.

فقد تبنت الأنظمة السياسية في الدول العربية استراتيجيات استبداد وتسلط في أعنى صورها ممثلة في توجيه السلاح في وجه شعوبها، وهي الاستراتيجية التي كانت أولى مبررات سقوطها في البداية، ذلك أن

<sup>1</sup> - عصام عبد الشافي، "الثورات العربية... الأسباب والمسارات والمآلات"، المركز العربي للدراسات الإنسانية، مجلة البيان، التقرير الاستراتيجي

التاسع الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير، القاهرة، العدد التاسع، 2012، ص 77.

<sup>2</sup> - Elfatih A. Abdel Salam, "The Arab spring: Its origins, evolution and consequences... four years on", intellectual discourse journal, vol 23, N 1, 2015.

<sup>3</sup> - مروان بشارة، العربي الخفي وعود الثورات ومخاطرها، تر: موسى الحالول، ط 1، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص 119.

<sup>4</sup> - نعيمة الرياحي، مرجع سابق، ص 59.

النخب السياسية الحاكمة التي لم فوجئت بموجة الحراك، لم تكن تدرك أن ما لا يمكن أبداً أن يكون ضامناً لبقائها في الحكم ومن ثم استمرارية النظام وبقائه هو رهانها على العنف المسلح ضد شعوبها الرافعة لمطالب سلمية.

إلا أن حالة السقوط والتهوي وعدم الإدراك واليقين هذه قد لازمت الانظمة الحاكمة في الدول العربية منذ البداية فقط وذلك نظراً لفجائية وظرفية الحراك، إلا أنها فيما تداركت الوضع باحتوائه وبإعادة إنتاج نفسها بحلة جديدة من خلال رهانها الاستراتيجي السياسي على الاستبداد بالحكم وعدم التنازل عن السلطة. وقد ساعدها في ذلك عاملان رئيسيان يعود أولهما إلى:

تراجع دور مؤسسات الدولة في مواجهة دور النخب السياسية الحاكمة في الحياة السياسية العربية، مما أدى إلى تركيز السلطة في يد الحاكم وحاشيته، فضعف الجانب المؤسسي وغيباه جعل النخب الحاكمة العربية مطلقة التصرف في قراراتها السياسية دونما استشعار أي تبعات صعوبات مؤسسية. 1

في حين يعود ثانيهما إلى فشل الحراك الشعبي في تقديم إيديولوجية محددة أو قيادة متماسكة أو مجموعة من الأهداف البرمجية لتسيير مرحلة ما بعد الحراك بوضوح ومن ثم هد فرصة الحراك. 2 وهو ما فسح المجال واسعاً لإعادة إنتاج ظاهرة الاستبداد ضمن المجال السياسي العربي باعتبارها من ضمن أهم الاستراتيجيات التي استطاعت الدول العربية أن تطورها في سبيل الحفاظ على استمرارها وبقائها، فهي السمة الرئيسة التي تطبع الحياة السياسية العربية، إذ لطالما تم تبرير سيطرة الاستبداد على هذه الأخيرة تحت مخاوف الخشية من الفوضى والاضطراب العام.

ويعتقد عديد المفكرين العرب أن هذه الطبيعة الاستبدادية والتسلطية للدولة العربية هي طبيعة متجذرة في البناء الاجتماعي العربي. 3

إذ لا شك في أن هذا المنطق الذي تتجسد من خلاله صورة الدولة العربية وهذه الأفكار ليست جديدة تماماً على الوعي السياسي العربي، إذ تعود وقائعها إلى البدايات الأولى لنشأة الدولة العربية الإسلامية-دولة ما بعد الخلافة- إذ لطالما كانت ظاهرة الاستبداد والتسلط لصيقة بالدولة العربية الإسلامية.

ذلك أنها نمط لدولة مسيطرة لا تعتمد في حكمها على قاعدة دستورية، سواء في الوصول إلى الحكم أو في التداول على السلطة، إلا بما تشرعه ذلك أن وجودها بذاته هو القاعدة الدستورية الشرعية الوحيدة للحكم. 1

1 - عبد الحي علي قاسم، "السمات المشتركة للنظم العربية وتعاطيها مع المتغير الثوري"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 399، 4 مايو 2012، ص 16، 17

2- يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت، الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة، تر: لطفي زكراوي، ط1، بيروت، منتدى المعارف، ص 10، 11

3- أحمد بعلبكي وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2014، ص 60-61.

فضمن هذا المنطق تفسر ظاهرة الاستبداد في الدولة العربية وهي الظاهرة التي بقيت مصاحبة لها كإرث حضاري وكمارسة تم تكريسها من قبل المستعمر سواء الغربي أو العثماني، وكمناطق أصبح ثابتا عبر مراحل تطورها المختلفة باعتباره الأساس الذي تعول عليه الدولة في حفظ بقائها.

إذ تلخص ظاهرة الاستبداد السياسي في الدولة العربية حالة من الانفراد بإدارة شؤون المجتمع السياسي من قبل فرد أو مجموعة أفراد من دون بقية المواطنين، ويكتسب الاستبداد معناه السلبي ليس من صفة الانفراد وحدها، بل يستفيد من كونه اغتصابا واحتكارا لحق مشترك مع آخرين.2

وضمن هذا الإرث الاستبدادي شيدت الدولة العربية الحديثة على سلسلة من عمليات الاستبعاد والإقصاء، ذلك أن السياسة ضمن هذا المجال هي الدولة ولا شيء غير الدولة، وينتهي هذا الوضع بالدولة في الحالة العربية إلى تشكيل فراغ سياسي رهيب اصطنعته هي لنفسها وكيفته ليتوافق ومصالحها، وكل ذلك في سبيل الحفاظ على استمرارها وبقائها.3

فالدولة العربية عبر توظيفها الشكلي للكثير من المفاهيم الحديثة: كالديمقراطية، حقوق الإنسان، دولة الحق والقانون، الحكم الرشيد.. قد عبرت عن قدرة فائقة في احتواء المطالب الداخلية والتعامل مع الضغوطات الدولية، فالدولة العربية قد كانت أكثر من محترفة في قدرتها على إعادة إنتاج كل المفاهيم والأطروحات الحديثة في المشاركة السياسية والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والمواطنة وتطويرها لأغراضها ومصالحها الخاصة، بحيث لا يجلب لها ذلك أو يجلب لاحتكارها للسلطة أي انتقاص، أي بما يضمن لها استمرارها وبقائها.4

وقد كان لهذا الوضع القائم على سيادة الاستبداد السياسي وغياب الظاهرة الديمقراطية انعكاساته الكبيرة التي شملت معظم مظاهر الحياة السياسية في المجال السياسي العربي، وتأتي في مقدمة هذه الانعكاسات والآثار التي خلفتها هذه الأخيرة ظاهرة قمع المعارضة.

اذ تعد "المعارضة السياسية العربية" من جنس المعارضة المفرغة من مضمونها، والتي تقيم الدليل على عجزها عن أن تكون ذلك البديل التاريخي للسلطة القائمة، أي من نمط المعارضة التي تعيش حالة مزمنة من الأزمة والتراجع، وهي الأزمة التي تشمل كل أنواع أحزاب المعارضة السائدة في المجال السياسي العربي سواء تعلق الأمر بالمعارضة اليسارية والوطنية والديمقراطية وحتى المعارضة الإسلامية أيضا.5

ولوضع الأزمة هذا الذي تعيشه المعارضة السياسية العربية أسبابه وعوامله المتعددة، والتي تتلخص بشكل رئيسي في الاستراتيجيات التي تستخدمها السلطة ومن ورائها النخب السياسية الحاكمة في

1- عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعداد، صفحات للدراسة والنشر، ط6، سورية، 2012، ص132.

2- علي خليفة الكواري وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ص284

3- غسان سلامة، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج2، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1989، ص23

4- أحمد عوض الرمحمون وآخرون، الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ص64-65.

5- عبد الإله بلقزيز وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،

بيروت، ص13.

تعاملها مع المعارضة عبر انتهاجها لاستراتيجية الاحتواء أو القمع، والتي تسعى من خلالها إلى ضمان استمرارها في السلطة.

وقد كان المبرر لتبني العديد من الدول العربية لهذه الاستراتيجية، هو المحافظة على وحدة وتلاحم الدولة من جهة وعدم إعطاء أي فرصة للصراع والتنافس بين أية جماعات عرقية أو اجتماعية متباينة من جهة أخرى.1

ورغم حدود التمايز القائمة بين الدول العربية التي تتجسد من خلال تعدد صور الظاهرة الحزبية فيها إلا أن المشترك الأکید بشأنها جميعاً أنها تصنف ضمن الدول الاستبدادية المنتهجة لسياسة موحدة تجاه العمل الحزبي والمعارض منه بشكل خاص ويكاد يختفي فيها جميعاً حيز المشاركة الفعلية للفواعل السياسية من خارج السلطة.

فاستبداد الدولة العربية والتماهي اللامتاهي لها مع السلطة هو ما ميز الأنماط المستخدمة في الدول العربية عن نظرائها في دول العالم الأخرى.2

وقد كشفت شتى الانتخابات التعددية التي نظمت في الدول العربية وفي كل مرة عن هشاشة القوى الحزبية الرئيسية الفاعلة في السياسة، حتى أعرقها حضوراً وأكثرها تجربة.

وهكذا تحددت السمات البنوية والسلوكية والوظيفية للأحزاب السياسية العربية بصفاتها أدوات بيد نخبة تشكلت ووجهت من الأعلى وليس بصفاتها أحزاباً جماهيرية عبئت من الأسفل، وهو ما يجعلها معرضة جداً لأن تنال من القواعد البيروقراطية أو الأصول التقليدية.3

وضمن هذا الواقع الذي اقتضاه المنطق الاستبدادي للدولة العربية بقمع الفاعلين من خارج سلطتها ظلت المعارضة مفهوماً مغيباً في المجال السياسي العربي وبدون أدنى فاعلية، وهو المنطق الذي طال مؤسسات الدولة السيادية أيضاً على غرار المؤسسة العسكرية التي عملت على توظيفها بدورها من خلال تحميلها لمهام ووظائف خارج المهام والوظائف المنوطة بها أصلاً، وكل ذلك في سبيل الحفاظ على بقاء هذا النمط من الدولة/السلطة واستمرارها.

### المطلب الثاني: الاستراتيجية العسكرية للدولة العربية

تبدو الجيوش العربية ذات أهمية مركزية عند دراسة السياسة لدى العرب، وذلك بسبب تنامي اهتمامها بالقضايا المدنية وانخراطها بصيرورات الحكم، فتدخل الجيش بالسياسة يندرج ضمن القضايا المألوفة في عديد الدول العربية.4

اذ" لا شك في أن استمرار الدولة العربية مكفول بكونها أنظمة للتسلط مدعومة بالقوات المسلحة".1

1- هشام محمود الأقداحي، معالم الدولة القومية الحديثة: رؤية معاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، ط1، الإسكندرية، 2008، ص111.

2- صلاح سالم زرتوقة، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية: دراسة في الأساليب، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 1992، ص392.

3- غسان سلامة وآخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2000، ص624.

4 - نفس المرجع، ص530.

فقد تميزت نواة هذه الدولة منذ الاستقلال بتضخم الأجهزة التي تتولى الأمن والدفاع والجبابة، أي أجهزة الجيش والشرطة والمالية بما يتجاوز احتياجات الدولة وضمور الأجهزة المسؤولة عن التنمية الاقتصادية وتقديم الخدمات للمواطنين.2

وهو التميز والمكانة التي ورثتها المؤسسة العسكرية في هذا النمط من الدول كنتاج للموروث الاستعماري الذي كان يتبع ذات المنطق ويكرسه من خلال ممارساته القائمة على التضخيم وقوة والعنف.3

فقد بات من الشائع في الدول العربية أن يكون للجيش دور كبير ليس فقط في المناصب الحكومية والسياسية، ولكن أيضا في المجالات التي تقع تماما خارج الإدارة العامة والخدمات والهيكل الأساسية والنظام العام.4

وقد أدى الحراك الشعبي العربي دورا كبيرا في إبراز هذه القضية الهامة المتعلقة بالادوار السياسية للمؤسسة العسكرية التي قلما حظيت في ما مضى بالاهتمام الجاد والدراسة التحليلية المعمقة وهي القضية التي تعرف في الأدبيات السياسية بالعلاقات المدنية العسكرية.5

فما تجدر الإشارة إليه، أن هناك فرق في أساليب تعامل الأنظمة العربية مع الحراك العربي، والتي تعود إلى طبيعة أنظمة الحكم، فكل نظام له أسلوب يعكس طبيعته، فعلى سبيل المثال أجبرت المؤسسة العسكرية النظام الحاكم في تونس على الهرب، وقدم الجيش المبررات لعدم التدخل، بينما عملت السلطة في مصر مع وجود مؤسسات مجتمع مدني، واضطلاع المؤسسة العسكرية بدور شبيه بالوسادة الهوائية الماصة للصدمات بين الشعب والحاكم ووثوقية النظام في تبعيتها على إيجاب الرئيس المصري بترك السلطة، أما الأنظمة الاستبدادية المتجسدة في ديكتاتوريات الفرد أو الحزب في حالات ليبيا وسورية واليمن، هذه الأنظمة ومثيلاتها قاومت بعنف مع تفاوت في درجات ومستويات ردة الفعل، حيث حاول النظام في سورية تقديم بعض التنازلات وإجراء إصلاحات، ولكنه لم يستجب للحد الأدنى من المطالب بالتخلص من النظام الشمولي، أما اليمن فقد راوغ الحاكم وأدخل البلاد في دوامة الفوضى والصراعات، وفي ليبيا الأمر جد مختلف لأن النظام لم يعترف بالمطالب الشعبية، ولم يقدم أي تنازلات، وكانت ردة فعله جد عنيفة.6

وهي الأدوار التي جاءت متنافية مع الأصل في المؤسسة العسكرية ذلك أنها مؤسسة من مؤسسات الدولة، وليست جهازا أو أداة بإمرة السلطة السياسية، انها مؤسسة للأمة، وليس للنخبة الحاكمة،

1 - نفس المرجع السابق، ص536.

2- عادل مجاهد الشرجبي، أزمة الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2011، ص102.

3 - Aleksander Pavkovic and Peter Radan, *creating New States Theory and Practice of Secession*, Macquarie University, Ashgate Publishing Company, Sydney, Australia, 2007, p2.

4 - Yazid Sayigh, *Above the state: the officers republic in Egypt*, Carengie Endowment for International Peace, Washington, 2012, p10

5- بشير عبد الفتاح، "بين يناير 2011 ويوليو 2013"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 4، سبتمبر

2013، ص 79.

6- عبد الإله بلقزيز وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت،

2011، ص249.

شأنها في ذلك شأن جميع مؤسسات السيادة الأخرى، وهذا ما يعني أن المؤسسة العسكرية نصاب مستقل عن الكيان السياسي، ومحايدة في علاقات السياسة والسلطة داخل المجتمع.<sup>1</sup>

ذلك أن المؤسسة العسكرية كيان مستقل عن أي حركة صراع سياسي داخلي، إذ يجب أن تلتزم الحياد إزاءها، أنها ليست جهاز كما سبق ذكره في يد السلطة، إلا في الحالة التي يتعرض فيها كيان الدولة إلى تهديد أو خطر خارجي يمس الأمن القومي والسيادة والاستقلال، وهي في هذه الحالة جهاز في يد الشعب، وما دون تلك الحالات أي في حال الصراع بين الشعب والسلطة، أو بين النخب المعارضة والنخب الحاكمة مثلاً، لا يجوز انحياز المؤسسة العسكرية إلى فريق على حساب فريق آخر، وقد تكون الحالة الوحيدة لتدخلها في الصراع الداخلي هي التي يقع فيها اعتداء على الدستور كتعبير عن الإرادة العامة، أو على الشرعية الشعبية باسم الشرعية الدستورية، وقد يكون هنا التدخل مباشر بإزاحة النخبة الحاكمة المنتهكة للشرعية، وتسليم السلطة للمدنيين عن طريق انتخابات حرة ونزيهة.<sup>2</sup>

فحياد المؤسسة العسكرية من حياد الدولة، لذلك لا تتدخل في الصراعات، ولا تنتصر ولو رمزيًا لفريق ضد آخر، ولا تتدخل في صنع القرار وإدارة السلطة، إلا فيما اتصل بالأمن القومي، ثم إن المجتمع لا يحتاج إلى تدخلها في الصراع السياسي لتحقيق الاستقرار، فما يفسر عدم وجود ظاهرة الانقلابات العسكرية في الدول الديمقراطية، هو أن السياسة فيها لعبة مدنية صرفة، ومجال مفتوح للمنافسة بين المواطنين يحكمها الدستور.<sup>3</sup>

وعلى العكس تماماً من هذه الأصول، نجد أن كل من حاول التعرف على دور المؤسسة العسكرية في تجارب الحراك الشعبي العربي، استخلص أن هذا الدور كان مهماً ومؤثراً وإن كان قد اختلف تماماً من تجربة إلى أخرى، ويعود ذلك إلى جملة من العوامل التي ارتبطت بتطور الحياة السياسية في كل قطر عربي، وكذلك بمدى تعدد التشكيلات الاجتماعية والطائفية والقومية على وجه الخصوص، وطبيعة تركيب الجيش في كل قطر من هذه الأقطار.<sup>4</sup>

فقد أثبت تطور الأحداث العربية أن المؤسسة العسكرية قد عملت، إما على تشجيع ودفع عملية التغيير السياسي إلى الأمام، و عدم التدخل في مسار التغيير السياسي، كما حدث في تونس، أو أنها أطلقت حرباً أهلية دموية بسبب تفككها وعدم احترافيتها كما حدث في ليبيا، أو أنها دعمت النظام السياسي القائم كما حدث في سورية، أو قاطعت مسار التغيير السياسي بعد أن التزمت الحياد السياسي

<sup>1</sup> - عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، ط1، بيروت، منتدى المعارف للنشر والتوزيع، 2013، صص 24 - 25

<sup>2</sup> - عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، منتدى المعارف، ط1، بيروت، 2012، صص 74، 75

<sup>3</sup> - عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، مرجع سابق، صص 27، 29

<sup>4</sup> - هاني حبيب، "المؤسسة العسكرية في ثورات الربيع العربي دور الجيش المرتقب في الفترة الانتقالية وما بعدها"، مجلة تسامح، مركز رام الله

لدراسات حقوق الإنسان، العدد 36، السنة 10، مارس 2012، صص 53.

عبر الانخراط المباشر والصريح في السياسة الداخلية، ودعم أطراف المنافسة السياسية على حساب الطرف الآخر كما حدث في مصر بعد سقوط مبارك.<sup>1</sup>

إن ما حدث في المنطقة العربية ينسجم مع الرأي القائل بأن ردة فعل القوات المسلحة تجاه الحراك هو العامل الأكثر تأثيراً في تحديد مصير التغيير السياسي، فعندما تقرر المؤسسة العسكرية عدم دعم الحاكم فإن النظام السياسي على الأرجح لن يستطيع الاستمرار، كما حدث في الجزائر وتونس ومصر، وعندما تنقسم المؤسسة العسكرية كما حدث في ليبيا واليمن، فإن عوامل أخرى هي من ستحدد مسار التغيير السياسي ومصيره مثل التدخل الخارجي، وقوة المعارضة، وطول نفس النظام القديم، وعندما يختار العسكريون التمسك بالوضع القائم والحفاظ على النظام مثلما حدث في البحرين يبقى النظام، أما عن سورية فهي تشكل حالة خاصة بالنظر لاستمرار الحرب الدائرة فيها، وتعدد الأطراف الإقليمية والدوليين المؤثرين فيها.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: الاستراتيجية الاقتصادية للدولة العربية

ارتفعت نسبة البطالة في صفوف الشباب في الدول العربية وذلك باتساق مع نمو الاقتصاديات الغربية وارتفاع الرأس المال الغربي، ذلك أن الاقتصاديات الوطنية للدول العربية هي اقتصاديات منخرطة، تابعة ومدمجة في الرأسمالية الاقتصادية العالمية وهي دول عاجزة عن بناء رأسمال اقتصادي وطني، ذلك أنها تعتبرها مجرد سوق هامة ضامنة لرواج المنتجات الغربية، ومن ثم كان الهدف الاستراتيجي في بناء اقتصاديات وطنية هو الأبعد عن أهداف هذه الدول.<sup>3</sup>

وحتى تخفي الدول العربية هذه الحقيقة التي باتت ظاهرة للعيان عند شعوبها، اعتمدت استراتيجية الإخفاء والتمويه، وتبنت خطابات "الشراكة" "الرفاهية" "التنمية المستدامة" "التقدم"، وتسويق المفاهيم التي لم تعد بالمنفعة الا على متبنيها والراعين لها وحاشيتهم وأتباعهم، هذا الوضع الذي بات ظاهراً، سائداً ومتفاقماً في الدول العربية هو ما أدى تشكل الأسباب الرئيسية الدافعة لموجة الحراك في كافة الدول العربية.

ومن ثم فإنه نتيجة لتأزم الوضع الاقتصادي وتردي الاوضاع المعيشية الصعبة وارتفاع معدلات الفقر وتزايد معدلات البطالة، والتخلف الاجتماعي، وانخفاض دخل الفرد وغيرها أصبحت الحياة لا تطاق في الدول العربية، وهو الوضع الذي أجبر شعوبها على الخروج إلى الشوارع للاحتجاج، والمطالبة بالتعبير

<sup>1</sup> - حمدي عبد الرحمن، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا معوقات بناء الدولة الوطنية، ط1، الدوحة، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015، ص 55

<sup>2</sup> - زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، ترجمة: عبد الرحمن عياش، ط1، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017، ص 274.

<sup>3</sup> - نعيمة الرياحي، مرجع سابق، ص 58

الذي جاء كتعبير عن غضبها المتفاقم ضد الأنظمة المستبدة، التي بنظرها هي المسؤولة عن معاناتها الاقتصادية.<sup>1</sup>

إن ما يجب التأكيد عليه هو أن موجة الحراك قد كانت تعبيراً عن أزمة في النظام الاقتصادي الليبرالي العالمي الذي بدأ يسجل تراجع منذ الأزمة المالية العالمية 2008، ثم هاهي موجة الحراك جاءت لتمثل المظهر الثاني لفشل السياسات الاقتصادية للعولمة.<sup>2</sup>

ذلك أن الوضع العام الذي مثله الحراك هو في الواقع ترجمة لسياسة اقتصادية تدرجت في التقدير والتجويد منذ بداية انتشار العولمة والتي وعى بها الأربيون مبكراً وثارو ضدها رافضين هذا الشكل المتنامي للرأسمالية الغربية التي كانت على حساب فئات الفقراء والعاطلين عن العمل وحتى الموظفين، في حين أننا نجد أن تكريس مثل هذه السياسات في الحالة العربية قد خلق لنا في المجتمع العربي فتوية جديدة على غرار فئة الشباب المهمشين والعاطلين عن العمل الذين شكوا المحرك الأساسي للحراك العربي الأخير.

وقد راهنت الدول العربية على الطبيعية الربعية لاقتصادياتها الوطنية من أجل احتواء موجة الحراك، من خلال تسخير العوائد والمقدرات المالية لشراء السلم الاجتماعي واسكات الاصوات المتعالية والمطالبة بالتغيير.

والمقصود بالاقتصاديات الربعية هنا عدة أنواع:<sup>3</sup>

- 1- الاقتصاديات التي تتأسس على النفط، أي تلك القائمة بشكل أساسي على عائدات تصدير المادة الخام، وهي الاقتصاديات السائدة في غالبية الدول العربية.
- 2- الاقتصاديات التي تتأسس على المعونات الخارجية (الأجنبية)، والتي تتطلب عادة تنازلات سيادية في مقابل المعونة المالية.
- 3- الاقتصاديات المؤسسة على رسوم العبور.
- 4- الاقتصاديات القائمة على ريع الوظيفة الإستراتيجية، التي تؤمنها الدولة عبر تقديمها لخدمات أمنية أو عبر أقامتها لتحالفات سياسية.

وهناك دول عربية يشكل فيها "الريع من الخارج" نوع من تحويلات الأيدي العاملة المغتربة أم العمالة الخارجية، مصدراً واسعاً للدخل، هذه الدول ليست دول ريعية بالمعنى الأصلي للكلمة، ومع ذلك فإن هذا النمط من الدولة يشترك مع الدولة الربعية في تشوه العلاقة بين الدولة والمجتمع حيث تميل هذه الدولة إلى التناقض مع الأفراد، وإلى التنافس معهم لتملك الريع القادم من الخارج وتطور لذلك آليات غير

<sup>1</sup> - مراد بن سعيد، "جدلية التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي دراسة مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية بعد عام 2011

"، مجلة حيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 5، مارس 2016، ص 16

<sup>2</sup> - نعيمة الرياحي، مرجع سابق، ص 57، ص 55

<sup>3</sup> - السعيد ملاح، التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في العالم العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص 153.

ديمقراطية وذلك بدل التركيز على تشييد اقتصاد ينتج فائض القيمة من العمل والعملية الإنتاجية ويدفع ضرائب ويمول الدولة منها. 1.

ذلك أن قاعدة الدولة التسلطية الاقتصادية في المجال السياسي العربي هي الاقتصاد الريعي، الذي منح الدولة مجالاً واسعاً للمناورة في علاقاتها مع المجتمع، فتمط الإنتاج الريعي مثل العامل الأهم في إعادة إنتاج المنطق الاستبدادي للدولة العربية، ليحرم بذلك مجتمعاتها فرصة إعادة إنتاج نفسها في حالة تفاعل مع الدولة، وهو النموذج الذي أصبح يطغى على كافة الدول المشكلة للمجال السياسي العربي بدون استثناء. 2.

لنتكرس بذلك بالضرورة القاعدة القاضية بربع أكبر يقتضي ممارسة سياسية استبدادية أكثر. حيث عمل توفر الموارد الريعية العربية الكبيرة الناجمة عن الثورات المنجمية، أو عن مصادر أخرى لا تقل أهمية مثل تحويلات العمالة الخارجية، وربع الموقع والاتجار بالمواقف السياسية، والنجاح في تسخير القوى البشرية، على الاعتقاد الثابت عند النخب الحاكمة التي نجحت في ظروف خاصة بوضع يدها على الدولة بأنها ليست بحاجة من أجل الاستمرار والبقاء في الحكم إلى أي تأييد شعبي، وأن بإمكانها البقاء إلى ما لا نهاية على رأس الأنظمة السياسية، من دون أن تطرح على نفسها أي أسئلة تتعلق بالمحاسبة وهكذا اعتقدت أن نظام الإذعان والتسليم لأمر الواقع الذي نجحت في فرضه على شعوبها، قادر على أن يحميها من أي مخاطر قائمة، ويجنبها أي حاجة لمراجعة الأسس التي قام عليها وجودها. 3.

اذ أكدت حصيلة الأحداث العربية، على وجود علاقة إيجابية وتوافقية بين الاقتصاد الريعي والاستراتيجية السياسية القائمة على الاستبداد، ذلك أن النفط يساهم بشكل كبير في الحفاظ على الاستبداد واستقراره داخل الدول خاصة عندما تشتد الأزمات، فخلال أزمة الحراك الشعبي، عرفت البلدان الريعية احتجاجات واسعة، إلا أن الأنظمة الحاكمة وبفضل الربيع استطاعت احتواءها، باستثناء حالتي البحرين و ليبيا، والتي فشل الربيع في إنهاء الاحتجاج بها، وذلك بسبب قوة تأثير التدخل الخارجي المباشر لدعم النظام في الحالة الأولى، وضد النظام في الحالة الثانية. 4.

فلقد كانت الأنظمة السياسية الغنية بالنفط في المنطقة العربية أكثر فعالية في صد محاولة إزاحتها، بل إن الواقع أثبت أن الحراك الشعبي لم يهدد بشكل كبير سوى دولة نفطية واحدة هي ليبيا تحت حكم معمر القذافي فقط، ذلك لأن تدخل حلف الناتو منع هزيمة المعارضين له، حيث ساعدت عوائد النفط بقية الأوتوقراطيات العربية على البقاء في الحكم بثلاث آليات أساسية تمثلت في شراء السلم

1- عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، 2014، ص94.

2- محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، بيروت، 2000، ص47.

3- علي خليفة الكواري، إسماعيل الشطي وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص261.

4 - Meliha Benli Altunisik, "Rentier state theory and the Arab uprising: An Appraisal", *Middle East Technical University*, volume 11, No. 42, august 2014, p84.

المجتمعي من خلال توفير مزيد من الخدمات للمواطنين وتخفيض معدلات الضرائب، ومن ثم شراء سكوتهم و ضمان انتقاء أي أي مطالبة بالحقوق السياسية، ذلك أن القاعدة السياسية ضمن منطق استمرار الدول المستبدة تقضي بأن "ضرائب أقل يعني مساءلة أقل وهو ما يعني سرية أكبر في تسيير المال العام وهو ما يقتضي في الأخير استمرار للفساد في التسيير والاستبداد بمقدرات الدولة"<sup>1</sup>

ولعل هذا ما يبرر واقع أن أصبح العقد الاجتماعي في نمط الدولة الربعية، عقدا مشوها وغير متوازن ومتناقضا، تناقض الصفقة الاستبدادية التي أدت إلى شراء الشعب السياسي مقابل حصة من عائدات النفط.2

وهي الصفقة التي يخولت لها صلاحية تبني عديد السياسات الاقتصادية التنموية عبر مراحل تورها المختلفة دون الرجوع الى مشوره شعوبها ولا الى مدى توافق تلك السياسات مع مستويات نضج وتقدم مجتمعاتها.

والتي تأتي في مقدمتها سياسات تحرير الاقتصاد دون إصلاحات سياسية، من وجهة نظر سياسية واقتصادية، قد كانت احدى أهم الاسباب الدافعة للحراك العربي، وذلك من خلال وجود أزمة أساسية للعقد الاجتماعي، العقد الذي ينظم العلاقات بين شعوب العالم العربي، وأنظمة الطاقة لعقود من الزمن، هذه الصفقة الاستبدادية تتضمن وعد ضمني للسكان على ضمان الحد الأدنى من الدعم، وفي المقابل، الحفاظ على قدر من الولاء السياسي للنظام، إذ لم تعد المحافظة على الحد الأدنى من شبكة الأمان الاقتصادية تكفله الدولة، فإن النظام يعاني من عجز الشرعية وإن صفقة الاستبدادية ارت، ذلك أن المؤسسات السياسية في الدول الربعية مهمة.3

حيث أثر ذلك في البنية السياسية للدول العربية من جهة، وفي النمو الغير متوازن للقطاعات الاقتصادية والخدمية، ولمسألة توزيع الدخل والثروة، ولعلاقة الاقتصاديات العربية بالعالم الخارجي من جهة أخرى.4

فالربع خلق أوضاعا اقتصادية مشوهة في نموذج الدولة العربية، فعلاوة على إضافته لصفة التبعية على هذه الاقتصاديات والارتباط المباشر بالسوق الرأسمالي، واعتمادها الكلي على مصدر واحد للدخل فإنه أدى إلى تشويه أهم القيم السائدة في المجتمع على غرار قيمة العمل، وقيمة الثروة، فوفرة المال لدى الحكومات الربعية هو ما مكنها من تلبية حاجات المجتمع الضرورية دون حاجتها إلى بناء اقتصاديات وطنية قوية وحقيقية.5

<sup>1</sup> - Mihel I. Ross, **Will oil drown the Arab spring?**, *foreign Affairs*, September/ October 2011, p 1-3, on web cite <http://sites.uci.edu/peofgs/files/2015/03/Ross-Will-oil-drown-the-Arab-Spring.pdf>

<sup>2</sup> - *Meliha Benli Altunisik, op cit, p79.*

<sup>3</sup> -Beck Martin, Hüser Simone, "Political Change in the Middle East: An Attempt to Analyze the Arab Spring", **GIGA research unit**, N 203, 31 August 2012, p08.

4 - علي الدين هلال وآخرون، **حال الأمة العربية 2013 -2014 مراجعات مابعد التغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2014، ص 254.

5 - عبد الرحمان منيف، **الديمقراطية أولا الديمقراطية دائما**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ب ط، دمشق، 1991، ص ص 201-204.

والواقع أن الريع قد ضاعف من أهمية المركز الخارجي والفوقي للدولة على حساب المجتمعات، وقد أدى إلى دعم استقلالية جهاز الدولة عن المجتمع، ووفر للمستبددين وسائل لتحديث الأدوات التي يستخدمونها في السيطرة دون إقبال كاهل السكان بالضرائب والرسوم.1

هذا الوضع هو ما أدى بالنخب السياسية الحاكمة في الدول العربية إلى اعتبار الريع ورقة تفاوضية على طاولة التنازلات لضمان بقائهم في سدة الحكم، فهو بمثابة الرهان الاستراتيجي الاقتصادي الذي يضمن بقاءهم في السلطة، وذلك من منظور عقلية الاستهلاك التي لا تفكر سوى بالمنافع الخاصة والشخصية على حساب المنفعة والصالح العام.2

فالريع النفطي يمنح الدولة القدرة على استئجار من تشاء، وفي نفس الوقت حرمان البقية من الريع كما أن المال يمنح للدولة القدرة على تقوية أجهزة القمع والأجهزة الأمنية لذلك فالريع النفطي يمثل آلية الضبط السلطوي في المجتمعات العربية.3

لاشك في أن الطبيعة الريعية للاقتصاديات العربية قد منحت الدولة مجالاً واسعاً للانتشار ولتضخيم أدوارها الاقتصادية، فمن طبيعة الاقتصاديات الريعية أنها تؤدي إلى نمو الدولة بوتيرة أسرع من نمو باقي الفواعل في القطاعات الاقتصادية ذلك أن الريع يزيد من إيرادات الحكومة ويمنحها القدرة على النمو وقوة التفوق عن أي فاعل آخر من شأنه القيام بأي أدوار في هذا المجال، ليس هذا فقط بل أنه يمنحها سلطة إلحاق الضرر بها أيضاً أن اقتضت الضرورة ذلك.4

حيث يبرز دور الدولة الإنتاجي والخدماتي والتوزيعي، ومن هنا تنافس القوى والتكوينات الاجتماعية والاقتصادية وتبدأ صراعاها من أجل المشاركة السياسية، حيث يكون حجم هذه المشاركة متناسبا مع دورها في العملية التنموية.5

فالدولة في الحالة العربية كانت ولا تزال تؤدي دورها بصفقتها الراعي الأول للقضية التنموية وهو ما تختصره المحطات الكبرى ضمن مسارها التنموي الذي كانت خياراته من مسؤوليتها هي دون غيرها، ففي الخمسينيات والستينيات وإلى غاية السبعينيات: اتبعت الدولة سياسات تنموية قائمة على المنطق الاشتراكي.

وفي الثمانينيات والتسعينيات: تم تبني سياسات تنموية قائمة على المنطق الرأسمالي القاضي بضرورات إعادة الهيكلة والانفتاح الاقتصادي.

ومنذ نهاية التسعينيات وإلى غاية يومنا هذا: تم تبني سياسات تنموية قائمة على منطق مقارنة الحكم الراشد.

1 - غسان سلامة وآخرون، مرجع سابق، ص 24 - 25.

2 - علي ناصر كنانة، حفاة العولمة: قراءة نقدية لقضايا الواقع العربي، مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2004، ص98.

3- Michael Ross, "does oil hinder democracy?" , *World politics*, vol 53, April 2001, p23.

4- مايكل روس، نقمة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، ترجمة: محمد هيثم نشواتي، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، قطر، 2014، ص85.

5- سعد الدين ابراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، 2005، ص58.

ورغم ما تبدوا عليه هذه السياسات من تنوع وتمايز فيما بينها، إلا أن الثابت عليها كلها أن الدولة قد كانت دائماً هي الراعية لهذه السياسات رغم مضامينها القاضية بتوسيع نطاق الإشراف لفاعول من غير الدولة، فالدولة العربية ظلت دائماً وفيه لمبدأ التدخل الفعال القطاعات الاقتصادية كافة.

### المطلب الرابع: الاستراتيجية الاجتماعية للدولة العربية

لا شك في ان انتفاضة المجتمعات العربية قد كانت في ظاهرها مبررة ضمن استعادة الكرامة المفقودة، وذلك بسبب الحرمان الاقتصادي والسياسي الذي يعانيه أغلب المواطنين في كافة الدول العربية على حد سواء، فالمجتمعات العربية قد ثارت بسبب الأوضاع الاقتصادية المزرية، وحصار النظام السياسي الذي أخفق في تجديد نفسه، وفي إشراك فئات اجتماعية جديدة صاعدة، وبخاصة فئة الشباب، ولا يقل عن ذلك أهمية أن الحراك كان مدفوع باعتقاد شائع أن الفساد المستشري، قد حول الدولة إلى ملكية عائلية لا دولة تعود للشعب بل ملكاً للقوى الرأسمالية وحلفائهم الأجانب، وإذ غدت طبقة الأثرياء الجدد، تتباهى بثروتها على الملأ، كان نصف السكان يتهاوى من الفقر. 1

فموجات الحراك الشعبي في بداياتها اندلعت بسبب ارتفاع أسعار الغذاء، وزيادة الفقر، وارتفاع متوسط معدل البطالة في ظل تجاهل الدول العربية التسلطية لهذه المشكلات ذات الطابع التنموي والاجتماعي. 2

وكردة فعل على الحراك الشعبي، عملت العديد من الأنظمة العربية على تبني سياسات شراء السلم الاجتماعي من أجل اخماد هذه الموجة، كما عملت بعض الأنظمة الأخرى التي لم تصلها الموجة الثورية بعد بسلسلة من الإجراءات والإصلاحات الإستباقية والوقائية، مثل شراء الجبهة الاجتماعية بزيادة العطاءات والأجور، ومحاولة امتصاص الاحتجاجات الاجتماعية بزيادة ضخ المزيد من الأموال في الإنفاق العمومي لحل المشاكل الاجتماعية. 3 إلا أنها السياسات التي لم توتي أكلها في الأغلب الأعم.

ذلك أن المجتمعات العربية قد شهدت مؤخراً فجوة اجتماعية واضحة بين طبقات المجتمع العربي، وشرائحه المختلفة سواء الفجوة بمعناها الاقتصادي أو الاجتماعي والثقافي، حيث أصبح المجتمع العربي ينقسم إلى شرائح تنطبق عليها سمات الثنائيات المتناقضة أغنياء وفقراء، متعلمون وأميون، علمانيون وإسلاميون، يضاف إلى ذلك انقسامات أخرى مسلمون مسيحيون، أو سنة وشيعة، كل هذا نقل النسق

<sup>1</sup> - فواز جرجس، الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي، تر: عبد الواحد لؤلؤة، ط1، بيروت، مركز دراسات

الوحدة العربية، 2016، ص 22

<sup>2</sup> - عبد الإله بلقزيز وآخرون، الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص59.

<sup>3</sup> - عبد القادر عبد العالي، " التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 406، ديسمبر،

2012، ص66.

الاجتماعي العربي من حالة التجانس والاتساق مع الذات إلى حالة التشتيت والتوتر، وبالتالي القابلية للانفجار والتصارع 1.

كما شكلت التحولات الاجتماعية العميقة التي حصلت في المجتمعات العربية، دافعا قويا للحراك الشعبي، وتتجلى هذه التحولات في الانتقال الديمغرافي البارز، وتزايد نسبة التمدن وتنامي دور الطبقة الوسطى، وانتشار التعليم، والتحول في القيم، وفي العلاقات الاجتماعية، وفي الوعي بالذات، وبروز قيمة الفردانية وغيرها، حيث حصلت كل هذه التحولات البنوية، لكن الأنظمة السياسية استمرت في ابتكار أساليب الاستبداد والقهر والتزوير والاحتياط، وتكميم الأفواه وإهانة الإنسان. 2.

اذ يعتبر المجتمع بكل أجزائه كيانا متغيرا إذ يكاد يكون التغيير شرطا لازما لوجود المجتمع واستمراره فالمجتمع الذي لا يتغير يكون مهددا بالاضمحلال ثم الفناء، وعملية التغيير أو التحول الاجتماعي بالمعنى العلمي للمصطلح لا تعني بالضرورة تغيرا نحو الأفضل، من وجهة نظر أفراد هذا المجتمع، أو من وجهة نظر المراقب الخارجي، إلا أن ما يهم في هذا الإطار هو مصادر هذا التغيير أو عوامله، أو نوعيته، ذلك أن بعض هذه العوامل قد يكون داخليا، بفعل التراكم والحركة الذاتية، وضرورات التكيف مع البيئة، وبعضها الآخر قد يكون خارجيا بفعل الاحتكاك والتفاعل مع مجتمعات أخرى، وعادة ما تتقاطع عوامل التغيير والتحول الاجتماعي الداخلية والخارجية في صورة جدلية. 3.

فقد تؤدي التهديدات والمخاطر الخارجية المتزايدة التي يتعرض لها المجتمع إلى دفع النخب السياسية المختلفة للعمل على زيادة التعاون والتوافق، ولكن ربما قد تساهم التداخلات الخارجية في شؤون المجتمع المنقسم بذريعة حماية هذه الفئة أو تلك إلى تأزم الأمور، وتفاقم الصراع. 4.

وهنا تبرز أهمية حضور الدولة كمؤسسة سياسية من شأنها حماية هذه العملية وضمان تلقائيتها، إذ تتدرج ظاهرة التحول الاجتماعي وعلى تعدد الصور التي تتجسد من خلالها واحدة من ضمن أهم المسائل المتشابكة بعمق في الديمقراطيات المتقدمة والدول النامية على حد سواء. 5.

والأصل في عملية التغيير الاجتماعي حسب تجارب الدول العديدة والتمتازة أن يتم بشكل طبيعي وفي إطار من التوافق بين الدولة والمجتمع، ذلك أن الدولة بما تجسده من سلطات ومؤسسات هي تعبير صريح عن القيم العامة السائدة في مجتمعاتها.

إلا أنه عند إسقاط هذه المضامين والتحليلات النظرية لعملية التحول الاجتماعي باعتبارها سمة التطور في المجتمعات الطبيعية، على الحالة العربية فإن هذه المضامين تحيد عن أصلها ومنطقها، ذلك أن عملية التحول والتغيير الاجتماعي في الحالة العربية هي عملية غير تلقائية بل ومدفوعة عن طريق

<sup>1</sup> - مصلاح خضر الجبوري، جذور الاستبداد والربيع العربي، ط 1، عمان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ص 189.

<sup>2</sup> - محمد نور الدين أفاية، "القوى الاجتماعية للثورة"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 398، أبريل 2012، ص

<sup>3</sup> - سعد الدين إبراهيم وآخرون، مرجع سابق، ص 39.

<sup>4</sup> - طه حميد حسن العنكبكي، نرجس حسين زاير العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، لبنان، منشورات ضفاف، 2015، ص 83.

5- Jack A. Goldstone, *States, Parties and Social movements*, cambridge university Press, united Kingdom, 2003, p. xv.

فاعل الدولة/السلطة باتجاه ما يراه هذا الفاعل من ضرورة في هذه العملية في سبيل ضمان استمراره وبقائه، حيث عملت الدولة في الحالة العربية على دفع عملية التحول الاجتماعي، لتحرم بذلك مجتمعاتها من أن تكون طرفا في هذه العملية ومن فرصتها الطبيعية في التحول والتغير الطبيعي، وذلك من خلال تبنيها لسياسات قائمة على استيراد قيم الحداثة لمجتمعاتها التي لا تزال في أغلبها محكومة وتحت سيطرة المفاعيل المجتمعية التقليدية.

حيث لعبت الظروف المجتمعية ضمن المجال السياسي العربي دورا أساسيا في إعاقة عملية التحديث التي خاضتها الدولة، وعدم تجزرها بالشكل الايجابي في بنية المجتمعات العربية، إذ شهدت منذ البداية عملية التحديث شقا بين التقليدية والحديثة، وظهر التناقض بشكل واضح بين الاثنين، فلم يحدث التزاوج الطبيعي بينهما.1

وتقدم الدولة العربية اليوم أكثر من مثيلاتها في مناطق أخرى من العالم، نموذج الدولة القهرية المتعالية على المجتمع، والمتحكمة في أدق تفاصيل حياة الأفراد والجماعات فيه، لذلك غدا عصيا على هذا المجتمع أن يستقل بذاته، ويعبر عن قيمه ومطامحه ومطالبه وتوجهاته، بقدر كبير من التحرر في المبادرة والتفكير والاجتهاد.2

فانتقاضا على هذا الواقع سعت موجة الحراك الى التأسيس لدلالات جديدة لمفهوم المواطنة والتأسيس لها من حيث توسع مفهوم الدولة/ الأمة الى مفهوم الدولة الدستورية المندمجة في النظام العالمي، وهي الدلالة التي بدأت تبرز بوضوح في الفترة الأخيرة للحراك، والتي تعني التمسك بالخصوصية التاريخية والجغرافية، وهو ما يتم التفكير فيه تحت اسم الهوية الوطنية. حيث تعني المواطنة ضمن هذا المنطق الرجوع الى المكون القومي أو الديني والاحتكام اليه في سن القوانين الخاصة، ومن ثم المبادرة المحلية والاستقلالية في اختيار نظام الحكم دون تلقي أي املاءات خارجية.

بمعنى آخر أدرك الجميع أن هناك فوارق وخصوصيات يجب الحفاظ عليها لإنقاذ دلالة الانتماء الى قوانين وتاريخ وجغرافيا خاصة جدا. اذ ظهر التمسك بمفهوم الدولة الأمة أو الدولة الوطنية المحلية، ولكن حتى هذا التمسك بالخصوصيات في مقابل سيادة الاتجاه العولمي، الذي يريد أن يجرف وراءه محلية ووطنية ضيقة، لا يعني أنه يدفع نحو مفهوم خاص للمواطنة المحلية، ذلك أن مفهوم المواطنة بمعنى الانتماء الى هوية منغلقة على ذاتها لم يعد بالإمكان الحديث عنه في ظل أولوية القوانين العالمية التي تضع حدودا عامة للتشريع في أي دولة.3

فالوقع اليوم يفيد بأن المواطنة اصبحت معرفة اقتصاديا وليس سياسيا... فالولاء لمن يقدم خدمات وتمكين اكبر وليس الولاء بالجغرافيا... ومن ثم نستيع القول بأن موجة الحراك قد أسست لوعي جديد لدى الشعوب العربية بمفهوم المواطنة يتجاوز ذلك المفهوم التقليدي الضيق الذي راهنت عليه الأنظمة طويلا.

1- علي خليفة الكواري وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مرجع سابق، ص355.

2 - علي خليفة الكواري وآخرون، الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2007، ص44.

3- نعيمة الرياحي، مرجع سابق، ص 77

وهو الأصل الذي نجده حاضرا في نموذج الدولة الغربية، حيث تقوم المجتمعات الغربية الديمقراطية على قيمة المواطنة المشتركة، وهي القيمة التي ظلت قاعدتها إلى يومنا هذا وطنية قومية، إذ أن الارتباط بين الأشخاص في هذه المجتمعات ينشأ من واقع شعورهم بأنهم يشكلون "جماعة مواطنين". ولعل هذا ما يفسر تنازل البعض في هذه المجتمعات عن إعادة توزيع القيم التي ينتجونها ليستفيد منها آخرون يشتركون معهم في الانتماء.1

فمفهوم المواطنة كما استقر في الدولة الديمقراطية الغربية المعاصرة، قد مثل أساس عملية الاندماج الوطني وشكل حجر الزاوية في بناء الدولة الوطنية الحديثة، كما كان المدخل إلى إرساء نظم الحكم الديمقراطية فيها.2

وذلك خلافا لواقع مفهوم المواطنة في المجتمعات العربية، إذ لا تزال هناك إشكالية تكتنف العلاقة بين الدولة والجماعات العشائرية والقبلية.3

ولم تكن الدول العربية في غفلة عن كل هذه التهديدات التي قد تطال مجتمعاتها جراء هذه الطبيعة الانقسامية المتأصلة فيها، فقد كانت على بينة من أنها مهددة بالتجزئة على عدد طوائفها ومذاهبها وقبائلها، وبغرض الحيلولة دون وقوع ذلك، اتبعت أغلب الدول العربية سياسات عنيفة استبدادية.4

إذ لا تزال الدولة في المجال السياسي العربي هي المسؤولة عن إنتاج القيم وهي التي تتحكم في الإنتاج الاجتماعي، المادي والثقافي، والقيمي وتوجهه وتسيره وتضبطه وتراقبه، بما تملكه من وسائل قوة وإكراه وأدواتها، وتتصرف فيه تصرف المالك بأملكه الخاصة، فتتحكم من ثم في عملية تكوين المجتمع، وتنسق بناءه، بما يضمن سيطرتها وديمومتها.5

## المبحث الثاني: الرهانات الاستراتيجية الخارجية

لم تكتف الدول العربية من أجل تأمين استمرارها في الفترة الممتدة لما بعد الحراك على الرهانات الاستراتيجية الداخلية، التي تنوعت بين السياسي، العسكري، الاقتصادي والاجتماعي بل ذهبت الى أبعد من ذلك، من خلال اشتغالها على الاستثمار في موقعها الجيوستراتيجي ومكانتها الجيوستراتيجية، التي تخول لها الخوض في علاقات مع الفواعل والقوى الدولية والاقليمية ضمن منطقتي المساومات والتنازلات التي يقتضيها تأمين المصالح الحيوية لهذه الاخيرة في المنطقة العربية، لتطور بذلك نوعا جديدا من الرهانات الاستراتيجية التي تتجاوز مستوى تحليل الدولة الى مستوى تحليل النظام الدولي.

1- يورغان هابرماس، ما بعد الدولة الأمة، ترجمة: عبد العزيز ربح، دار الأمان، ط1، الرباط، 2011، ص160.

2- علي خليفة الكواري وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001، ص13.

3- أحمد بعلبكي وآخرون، مرجع سابق، ص744.

4- أحمد عوض الرحمن وآخرون، مرجع سابق، ص96.

5- أحمد بعلبكي وآخرون، مرجع سابق، ص132.

حيث أصبح البحث في المشهد العربي الراهن معضلة نفسية قبل أن تكون تحليلية، كيف لا وقد تحولت الأراضي العربية إلى بيئة مثالية لكل أشكال الاختراق الخارجي من قوى عالمية وإقليمية طامعة فيه، لها إستراتيجياتها ومصالحها.<sup>1</sup>

وما ينبغي الإشارة إليه هو أن الاستعانة بالتدخل الخارجي أو الأجنبي أيا كان شكله أو نوعه بصورة مستمرة ومتكررة، هي استعانة محفوفة في الكثير من الأحيان بمخاطر عديدة على مستقبل البلد ووحدة الشعب.<sup>2</sup>

### المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية والجيوپوليتيكية للمنطقة العربية

تحتل المنطقة العربية منذ القدم مكانا رياديا في أي فكر استراتيجي، إذ لطاملا إرتبطت أهميتها بأنها بوابة السيطرة على النظام الاقليمي العربي، وذلك نظرا لعمقها الحضاري الضارب في التاريخ، و موقعها الجيوپوليتيكي الحساس، هذا علاوة على القيمة الطاقوية والديمغرافية الهائلة التي تحوزها، هذه الخصائص هي ما اتاحت لها ان تكون أكثر مناطق العالم عمقا وأهمية، وهو ما يفسر وتيرة التحركات الدولية اتجاهها.

ويحيل النظام الاقليمي العربي الى المنطقة الجغرافية ذات تاريخ ولغة وثقافة ودين مشترك تمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى بحر العرب والخليج العربي شرقاً، شاملاً الدول التي تتصوي في جامعة الدول العربية في غرب آسيا وشمال أفريقيا وشرقها.

ويقع وسط قارات العالم القديم آسيا وإفريقيا وأوروبا، وتمتد أراضيه في آسيا وإفريقيا ويفصل بينهما البحر الاحمر.

يشرف على مسطحات مائية هامة، سهلت له الاتصالات الخارجية سواء كانت لأغراض تجارية أم حضارية أم اجتماعية، ولهذا السبب لم يكن هذا النظام معزولاً يوماً، ويتميز من الناحية التجارية والجيوسياسية بأنه مطل على أربعة مضائق بحرية لها أهمية ثلاثة منها طبيعية والرابع اصطناعي وهو قناة السويس (الخليج العربي، الخليج العربي، مضيق باب المندب، قناة السويس، مضيق تيران، مضيق جبل طارق). ويطل على البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي والبحر العربي ويطل على محيطين هما المحيط الأطلسي غرباً والمحيط الهندي شرقاً.

اذ يمكن تعداد المضائق والممرات المائية التي يطل عليها النظام الاقليمي العربي والتي تكسبه أهمية متزايدة ضمن المعادلات الجيوستراتيجية الدولية كما يلي:

- مضيق هرمز والذي تشرف عليه سلطنة عمان وإيران.
- مضيق باب المندب والذي تشرف عليه اليمن وجيبوتي.

<sup>1</sup> - أحمد يوسف أحمد، " مدخل إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 443، جانفي 2016، ص 42.

<sup>2</sup> - عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، ط 1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 66.

- قناة السويس والتي تمر عبر الأراضي المصرية.

- مضيق تيران والذي تشرف عليه السعودية ومصر.

- مضيق جبل طارق والذي تشرف عليه المغرب وإسبانيا وبريطانيا

كما يغطي مساحة تقدر بـ 14.291.469 كلم<sup>2</sup> أي بنسبة 10.2% من اليابسة، ويشتمل على 22 دولة عربية، 10 منها في إفريقيا بنسبة 72.45% من مساحته و 12 في آسيا بنسبة 27.55% من مساحته. يبلغ امتداده من الشرق إلى الغرب 6000 كلم ومن الشمال إلى الجنوب 4000 كلم. ليضم بذلك مجالين سياسيين مشرقين ومغربيين يمتد الولى في "الشرق الأوسط في حين تنتشر الدول المشكلة للمجال الثاني في شمال إفريقيا"<sup>1</sup>

وتزداد الأهمية الجيوستراتيجية والجيوبوليتيكية للمنطقة العربية بالنسبة للفواعل الدولية ممثلة أساسا في القوى الكبرة والاقليمية وحتى الفاعلين الدوليين من طبيعة منظمية، لكون هذه المنطقة تحوز على كافة المقومات التي تتيح لها امكانية الظهور كقوة اقليمية واستراتيجية كبرى اذا ما أتاحت لها فرصة التوحد، وهي الفرصة التي عادت للظهور من جديد بقوة في الفترة الممتدة لما بعد الحراك الأخير الذي وحد كافة الشعوب العربية، وهو ما جعل من ظروفات توحيد النظام العربي تنتعش من جديد أمام تخوف الغرب، خاصة في المرحلة الولى للحراك.

اذ تتعدد المقومات التي تتيح للنظام الاقليمي العربي امكانية توحيده وظهوره كقوة اقليمية واستراتيجية تضاهي تلك الغربية، بدءا بالعامل التاريخي المتمثل في أن العالم العربي قد تعرض لنفس الأحداث التاريخية، منذ ما قبل الإسلام وحتى وقتنا الحاضر، وهذا يساعد على توحيد تطلعات سكانه المستقبلية نحو الوحدة العربية، اضافة الى العامل الديني ذلك أن الوحدة الدينية متوفرة في الوطن العربي، إذ يشكل الدين الإسلامي دين الأغلبية، وهو تاريخ وحضارة وحياة علمية عاش تحت رايته المسلمون والمسيحيون العرب، أيضا العامل اللغوي اذ تعد اللغة العربية هي اللغة السائدة في جميع الأقطار العربية، وهي السبب في خلق التواصل الاجتماعي والتقارب السياسي، وتوحيد الفكر العربي، هذا علاوة على التراث الحضاري متمثلا في مجموع الإنجازات العلمية والثقافية التي حققها العرب عبر تاريخهم الطويل، مما جعل لهم هوية ثقافية مميزة تجمعهم تحت راية واحدة.

فمقومات دولة الوحدة هي فكرة دائمة الحضور في المخيال العربي وفي الثقافة العربية، وقد عادت للظهور والتجدد بقوة في ظل موجة الحراك التي وحدت مطالب وطموحات الشعوب العربية من جهة، ومن جهة أخرى هي مبطن تخوف الغرب وبداية التخطيط الاستراتيجي الدائم من أجل تفكيكها.

<sup>1</sup> - مجموعة من المؤلفين، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الآسيوية، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية

والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2018، ص23، ص30

وهو الافتراض المثبت بقوة الحقيقة التاريخية، وليس فقط نتاج موجة الحماس التي خلفتها الثورات العربية الأخيرة، فالحقيقة التاريخية أثبتت بأن فكرة توحيد أقطار الوطن العربي قديمة قدم التاريخ، وأول ما حصلت كانت بفعل الإسلام، بعد ذلك، اتخذت الدولة العربية طابعاً عربياً مميزاً خلال الدولة الأموية، ثم ضعف هذا الطابع خلال العهد العباسي، لتعود قضية الوحدة العربية إلى الواجهة مجدداً في أواخر العهد العثماني بإعلان الثورة العربية الكبرى بهدف طرد الأتراك وإنشاء دولة عربية موحدة في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى، وهي الفكرة التي لقت ترحيب ودعم الانجليز الذين كانوا يسعون إلى الحصول على حلفاء لهم في حربهم ضد ألمانيا والإمبراطورية العثمانية، فالتقت مصالحهم مع مصالح العرب، ولكنهم في نهاية الحرب تنكروا لوعودهم للعرب وقاموا بتقسيم دول المشرق العربي، وقامت بريطانيا بتسهيل إنشاء دولة لليهود في فلسطين مما قوض محاولات الوحدة للعرب ونفي أي إمكانية لظهورهم كقوة استراتيجية وإقليمية، ليتم تداول قضية التوحيد مرة أخرى في الأربعينيات من القرن الماضي من قبل حركة القوميين العرب، إلا أنه وبعد هزيمة الدول العربية في حرب 1967 ضد إسرائيل تم ذوبان هذه الحركات التوحيدية بين العرب، لي طرح الآن مفهوم جديد للوحدة العربية يعتبر قريباً من المشروع الأوروبي، أي الدعوة للانصهار في كتلة ذات سياسة خارجية موحدة، وذات ثقل اقتصادي، ذلك أن القوى الجيوسياسية لعالم اليوم هي قوى معرفة اقتصادياً.

هذه الفكرة هي مبطن تخوف الغرب من النظام العربي وإمكانية العودة إلى تشكله كقوة إقليمية حقيقية لها وزنها الفعلي الذي من شأنه تهديد مصالحها الاستراتيجية الأمنية والاقتصادية في المنطقة. ويمكن القول أيضاً إن الخارج سعى عبر التاريخ، وما زال يسعى، بالنسبة لهذه المنطقة الحساسة إلى أن يمنع تماسكها وتكاملها، وذلك لأن الخبرة التاريخية تشير إلى أنها ما تماسكت وكونت كتلة إقليمية إلا وأثرت في التوازنات الدولية، ومع ذلك فإن الطرف الخارجي لم يكن يستطيع أن يحدث آثاره التي نراها لولا حالة غياب التماسك التي نرصدها وجودها في النظام العربي منذ النصف الثاني من السبعينيات على الأقل، وثمة علاقة جدلية بين عوامل الضعف الداخلية والاختراق الخارجي للنظام فالأولى تشجع على هذا الاختراق، وتيسر له فإن وقع تمكن من العمل على زيادتها وتعميقها.1

### المطلب الثاني: التحركات الجيوسياسية للفواعل الدولية في المنطقة العربية

لا شك في أن النظام السياسي العربي التسلطي عبر اتباعه لجملة السياسات القمعية تجاه الحراك التغيير، قد أفقده شرعيته، وفي هذا وجدت القوى الخارجية فرصة مثالية، فأخذت في التكيف مع كل مسار تغيير وتوجيهه، وضبطه بما يخدم سياساتها في الاستتباع، ويؤمن مصالحها، وهذا ما وقع في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة.2

1 - حمدي عبد العزيز، النظام الإقليمي العربي وعلاقته بالقوى الدولية، الأربعاء، 2004/09/22، <https://middle-east-online.com>

2 - خليل فؤاد، الثورة العربية مقالات فلسفية وسوسيولوجية، 1 ط، دار الفرابي، بيروت، 2014، ص 26 ص 27.

فبعد مرور كل هذه السنوات على بدء الحراك الشعبي العربي، نلاحظ أن ما تحقق لم يكن معبراً عن تطلعات المواطنين من الكتل الجماهيرية التي انتفضت ضد الفقر، والاستبداد والفساد وإنما كان أكثر تكيفاً، وانسجاماً مع أهداف الفواعل الدولية التي تسعى إلى نشر الفوضى والحروب الأهلية العربية، ومنع وعزل الكتل الوطنية التي ضحت من أجل التغيير السياسي.

اذ لا شك في أن فشل الحراك في تحقيق التغيير المنشود لم تنحصر نتائجه وتبعاته في النطاقات الداخلية للدولة العربية، وإنما استدعى أدوار للفواعل الدولية والإقليمية، حيث عادت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة إلى مسرح الأحداث لتصبح لاعبا أساسيا فيما جرى في ليبيا، وما يجري في سوريا، وللتدبير من وراء الستار فصولاً من المرحلة الانتقالية في تونس ومصر واليمن، واستعادت روسيا وإلى حد ما الصين الدور النشط في قلب المنطقة العربية، عن طريق كبح جماح التدخلات الأمريكية الغربية الخليجية تجاه سورية ومستقبل النظام فيها، ووجد الكيان الصهيوني نفسه في نعيم من الأمن والاطمئنان بعد التبدل الإستراتيجي في الأولويات العربية من الخطر الصهيوني إلى الخطر الإيراني، وبعد نزيف الجيش السوري وبداية استنزاف الجيش المصري في مواجهة الإرهاب في سيناء والعنف المسلح في المحافظات، وقفزت تركيا إلى قلب المنطقة لتمديد التدخل في سورية على نحو سافر، وتدير سياسات النخب الإسلامية الجديدة في مصر وتونس، أو تدير المواقف الإخوانية، ولم يكن دور إيران أقل فعالية من الدور الإقليمي، وإن كانت ساحاته ومنافذه أقل والمتمثلة في سورية والبحرين ولبنان.<sup>1</sup>

فقد سارعت الفواعل الدولية الى التحرك مبكراً من أجل احتواء موجة الحراك وتأمين استمرار مصالحها الاستراتيجية في المنطقة مسخرة في ذلك عديد الآليات:

**الآلية العسكرية:** من خلال التدخل العسكري المباشر لإسقاط وتدمير النظام كما حدث في ليبيا، حيث تدخل حلف الشمال الأطلسي لإفشال كل محاولات التسوية السلمية للأزمة الليبية، و توسع في عملياته ليشمل المشاركة المباشرة في القتال من خلال قوات برية وجوية، كما تشمل حالات التدخل العسكري أيضاً توجيه املاءات ودعم في الدول التي تضمن فيها تحرك القيادة لصالحها على غرار دول الخليج، حيث تدخلت وحدات عسكرية من مجلس التعاون الخليجي لإنهاء الحركات الاحتجاجية في البحرين، وكل ذلك تم بإملاءات خارجية.

**الآلية السياسية:** وذلك من خلال التأثير في العمليات السياسية الداخلية في دول الحراك، بما يضمن مصالح القوى الغربية، ومثال ذلك دعم التيارات الإسلامية الأكثر اعتدالاً وقرباً من الغرب خاصة بعد فوز الإسلاميين في مصر وتونس، وفق إطار تفاهم يحقق مصالح الطرفين.

<sup>1</sup> - عبد الإله بلقزيز وآخرون، التغيير في الوطن العربي أي حصيلة ؟، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 12

الآلية الاقتصادية/ المالية: يتضمن التدخل لتمويل منظمات المجتمع المدني، و مساعدتها في عملية الضغط لتنفيذ أجنداث غربية، ومثال ذلك ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت أنها قدمت منحا تصل إلى 40 مليون دولار للجمعيات المصرية.<sup>1</sup>

آلية الثورات المضادة: وذلك من خلال تسخير الغرب لحركات وقوى مضادة لمساعي التغيير المرفوعة في المنطقة، تعمل على تأمين مصالحه بالنيابة في المناطق التي لا يمكنه أو يمتنع من تلقاء نفسه عن التدخل فيها بشكل مباشر.

### أولاً: القوى الإقليمية:

لعب الفاعلين الإقليميين خلال فترة الحراك الشعبي العربي دورهما في الأحداث التي عصفت بالمنطقة العربية، فالقوى الإقليمية لها ما تخسره في مثل هذا الوضع، فالقرب الجغرافي، والعلاقات الاقتصادية، واحتمالية فقدان التأثير في الحلفاء الإقليميين، والمنافسة مع القوى الكبرى، والطموحات نحو زعامة إقليمية، وعبء اللاجئين والمنفيين، وفقدان السيطرة على الحدود وريب الأسلحة، والتغلغل العسكري خلال الانتفاضات المسلحة، هي بعض الأسباب التي تدفع القوى الإقليمية للعمل من أجل مصلحتها في المنطقة العربية.<sup>2</sup>

### - إيران وتركيا:

إن التغيير الذي كان نتاج الحراك العربي، قد مهد لظهور اثنين من القوى الكبرى غير العربية هما تركيا وإيران، ففي المراحل الأولى من التغيير السياسي العربي، رحبت كل من تركيا وإيران بالتحويلات الهادفة لإرساء الديمقراطية، ولكن لأسباب مختلفة، فتركيا كانت ترى أن ما حصل تأكيد لنجاحها الخاص في التضامن الديمقراطي، وبخاصة تقليص سلطة العسكر في المجال السياسي، وقد أعلنت عديد الحركات العربية، أن تركيا قدمت المثال الذي يحتذى به، كما ورحب الإيرانيون كذلك بسقوط المستبدين العرب، واحتفلوا بالحراك بوصفه امتداد لثورم الإسلامية.<sup>3</sup>

كما أن هناك اختلاف في نمط التوجهين التركي والإيراني نحو التغيير العربي، بين توجه تركي تدخلي بأدوات متنوعة، وبين توجه إيراني متأرجح، وقد ارتبط التوجهان بطبيعة المشروع الإقليمي لكل من الدولتين وبطبيعة تحالفها مع القوى الكبرى، فإيران وصفت ما حدث في مصر امتداد للثورة الإسلامية، وساندت الحركات الاحتجاجية في اليمن والبحرين باعتبارها انتفاضة شيعية، ثم قامت بمبادرة سريعة ومتواترة لاستكمال تطبيع العلاقات المصرية الإيرانية، وقامت بمساندة النظام السوري، والصمت حيال التدخل العسكري للنااتو في ليبيا، ومع تزايد التهديدات للمشروع الإيراني في المنطقة والمرتبط بسورية، استمرت إيران في دعم نظام بشار الأسد بالتعاون مع حزب الله في لبنان، ودعم التحالف مع روسيا في

<sup>1</sup> - محمد السيد سليم، ضغوط ما بعد الثورات الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي، مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الإنسان ومتابعة

العدالة الدولية، 2013/12/16 <http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=10891>

<sup>2</sup> - فواز جرجس، مرجع سابق، ص 318

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص ص 362-365

مواجهة المبادرات العربية والدولية ضد هذا النظام، كما ظلت إيران تلعب بأوراق أخرى مثل الورقة الشيعية في البحرين والخليج العربي بصفة عامة، وكذلك ورقة مضيق هرمز والخليج العربي، حيث ذهبت إيران في 2011، إلى التهديد بإغلاق المضيق مع تصاعد التهديدات الصهيونية من جديد.<sup>1</sup> وعن العلاقة بين إيران وتركيا، فقد أدى الحراك العربي إلى وجود توتر داخل هاته العلاقة، وذلك نتيجة عاملين اثنين هما، الطبيعة غير المتوقعة للانتفاضات العربية، والنتائج غير المتوقعة كذلك من مثل تلك الاضطرابات، هذا إلى جانب تدخل مصالح جغرافية وتخطيطية بين البلدين.<sup>2</sup>

### - اسرائيل:

راقب الصهاينة الأحداث والتحولت العربية الجديدة، وسارعوا إلى دراسة الوضع العربي، مع السيناريوهات المستقبلية، ولشكل علاقاتهم في مرحلة ما بعد التغييرات مع محيطهم العربي خصوصا، وخصوصا مع الدول التي ترتبط معهم بعلاقات دبلوماسية ومعاهدات سلام، وقد أشار الأداء الإعلامي الصهيوني أثناء الثورات العربية إلى وجود قلق وتخوف كبير من التداعيات المحتملة لها على الأمن والاقتصاد الصهيوني، وتواصلت المتابعة الرسمية لتطورات المشهد العربي سياسيا وعسكريا وأمنيا وإستراتيجيا، وطغى المشهد العربي على مجمل التحركات السياسية للصهاينة الداخلية منها والخارجية.<sup>3</sup>

### ثانيا: القوى الكبرى:

### - الولايات المتحدة الأمريكية:

تطمح الو.م.أ دائما إلى تحقيق هدف مزدوج، يتمثل بإطالة عمر الوضع العالمي المسيطر لأمريكا، وإيجاد الإطار الجيوسياسي القادر على استيعاب التوترات والصدمات الحتمية الناتجة من عملية التغيير السياسي والاجتماعي، فالنظرة الأمريكية إلى المنطقة يمكن حصرها في عدد من المصالح الإستراتيجية، المتمثلة بأمن الصهاينة، وأمن الطاقة واستمرار إمداداتها، ودفع خطر الإرهاب بعيدا عن الأراضي الأمريكية، وأي حالة قد تؤثر على هذا الثلاث، توجب التدخل المباشر فيها وتسويتها بما ينسجم مع عدم المساس بهذه المصالح الحيوية، خاصة إذا علمنا أن المنطقة العربية تحتل موقع إستراتيجي هام وتعرف تداخل أدوار إقليمية ودولية، الأمر الذي دفع بأمريكا لتأسيس إستراتيجيات معينة للتعاطي مع هذه الأدوار الإقليمية والدولية.<sup>4</sup>

ولعل هذا ما يبرر تخوفها في بداية الحراك من خسارة بعض شبكات علاقاتها ونفوذها في المنطقة، وهي عاينت بقلق التهاوي السريع لحليفين أساسيين مبارك في مصر وبن علي في تونس،

<sup>1</sup> - نادية محمود مصطفى، الثورات العربية في النظام الدولي، ط1، مصر، دار البشير للثقافة والعلوم، 2014، ص ص 138-140

<sup>2</sup> - فواز جرجس، مرجع سابق، ص 367

<sup>3</sup> - عدنان عبد الرحمان أبو عامر، "اسرائيل والتغيير في المنطقة العربية...سيناريوهات التحدي والاستجابة"، المركز العربي للدراسات الإنسانية،

مجلة البيان، التقرير الإستراتيجي التاسع الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير، القاهرة، العدد التاسع، 2012، ص 337.

<sup>4</sup> - عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران- العراق - سورية، لبنان أنموذجاً)، ط1، بيروت، المركز العربي

للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 117.

وانتقال حركات التغيير إلى البحرين مقر الأسطول الخامس الأمريكي، ونقطة الضعف في مجلس التعاون الخليجي، ومع تطور الأحداث تبين أن موجة الحراك لم يكن يستهدف امريكا، بل كانت تركز على شؤون الوضع الداخلي والتغيير السياسي<sup>1</sup>.

وكانت ليبيا أكثر صعوبة وتكلفة، حيث أوكلت لأمريكا القيادة العسكرية لحلف الناتو على الاراضي الليبية، وعلى الأخص الطائرات الفرنسية والبريطانية، وأضافت مساهمتها الفعالة على شكل استخبارات وأوامر، وطائرات بلا طيار، وبمرور الوقت نجحت في جعل من ليبيا المكان الأكثر اضطرابا في المنطقة العربية.<sup>2</sup>

بالنسبة لليمن والبحرين، تحفظت عن التدخل، اما عن سوريا فقد شجعت باركت قيام الثورة ضد نظام الاسد، لكنها كانت تخشى من العواقب والبدائل لنظام الأسد المدعوم من طرف روسيا وإيران وحزب الله في لبنان، وبعد زيادة حدة العنف أعلنت عن موقفها بضرورة تحيي الأسد، وأن يحل محله نظام ديمقراطي جديد، ودعمت هذا الموقف من خلال فرض عقوبات أمريكية من جانب واحد على النظام، وحث حلفائها على أن يفعلوا الشيء نفسه<sup>3</sup>.

#### - الاتحاد الأوروبي:

تهتم الدول الأوروبية بالمنطقة العربية، من منطلق أنها مصدر نفط وسوق ضخمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لأنها بيئة مضطربة بإمكانها تهديد أمنها، فعلى ضوء هاذين المعطيين تتحدد سياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية.

فمع بداية الحراك العربي لجأت أوروبا إلى فكرة دعنا ننتظر ونرى، ومع تطور الأحداث توصلت إلى قناعة مفادها أن المنطقة لم تعد جثة هامة بلا حراك، تحكمتها أنظمة قائمة على حكم الفرد، وعليه قررت دول أوروبا التعامل بشكل مدروس وإستراتيجي مع كل حراك للتقليل من الخسائر وتعظيم المكاسب المتوقعة.<sup>4</sup>

عندما إندلع الحراك في تونس قراءة فرنسا في البداية باعتبارها حركة احتجاج عادية، وغضت الطرف عندما استخدمت الحكومة التونسية القوة لقمعها، وبعد تطور الأحداث وإدراك فرنسا عمق التغيير الذي يكتسح الوطن العربي، اضطرت الى ارسال مبعوثين للتواصل مع الحكومة الانتقالية في تونس وأخذ زمام المبادرة في الدعوة إلى فرض عقوبات، ومنطقة حظر الطيران في الحالة الليبية، وعليه كانت فرنسا في طليعة الجهود الأوروبية لتنظيم منطقة حظر الطيران في ليبيا، وفي طليعة السياسة الغربية المتمثلة

<sup>1</sup> - عبد الإله بلقزيز وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، مرجع سابق، ص 917

<sup>2</sup> - فواز جرجس، مرجع سابق، ص 378

<sup>3</sup> - عبد الإله بلقزيز وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، مرجع سابق، ص 920

<sup>4</sup> - محمد مطاوع، " العرب وقضايا الشرق الأوسط من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي: الوقائع والتغيرات"، مجلة المستقبل العربي، مركز

دراسات الوجة العربية، العدد 426، آب/ أغسطس 2014، ص51

في التراجع عن دعم الحلفاء القدامى والترحيب بالتغيير، وتعاونت كل من فرنسا والمملكة المتحدة بشكل وثيق في دفع حلف شمال الأطلسي إلى تنفيذ منطقة حظر الطيران فوق ليبيا.1

### - الصين وروسيا:

تحفظت روسيا و الصين عن ابداء موقفهما تجاه الحراك العربي، ورأت فيها بأنها شأن داخلي لهذه الدول، ولا يجوز التدخل فيه، وبناء عليه كانت تلتزم الصمت إزاء الأحداث حتى تتضح، كما جرى في حالتي تونس ومصر، هذا وان كانت تؤكد على أهمية التغيير السياسي السلمي ونبذ العنف، والدعوة إلى الحوار والحل السياسي.

اذ لم تعلن عن أي موقف في الحالة التونسية، إلا بعد تنحي بن علي، أما في مصر فكان الموقف متحفظاً، كما التزمت الصمت والحياد في حالتي اليمن والبحرين، ولم يكن لها موقف واضح في كليتهما، هذا وان أعلنت معارضتها لاستخدام القوة لحل المشكلات في اليمن.

ولم تؤيد روسيا والصين قرار الأمم المتحدة الذي يجيز فرض منطقة حظر الطيران على ليبيا، لكنهما رضختا للضغوط الدولية بالامتناع عن التصويت.2

وفيما يتعلق بسورية فقد وقفت روسيا والصين إلى جانب النظام، وكانا لهما مواقف عديدة مشتركة وكانت استجابتهما سريعة ومواقفهما واضحة، حيث استغلت روسيا والصين مقعديهما الدائمين في مجلس الأمن لمنع أي قرار دولي لا يتماشى مع مصالح الأسد.3

### المطلب الثالث: التوجهات/الخيارات الاستراتيجية للدولة العربية على المستوى الإقليمي

#### والدولي (الخيارات المتاحة للدول العربية في ظل تسيد توجهات العولمة والحوكمة)

لاشك في أن التوجهات الاستراتيجية للدولة العربية في مرحلة ما بعد الحراك قد باتت محدودة وهذا على المستويين الإقليمي والدولي، ذلك أن الخيارات المتاحة امامها لا يمكنها أن تخرج عن النطاق المعولم في كافة ابعاده السياسية منها، الاقتصادية والاجتماعية.

هذا وان كنا نعي جميعاً بأن هذه الاخيرة ليست سوى اقتسام وإعادة اقتسام للعالم بطريقة أكثر

ذكاء"4

اذ تشكل الضغوط والمطالب الخارجية من قبل الفواعل الدولية، أحد الأسباب المؤدية لحدوث التغيير السياسي داخل الدول، وتكون هذه الضغوط بعدة أشكال سياسية، واقتصادية وعسكرية، كما قد

1 - بول سالم، " مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد

398، 2 أبريل 2012، ص ص 150

2 - عبد الإله بلقزيز، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نو خطة طريق، مرجع سابق، ص 922.

3 - هيثم المالح، روسيا والثورة السورية من دعم القاتل إلى شريك في القتل، ط1، الأردن، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2016، صص 18-19،

4- نعيمة الرياحي، مرجع سابق، ص 22

تؤثر التحولات الخارجية في الوسط الإقليمي أو طبيعة التوازنات الدولية على إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية 1.

والملاحظ دائما هو أن دول العالم الثالث ومن ضمنها الدول العربية سريعة التأثر بالعوامل الخارجية المحيطة، خاصة تلك التي تكون من قبل الدول الغربية المانحة، والوكالات الدولية التي تقدم الإعانات لمعظم الدول وأبرزها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يتم الضغط من المانحين الرئيسيين من أجل إحداث تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية، تكون في اتجاهات معينة بغض النظر عن الخلفية المحركة لهذه الضغوط، والنتائج المترتبة عنها سواء سلبية كانت أم إيجابية، وذلك وفق شروط سياسية واقتصادية. 2

ونظرا إلى فقدان الدول العربية لمقومات القوة الطبيعية سواء في بعدها المادي او المجرد، فإن سياسات التكيف لديها تميل إلى تغليب المطالب الخارجية على حساب المطالب الداخلية، ويجري ذلك من خلال سياسات استبدادية تستهدف كبح المطالب الداخلية. 3

اذ "تعتبر الدول العربية الأكثر اذعانا للسياسات العالمية الغربية" 4

ذلك أن السياسة العالمية هي سياسة ليبرالية جديدة لا تهدف فقط الى امتلاك خيرات العالم، بل تهدف أيضا الى امتلاك خيرات الشعوب ومقدراتهم وأفكارهم، اذ استطاعت أن تطور استراتيجيات تنوعت بين: الاخفاء، التمويه، التقنيع وذلك بالتحالف مع السلطة القائمة في الدول العربية. 5

وأن النظام الدولي قد ظل بدوره خاضعا لمنطقية علاقات الملكية الكامنة في النظام الرأسمالي الاقتصادي الغربي. 6

فكثيرا ما تقدم الدول العظمى نفسها كمنقذ، وهي في الوقت ذاته تساعد الدكتاتوريات وتدعمها حفاظ على مصالحها، وتستخدم في ذلك شعارات حقوق الإنسان كوسيلة للضغط.

اذ يعد للعامل الخارجي تأثير بالغ الأهمية يصل أحيانا إلى درجة القول انه هو الفاصل في توجيه دفة الأوضاع العربية، فمنذ الأيام الأولى للاحتجاجات الشعبية، بدأت الأطراف الخارجية بالتحرك سريعا للتعامل مع جملة التغييرات الحاصلة، واتخذت خطوات إستباقية تهدف الى تأمين مصالحها قدر المستطاع، وجرى هذا الاتجاه باستخدام كل الاستراتيجيات المتاحة، سواء بمحاولة التأثير السياسي المباشر عبر الاتصالات الثنائية أو غير مباشرة بواسطة الإعلام، أو باستخدام الأداة الاقتصادية بالتلويح

1 - محمد علي رجب، مرجع سابق الذكر، ص 296

2- غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيورورات والمأمول في عالم متغير، تر: عفاف البطاينة، ط1، بيروت، المركز العربي

للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 72

3- أمحمد مالكي، كمال عبد اللطيف وآخرون، الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث

ودراسة السياسات، 2012، ص 225

4- نعيمة الرياحي، مرجع سابق، ص 57

5- نفس المرجع، ص 56

6- هارولد لاسكي، الدولة نظريا وعمليا، ترجمة: سعيد شحاتة، شركة الأمل للطباعة والنشر، ط2، ب م ن، 2012، ص 254 - 255.

بأن بوصلة المساعدات الاقتصادية والاستثمارات ستتجه سلباً أو إيجاب وفقاً لطبيعة وتوجهات النظم الحاكمة الجديدة، كما سعت جاهدة أيضاً إلى إيجاد مكان مميز للأطراف الداخلية المتسقة معها في المشهد السياسي الجديد. 1

فالطريقة التي انتهت بها النظام التسلسلي في دول الحراك الشعبي، يكون لها أثر قوي على تفاعلات المرحلة الانتقالية ومخرجاتها، ولعل هذا ما يبرر نجاح موجة الحراك في إسقاط رأس السلطة فقط في حين عجزت عن إسقاط النظام.

ولقد حصل ما يشبه الضغط على عملية التغيير السياسي بعوامل ومطالب وأجندات من خارج الدولة، لتغيير مساره الذي أراده الشعب، فما شاهدناه منذ عام 2011 من مخاضات عسيرة في تجربة العلاقة بين السلطة والمعارضات، والسلطة والشارع في الأمم الأغلب من البلدان التي شهدت الحراك قد أكد فرضية استسهال القوى الخارجية للتدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة العربية. 2

ورغم وعي الشعوب العربية وكشف موجة الحراك لزيف كل هذه الاستراتيجيات، خاصة مع ارتفاع معدلات الفقر، التهميش والبطالة في صفوف المجتمعات العربية كافة مع الاستثناء النسبي للمجتمع الخليجي.

الا أن الايديولوجية الليبرالية قد اثبتت قدرة استثنائية على التجدد والتي باتت حقيقة مثبتة تاريخياً، اذ يعتبر تراجع وتقوض مد الحراك العربي وفشله نسبياً في تحقيق الأهداف المعلنة وتحقيق التغيير المنشود الا نتيجة لنجاح الليبرالية الجديدة في قراءة الحراك وخلفياته ومن ثم تطوير نفسها ككل مرة من خلال اعتماد استراتيجيات احتواء أو مواجهة بحسب أهمية كل منطقة ومكانة حيزها الجغرافي والمعطيات التي أفرزتها موجة الحراك في مقابل ولاء الأنظمة القائمة لها ( استراتيجية مواجهة في كل من اليمن، ليبيا، سوريا، في حين تبنت استراتيجيات احتواء في كل من: مصر، الجزائر، المغرب،...).

رغم وعي الشعوب العربية بهذه المعطيات: ذلك أن توجهات الحراك العربي لم تكن توجهات سياسية خالصة أو اجتماعية أو اقتصادية خالصة وانما هو حراك من أجل كل هذه الأبعاد مجتمعة.

وبما أن العولمة هي ذلك النظام الاقتصادي الذي يريد أن يضم كل دول العالم تحت سيطرته فإنها لجأت الى قيم كونية ذات واجهة أخلاقية (حقوق الانسان، الديمقراطية، الحوكمة..) لتنفذ مقاصد في الأصل هي سياسية، ولهذا تعتبر موجة الحراك توجهها جديداً من أجل رفض هذه الكونية الأخلاقية الوهمية، وفضح الاستراتيجيات السياسية الهيمنية التي ليس لها من غاية حقيقية غير التسلط على الشعوب وابتزاز مجهوداتها وتتميط أفعالها، نشاطاتها وحتى أدواقها. 3

الا أن الدول لا تزال حبيسة الولاء للطروحات الوهمية للسياسات المعولمة ليس قناعة حقيقية من نخبها وإنما طمعا منها في الحصول على تركيبة وشرعية لأنظمتها التي تقتنطها منذ تأسيسها، فالسياسة

1 - سامح راشد، " شرق أوسط جديد قديم... الخريطة الإقليمية في عصر الثورات"، مجلة شؤون عربية، العدد 146، 2011، ص ص 50، 51

2 - عبد الإله بلقزيز وآخرون، التغيير في الوطن العربي أي حصيلة؟، مرجع سابق، ص 12

3- نعيمة الرياحي، مرجع سابق، ص 22

المعاصرة تبدو في ظاهرها سياسة حقوقية دستورية مرجعها حقوق الانسان ومبتغاها أخلاقي وهو احترام الذات الإنسانية بكل ماتحدد به من حرية وقدرة على الفعل والخلق والتميز والاختلاف، غير أن ما يتجسد على أرض الواقع هو سياسة عالمية متجانسة واحدة متكررة في كل بلدان العالم وكأننا في نفس البلد.

### المطلب الرابع: حجم التحولات التي خلقتها موجة الحراك على الخارطة الجيوسياسية - الجيوستراتيجية العربية

#### أولاً: على مستوى النظام الدولي:

لا شك في أن موجة الحراك الشعبي قد فشلت في تحقيق طموحاتها وتجسيد شعاراتها المرفوعة والمتعلقة اساساً ب: التقدم والحرية والعدالة الاجتماعية وغيرها، أكثر من ذلك فإنه أعاد إنتاج الأوضاع على نحو أسوأ، وبذلك خسرت المجتمعات العربية بعض المكتسبات التي كانت تؤمنها الأنظمة التقليدية وان كانت على محدوديتها، ومن ثم لم تريح جديداً يرقى الى مستوى التطلعات المرفوعة في البداية.1 فالمتتبع لحصيلة الحراك العربي، وللنتائج التي تمخضت عنه، يدرك أن تلك الحصيلة لم تكن في مجملها بمستوى توقعات الشعوب العربية، التي صنعت الحدث، الا انها عجزت عن امتلاك القدرة للتحكم في مجرياته وتعرجاته، ومن ثم الفشل في تأمينه، الفجوة التي كانت بين المقدمات والنتائج، بين التوقعات والمكتسبات كانت كبيرة جداً ومن ثم فإنه وحسب عديد المختصين من المكابرة إنكار هذه الحقيقة، أما عن أولئك الذين لا يزالون يظنون بأنه من المبكر الحكم عليه ومن ثم تقييم حصيلته، فهم ينتمون في أحسن الاحوال إلى ثقافة فقيرة إلى قيمة الزمن، اذ من الواجب اليوم استدراك الفوات التاريخي والاستثمار في الوقت.

وان قراءة في محصلات التغيير السياسي العربي، تؤكد تعثر عملية تحقيق مطالب الحراك، فمع تطور الأحداث تشتت أفق التغيير المشترك وتوالت العثرات وانتصبت العوائق، وأصبحت أوضاع الأنظمة الانتقالية تغذي نزعة إرتكاسية وحنينا إلى ماضي مما يعطي انطباعاً بأن التغيير لم يراوح بعد مرحلة البداية الحقيقية، وتوقف أو اتخذ مساراً تقهقرياً، في هذا السياق بدأت تتكسر فكرة أن الاضطراب هو أقرب توصيف لما جرى ويجري في المنطقة، ذلك ان ما يحدث في المنطقة العربية مخيب للآمال فالأنظمة المنتخبة ضعيفة، والصراعات القبلية أصبحت مهيمنة، كما غدت الحريات من دون ضمانات.2

ففي سياق النتائج التي تمخضت عنها المسارات الانتقالية في البلدان العربية، بدأ منطقتي التأسيس والإحباط يأخذ بالتدرج مكان منطقتي التمجيد والتقاؤل، الذي طغى على الخطابات السياسية والثقافية

1 - علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص 18

2 - إدريس لكريني، إميل بدارين وآخرون، أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

العربية، ذلك أن محصلات تلك الموجة أعادت إلى الأدبيات السياسية والتفسيرات نظرية "الاستثناء العربي"، ذلك ان المجتمعات العربية غير قادرة على الارتقاء الى مصاف الدول الديمقراطية.1  
اذ يشير في هذا السياق الأستاذ عبد الإله بلقزيز أنه حين عصفت موجة الحراك، خلناها ستقتلع أنظمة طاعنة من الاستبداد والفساد، ثم تخلد إلى الهدوء، فيصفوا الجو وتسطع شمس عهد جديد، ولكن ما هي إلا أشهر حتى بدأنا نحصي خسائر هذه العاصفة اذ جرت الأمور فيها مجرى آخر لم يتوقعه أكثرنا تشاؤماً، وذلك على غرار: تفكيك المجتمعات وتمزيق نسيجها الداخلي، وتساقط أخرى وتقطيع أوصالها الجغرافية، وروابطها التاريخية، ونشوب الفتن والحروب الأهلية ذات الصبغة الطائفية والمذهبية والعرقية والقبلية والعشائرية، وتدمير إقتصادات، وتدهور مستمر للأوضاع الاجتماعية لدرجة انعدام أدنى شروط العيش، واستنزاف للجيش في حروب داخلية مع عصابات القتل المسلحة داخل المدن وفي محيطها، إرهاب يزحف ويتنقل كالعدوى، ليغمر الجغرافيا العربية وينهب مواردها الإنتاجية (ماء، نفط، غاز) والتاريخية، ومع كل هذا تلوث صورة الإسلام، فباسم الإسلام أصبح هناك ملايين من اللاجئين والنازحين بلا أفق للعودة إلى الديار، وجيل جديد يخضع للتجهيل المزدوج، إما الحرمان من الحق في التمدرس، أو الخضوع لبرنامج تعليمي تجهيلي باسم الدين.2

هذا وان كان لا يمكن نفي ما يحسب للحراك من انجازات ولو نسبيا خاصة ما تعلق بموجة اليقظة والوعي في صفوف الشباب العربي.

اضافة الى كسر حاجز الخوف الذي كان حائلا دائما أمام مشاركة الافراد في الحياة العامة، والمطالبة بحقوقهم وهو الخوف هذا كرسته وصنعتة حقبة الاستبداد، الأمر الذي يفسر جوانب كثيرة من تلك الحال السلبية والعزوف عن السياسة التي طبعت سلوك قطاعات عريضة من المجتمع وخاصة فئة الشباب.

ومن ثم ازدياد الوعي بأهمية الدولة، فمع حالة الفراغ التي انتعشت فيها الفوضى وعدم الاستقرار وانهار فيها الأمن خلال فترة الحراك، وخاصة في الدول التي تم الرجوع فيها الى وضع اللادولة ، كما حدث في ليبيا و اليمن، أو خرجت فيها مناطق عدة من تحت سلطانها كما في سوريا، فالآثار الجديدة لهذا المتغير ستكون إيجابية جدا، ولو مستقبلا، من أجل التأسيس ولو نظريا لمفهوم الدولة عربيا.

### ثانيا: على مستوى النظام الإقليمي:

موجة الحراك السياسي والاجتماعي الأخير -الثورات العربية- لم تؤثر بشكل كبير جدا في مصالح ونفوذ القوى الاقليمية في المجال السياسي العربي إذ بقيت هذه الأخيرة محافظة على ذات نفوذها ومصالحها في المنطقة بل وأكثر من ذلك قد اكتسبت نفوذا جديدا في بعض الدول التي كانت علاقاتها معها في محدودة لسنين طوال على غرار ليبيا واليمن وسوريا.

1 - سهيل الحبيب، الأزمة الأيديولوجية العربية وفاعليتها في مآزق مسارات الانتقال الديمقراطي ومآلاتها، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص 13

2 - عبد الإله بلقزيز، "الربيع العربي جرده حساب أولية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 447، آيار/مايو 2016، ص 30

نموذج الدولة في الحالة العربية طالما اعتبر النموذج الأضعف والحامل لمفاعيل التأثير دون التأثير في بيئته الدولية والإقليمية وهو الوضع الذي استمرت ضمنه الدولة العربية ولا تزال كذلك إلى غاية يومنا هذا، بل أكثر من ذلك فإن الضعف السيادي لهذا النمط من الدولة في حالة تراجع مستمر، ولعل موجة الحراك السياسي والاجتماعي الأخيرة قد أكدت مرة أخرى صحة هذا الافتراض، أين استطاعت القوى الدولية والإقليمية الانقلاب على موجة الحراك وتحييده عن المطالب والأغراض التي جاء من أجلها وتحويله لتحقيق مصالحها.

بالنسبة لتركيا رغم اجتهادها في بناء علاقات اقتصادية وصدقات دبلوماسية مع عديد الدول العربية، إلا أن ذلك لم يمنعها من اتخاذ مواقف صارمة ضد عديد الأنظمة القائمة في ذات هذه الدول في فترة الحراك، حيث أبانت تركيا على إدانتها ودعمها لإسقاط النظام في بعض الدول العربية على غرار مصر وفي ليبيا وسوريا ولو بعد فترة أطول -بعد ضمان إجلاء مواطنيها العاملين هناك وحصر معدلات خسائرها، حيث كانت تعتبرها مدخلها السياسي والاقتصادي والاستراتيجي الرئيسي إلى المنطقة العربية. 1 وهي الدولة التي تسعى للتواجد بصيغة جديدة في الشرق الأوسط بوصفها الدولة النموذج ذات المرجعية الإسلامية، سعي تركيا للاضطلاع بدور إقليمي أوسع عربيا يضع المنافع الاقتصادية كإحدى أهم أولوياته ويروج له بخطاب سياسي.

أما عن إيران فيعتبر التوتر السمة الغالبة للعلاقات العربية-الإيرانية خاصة مع دول الخليج، إلا أن هذا التوتر لم تؤد إلى قطع خطوط التواصل بين الدول العربية ودولة إيران، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى الحفاظ على سياسة مرنة في علاقاتها مع دول المجال السياسي العربي.

مواصلة دعم إيران للنظام في سوريا والعراق ضد المواقف التركية الداعمة للمعارضة في سوريا والمعارضة أيضا للنظام في العراق وخاصة ما يتعلق بإقليم كردستان، وتأتي هذه المواقف المتعارضة بين هذه القوى الإقليمية ليس من أجل تدارك الوضع في هذه الدول العربية كما هو معن وإنما بغرض المصالح الاقتصادية الإيرانية المتعارضة والمصالح الاقتصادية التركية حيث تعتبر الشركات التركية المنافس الأقوى للشركات الإيرانية في المنطقة.

أما عن إسرائيل: فلا تزال النخبة الحاكمة فيها، تخشى رياح التغيير السياسي العربي، وتنتفض حول أي شكل من أشكال التحول من السلطوية إلى الديمقراطية، فالصهاينة وبقية القوى الكبرى التي تدعمها إقليميا ودوليا، يمثلون ذروة النقيض من الإصلاح والتغيير السياسي المنشود في المنطقة العربية. 2

### ثالثا: على مستوى النظام الدولي:

لم يطرأ أي تغيير رئيسي على أنماط التوازنات والتحالفات الإقليمية والدولية للدولة في المجال السياسي العربي، كما كان يتوقع من طرف عديد المختصين في الشأن الدولي والاستراتيجي، وهو الواقع

1- عبد الإله بلقزيز وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق، مرجع سابق، ص 928.

2 - فواز جرجس، مرجع سابق، ص ص 356، 357.

الذي تبرره حقيقة أن النظام الدولي الجديد أصبح لا يوفر للدول التي تمر بموجات حراك أو تغيير أو تحول أو مراحل انتقالية أي خيارات أو بدائل حقيقية، وذلك خلافا لما كان يجري في مراحل تاريخية سابقة على غرار الحرب الباردة

وذلك خلافا لعالم اليوم حيث لم يعد أمام الدولة سوى نظام عالمي أوجد حيث أن كافة الأدوار التي يمكن للدولة العربية أن تلعبها على هذا المستوى فإنها تتحدد من داخل النظام وتخضع لقواعد اللعبة السياسية القائمة فيه، وأن مخالفتها لهذه القواعد فإنها تعد تلقائيا منسحبة بل ومقصاة منه بشكل كلي.

فقد جاءت الثورات العربية لتؤكد مرة أخرى استمرار الواقع الدولي الذي تستمر فيه الدولة العربية على حاله ضمن افتراض رئيسي مفاده استمرار تأثيرات القوى الدولية والإقليمية في المنطقة العربية

إذ لم يكن من مصالح الدول الكبرى على غرار **الولايات المتحدة الأمريكية** أن تخسر معظم شبكات علاقاتها ونفوذها في المنطقة العربية، وقد عملت على المعاينة الدقيقة لوضع الحراك وانتقاله من دولة عربية إلى أخرى، لأن مصالحها كانت على المحك خاصة في دول مثل مصر، واليمن، حيث عملت على استخدام كافة نفوذها لضمان رحيل النظام القديم - الذي تم اختصاره في رأس السلطة: الرئيس- ووصول أحزاب معتدلة للسلطة تضمن من خلالها الإشراف على سياسة خارجية مسالمة وبرagamتية ومن ثم ضمان احترام أنظمة ما بعد الحراك للمجتمع الدولي ولإسرائيل أيضا، للالتزامات الإقليمية والدولية.

هذا وأن كنا نشير إلى أن الو.م.أ قد عملت في مراحل سابقة على دعم ذات الأنظمة التي تحولت إلى الداعم لإسقاطها في مرحلة م بعد الحراك وقد كانت الضامن لبقائها لأطول فترة ممكنة في السلطة، لأن مصلحتها كانت تقتضي ذلك ولما تغير المشهد تغيرت المصلحة.

كما عملت دعم على الإصلاح التدريجي ومنح مزيد من الحقوق وضمان استقرار الحكومات في الدول الملكية التي طالتها موجات الحراك وأن تم احتواؤها في بدايتها في دول على غرار البحرين والمغرب وذلك في سبيل ضمان الاستقرار في هذه المناطق حيث رأت فيها السياسة الأكثر حكمة.

أما دول **الاتحاد الأوروبي** فقد كانت الجهود مشتركة -رغم المنافسة القائمة بين دول الاتحاد حول من تكون له الحصة الأكبر في عملية إعادة الإعمار والقطاع النفطي- في إطارا لإجراءات المتخذة بخصوص الدول العربية التي شهدت موجة الحراك، وقد جاءت هذه الجهود مزدوجة في طابعها بين الأوربي والدولي وتركزت حول فرض عقوبات حظر الطيران وقطع العلاقات وإدانة أنظمة بعينها..، وقد عملت من خلالها على المساهمة في إسقاط بعض الأنظمة على غرار النظام السابق في ليبيا، وفي دعم بقاء أنظمة أخرى، وبقي الثابت من الجانب الأوربي هو السعي لضمان علاقات جيدة مع جيرانهم من دول الجنوب العربية الذين مروا بمرحلة الحراك وترحيبهم الدائم ضمن الخطابات المعلنة بالمطالب التي تم رفعها في إطار هذا الأخير.

بالنسبة لروسيا والصين فقد بقيتا ثابتتين على موقفهما تجاه ما حصل في دول المنطقة العربية من حراك وعلى تحفظ تجاه المطالب الشعبية المرفوعة وذلك تخوفاً حسب عديد التحليلات من انتشار الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية ووصولها إلى دولهم، وعن الإجراءات المتخذة من قبلهم في هذا المجال فقد كانت كلها مؤيدة لبقاء الأنظمة السلطوية، حيث لم تؤيد روسيا والصين قرارات الأمم المتحدة القاضية بفرض منطقة حظر طيران على دول مثل ليبيا كما عملت روسيا ولا تزال من جهتها في سوريا على دعم النظام القائم وذلك لأغراض أمنية بالأساس تتمثل في امتلاكها لقاعدتها البحرية المتوسطة الوحيدة هناك، إلا أن هذا لا ينفي استعداد هذه الدول الدائم للتكيف مع الواقع الجديد في المنطقة العربية في حال سقوط هذه الأنظمة، والحفاظ على ذات المصالح مع وصول أية حكومات جديدة تصل إلى السلطة.

خلاصة الفصل:

من كل ما تقدم ضمن هذا الفصل من الدراسة نصل الى أن موجة الحراك في بدايتها استطاعت فعلا ان تهز كيان الدولة العربية وكادت تعصف بكافة ممارساتها وسياساتها والتأسيس لنمط جديد للدولة يتوافق والطموحات والمطالب التي رفعها الحراك، الا أن الا أن المنطق الاستراتيجي للدولة العربية في البقاء والاستمرار داخليا والمدعوم من عدة اطراف دولية واقليمية خارجيا، استطاع مرة اخرى أن ينجح في احتواء هذه الموجة والتكيف مع المعطيات الجديدة التي فرضتها، فسرعانما تم تدارك الوضع الذي كاد أن يفلت من بين يديها في ظل سرعة انتشار وتوسع مد الحراك وارتفاع اصوات الشعوب الراضة للوضع الراهن والمطالبة بالتغيير.

حيث عملت الدولة العربية على تجديد وإعادة تكييف رهاناتها الاستراتيجية الوطنية من خلال: تكييف سياسات الاستبداد والتسلط السياسي بإكسابها حلة جديدة من خلال اسقاط واجهة النظام السياسي ممثلة في رأس السلطة، في مقابل إعادة انتاج ذات النظام بشخصيات جديدة، تتبنى بدورها قيادة عملية الإصلاح والتغيير الذي فرض عليها كضغط مجتمعي وصل الى حد تهديد وجودها.

كما راهنت اقتصاديا على سياسات شراء السلم الاجتماعي التي تتيحها لها في كل مرة الكبيعة الريعية لاقتصادياتها وتقديم مزيد من الخدمات والتخفيضات في السياسات الجبائية والضريبية. في حين راهنت اجتماعيا على مفاهيم المواطنة والهوية والوحدة الوطنية، والتي روجت لنفسها من خلالها على أنها المضطلع بمسؤولية حمايتها في ظل ترويجها وعلى نطاق واسع لأن موجة الحراك قد غدت توجهات عديد الاطراف والاتنيات ذات المطالب الانقسامية والانفصالية عن الدولة.

كما عملت أيضا على ايجاد مكانة لها على المستويين الاقليمي والدولي من خلال البحث لها على شركاء جدد تمنحهم مزيدا من التنازلات الاستراتيجية وتؤمن لهم الثبات والاستمرار في ما يتعلق بمصالحهم الاقتصادية المالية والعسكرية في المنطقة، في مقابل حصولها على تزكية ودعم خارجي تستقي منه شرعية دولية تغطي بها عن شرعيتها الطبيعية التي يفترض فيها ان تستقيها من شعوبها.

خاتمة

## خاتمة:

نخلص في ختام دراستنا هذه التي سعينا من خلالها الى تقصي واقع ثنائية الدولة والاستراتيجية كحالة دراسية في المرحلة الممتدة لما بعد الحراك السياسي والاجتماعي الاخير الذي مس غالبية الدول العربية الى التأكيد على أن التغيير الحقيقي الذي تنشده الشعوب العربية في المنطقة لن يتأتي لها الا ان استطاعت ان تتجح في تفكيك الرهانات الاستراتيجية التي عزمت الدولة العربية على تكريسها كمنطق للبقاء والاستمرار في ظل فقدان امكانات البقاء الطبيعي الشرعي والمشروع للكيان المؤسساتي والسلطان الممارساتي.

فإن كانت موجة الحراك قد فشلت في تحقيق التغيير بالتأسيس لنمط الدولة المنشود الذي يكرس المطالب الموحدة للشعوب العربية في تكريس واعادة بعث نمط الدولة المتوافقة مع طموحات الأمة والراعية لها، ذلك أن الدول العربية قد استطاعت ان تكيف استراتيجياتها بناء على المعطيات الجديدة التي فرضها الحراك ووطنيا من خلال مراجعة واعادة تكييف استراتيجياتها الداخلية، ودوليا من خلال اعادة بناء تحالفات وتقديم تنازلات جديدة تقضي بمزيد من الاندماج العالمي ضمن استراتيجياتها الخارجية.

فهي تكون قد نجحت في تعرية الرهانات الاستراتيجية لهذه الدولة التي لن يكون بإمكانها مستقبلا اخفاؤها أو التلاعب من خلالها بشعوبها بتسويق ما تريد من سياسات وإخفاء في المقابل من ذلك ما تريد أيضا من تنازلات وصفقات تديرها من تحت الطاولة، فموجة الحراك الأخيرة استطاعت التأسيس لمستوى جديد من الوعي المجتمعي المتصالح مع واقعه بكل ما يحمله من نقائص، والمتعاطي مع الحقائق كما هي، والرافض لأي تنازلات بشأن المطالبة بحقوقه من خلال رفع تحدي المواصلة في النضال السلمي الى غاية الوصول الى الطموحات المنشودة.

وعليه تحيلنا الاستنتاجات المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة الى تقديم مجموعة التوصيات

التالية:

- ضرورة التراجع عن منطق التسلط والاستبداد الذي دأبت عليه النخب السياسية العربية كرهان استراتيجي سياسي من أجل ضمان استمرار الكينونة المؤسساتية للدولة في الداخل، والتحول إلى المراهنة عن الإصلاحات السياسية الجذرية والدستورية العميقة والتوجه نحو المزيد من سياسات الانفتاح والاصلاح السياسي، ذلك أن موجة الحراك التي هزت غالبية الدول العربية قد نجحت في خلق مستويات جديدة للوعي بأهمية الحقوق السياسية للمواطن العربي الذي لم يعد بإمكانه التنازل عنها وذلك باعتبارها العامل الراجح في تحديد خياراته المستقبلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا،... الخ.
- حدود نجاح موجة التغيير في الدول العربية سيبقى متوقفا على ضرورة تخلي وتراجع دور النخب العسكرية في العملية السياسية، ذلك أن هذا التراجع هو ما سيكسب الأنظمة السياسية القائمة شرعيتها الحقيقية، وعليه على الدول العربية ونخبها الفكرية التفكير في الآليات السلمية التي من

شأنها تقليص هذا الدور الذي فرضته النخب العسكرية لنسها في الحياة السياسية للدول العربية منذ الاستقلال.

- على الدولة العربية اليوم التعاطي مجتمعيا مع المضامين الجديدة التي فرضها الحراك الشعبي لمفهوم **المواطنة**، ذلك أن المواطن العربي اليوم قد أصبح معرفا اقتصاديا وليس سياسيا، إذ لم تعد تنطلي عليه الأكاذيب والألاعيب السياسية القاضية بتهديد الوحدة الوطنية والتي كان يراهن عليها النظام السياسي في كل مرة يطالب فيها المجتمع بحقه في التغيير والإصلاح، فحجم التآزر والتآخي الذي أبانت عليه موجة الحراك بين مختلف الأطياف والفئات والائتنيات المشكلة للمجتمعات العربية، قد فند كافة الطروحات القاضية بإمكانية استثمار الدولة العربية مستقبلا في سياسات الهوية كرهان استراتيجي اجتماعي من أجل ضمان الاستمرار والبقاء.

- تقوية مفهوم الدولة ببعديه المادي والمجرد، وذلك من خلال ضمان الاستقلالية الحقة للجهاز المؤسسي، وإعادة تقويته من خلال الرهان على تكريس المتطلبات الدستورية لتعزيز الممارسة الديمقراطية للسلطة، ومن خلال تمكين المعارضة من شغل الأدوار الفعلية التي تضطلع بها، وذلك ضمن القاعدة القاضية بأن قوة النخب السياسية الحاكمة هي انعكاس لقوة القوى السياسية المعارضة.

- على الدولة عربيا أن تبحث لنفسها عن مكانة اقليمية ودولية فعلية، وهي المكانة التي لن تتأتى لها إلا من خلال تعويلها على البعد الاقتصادي الذي بات المحدد الأول اليوم لوزن القوى الدولية، فعلى الدول العربية ان أرادت أن تتحرر من استراتيجيات التنازل والمساومة والشراكات الغير متكافئة أن تعمل على إعادة بناء اقتصادياتها الوطنية التي تتيح لها الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي، ذلك أن القوة الاقتصادية هي ما سيمنحها وزن ومكانة اقليمية ودولية تضاهي تلك التي عكفت على الخضوع لها وتضعها موضع ند لها، ومن ثم التحرر من الرهانات الاستراتيجية الخارجية القائمة على احتوائها من قبل الفواعل الدولية سواء كانت قوى عظمى أو اقليمية أو منظمات دولية.

- على الدول العربية ان تعمل على التنسيق فيما بينها من أجل الظهور كقوة اقليمية واحدة، والعمل على هذه الحقيقة كواقع وضرورة واجبة التعاطي، فالدول العربية ان أرادت ان يكون لها وزن جيوسراتيجي وجيوسياسي حقيقي على المستوى الدولي فإنه من الواجب عليها إعادة بعث روح الوحدة عربيا خاصة وان موجة الحراك التي استطاعت ان توحد كافة الشعوب العربية في مطالبها، توجهاتها وطموحاتها اصبحت تتيح اليوم لأنظمتها فرصة سانحة وأكثر من أي وقت مضى للاستثمار في هذا الوضع لإعادة بعث مشروع الوحدة العربية سواء في شقها المشرقي أو المغاربي ومن ثم التأسيس لمشاريع شراكة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وحتى سياسية وهو ما من شأنه التمهيد لمشروع الوحدة العامة.

# قائمة المراجع

المراجع باللغة العربيةالكتب:

- 1- أحمد بعلبكي وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2014.
- 2- أحمد عوض الرحمون وآخرون، الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت
- 3- أحمد مالكي، كمال عبد اللطيف وآخرون، الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة 1 السياسات، 2012
- 4- إدريس لكريني، إميل بدارين وآخرون، أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015
- 5- جهاد دعوة، مقدمة في الدراسات الإستراتيجية الشرق أوسطية، ط1، المكتب المغربي للمعارف، 2013.
- 6- حمدي عبد الرحمن، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا معوقات بناء الدولة الوطنية، ط1، الدوحة، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015.
- 7- خليل فؤاد، الثورة العربية مقالات فلسفية وسوسيولوجية، ط1، دار الفرابي، بيروت، 2014.
- 8- زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، ترجمة: عبد الرحمن عياش، ط1، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017.
- 9- صبري فارس الهيثي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتكتية، ط1، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000.
- 10- صلاح سالم زرتوقة، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية: دراسة في الأساليب، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 1992
- 11- صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي، ط1، الاكاديمية العربية، الدانمارك.
- 12- فالح حسين، بحث في نشأة الدولة الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001
- 13- فوارز جرجس، الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي، تر: عبد الواحد لؤلؤة، ط1، بيروت، مركز دراسات 2 الوحدة العربية، 2016
- 14- طه حميد حسن العنبيكي، نرجس حسين زاير العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، لبنان، منشورات ضفاف، 2015.
- 15- عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006
- 16- عبد الرحمان الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، صفحات للدراسة والنشر، ط6، سورية، 2012
- 17- علي خليفة الكواري، إسماعيل الشطي وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة 1 العربية، 2005
- 18- علي خليفة الكواري وآخرون، الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2007.
- 19- علي خليفة الكواري وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.

- 20- علي خليفة الكواري وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001.
- 21- عادل مجاهد الشرحبي، أزمة الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2011.
- 22- علي الدين هلال وآخرون، حال الأمة العربية 2013 - 2014 مراجعات مابعد التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2014.
- 23- عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران - العراق - سورية، لبنان أنموذجاً)، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- 24- عبد الرحمان منيف، الديمقراطية أولاً الديمقراطية دائماً، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ب ط، دمشق، 1991.
- 25- عبد الإله بلقزيز وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001.
- 26- عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، ط1، بيروت، منتدى المعارف للنشر والتوزيع، 2013.
- 27- عبد الإله بلقزيز وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2011.
- 28- عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، منتدى المعارف، ط1، بيروت، 2012.
- 29- عبد الإله بلقزيز وآخرون، الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- 30- عبد الإله بلقزيز وآخرون، التغيير في الوطن العربي أي حصيلة، ؟، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
- 31- عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، 2014.
- 32- عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص. 66.
- 33- علي ناصر كنانة، حفاة العولمة: قراءة نقدية لقضايا الواقع العربي، مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2004.
- 34- علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.
- 35- غسان سلامة، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج2، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1989.
- 36- غسان سلامة وآخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2000.
- 37- غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيروتات والمأمول في عالم متغير، تر: عفاف البطاينة، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- 38- كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طبعة موسعة 2000.
- 39- ليدل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، تر: هيثم أيوبي، ب.م، دار الطليعة، ب.س.

- 40- مايكل روس، **نقمة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم**، ترجمة: محمد هيثم نشواتي، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، قطر، 2014.
- 41- مروان بشارة، **العربي الخفي وعود الثورات ومخاطرها**، تر: موسى الحالول، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013
- 42- محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، بيروت، 2000
- 43- محمد نعمان جلال، **الاستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والعالم الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 2004
- 44- مصطفى طلاس، **الاستراتيجية السياسية العسكرية**، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1991
- 45- مجموعة من المؤلفين، **الثقل الآسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الآسيوية**، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2018
- 46- مصلح خضر الجبوري، **جذور الاستبداد والربيع العربي**، ط1، عمان، الأكاديميون للنشر والتوزيع،
- 47- نعيمة الرياحي، **الثورات العربية والاستراتيجيات السياسية الراهنة**، ط1، دار نقوش عربية، تونس، 2013.
- 48- نادية محمود مصطفى، **الثورات العربية في النظام الدولي**، ط1، مصر، دار البشير للثقافة والعلوم، 2014
- 49- هارولد لاسكي، **الدولة نظرياً وعملياً**، ترجمة: سعيد شحاتة، شركة الأمل للطباعة والنشر، ط2، ب م ن، 2012
- 50- هشام محمود الأقداحي، **معالم الدولة القومية الحديثة: رؤية معاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة، ط1، الإسكندرية، 2008
- 51- هيثم المالح، **روسيا والثورة السورية من دعم القاتل إلى شريك في القتل**، ط1، الأردن، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2016
- 52- يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت، **الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**، تر: لطفي زكراوي، ط1، بيروت، منتدى المعارف.
- 53- يورغان هابرماس، **مابعد الدولة الأمة**، ترجمة: عبد العزيز ركح، دار الأمان، ط1، الرباط، 2011، ص160.

## المجلات:

- 1- أحمد يوسف أحمد، "مدخل إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 443، جانفي 2016
- 2- بول سالم، "مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 398، 2 أبريل 2012
- 3- بشير عبد الفتاح، "بين يناير 2011 ويوليو 2013"، **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 4، سبتمبر 2013
- 4- عبد الإله بلقزيز، "الربيع العربي جرده حساب أولية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 447، آيار/مايو 2016.
- 5- عبد القادر عبد العالي، "التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 406، ديسمبر، 2012.
- 6- عبد الحي علي قاسم، "السمات المشتركة للنظم العربية وتعاطيها مع المتغير الثوري"، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 399، 4 مايو 2012

- 7- عدنان عبد الرحمان أبو عامر، "إسرائيل والتغيير في المنطقة العربية...سيناريوهات التحدي والاستجابة"، المركز العربي للدراسات الإنسانية، **مجلة البيان**، التقرير الإستراتيجي التاسع الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير، القاهرة: العدد التاسع، 2012
- 8- عصام عبد الشافي، "الثورات العربية... الأسباب والمسارات والمآلات"، المركز العربي للدراسات الإنسانية، **مجلة البيان**، التقرير الإستراتيجي التاسع الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير، القاهرة: العدد التاسع، 2012
- 9- سامح راشد، "شرق أوسط جديد قديم...الخريطة الإقليمية في عصر الثورات"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 146، 2011،
- 10- محمد مطاوع، "العرب وقضايا الشرق الأوسط من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي: الوقائع والتغيرات"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 426، آب/ أغسطس 2014
- 11- محمد نور الدين أفاية، "القوى الاجتماعية للثورة"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 398، أبريل 2012
- 12- مراد بن سعيد، "جدلية التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي دراسة مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية بعد عام 2011"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 5، مارس 2016
- 13- هاني حبيب، "المؤسسة العسكرية في ثورات الربيع العربي دور الجيش المرتقب في الفترة الانتقالية وما بعدها"، **مجلة تسامح**، مركز رام الله لدراسات 2 حقوق الإنسان، العدد 36، السنة 10، مارس 2012

### الدراسات:

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدورة الثامنة أذار 2021 مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية في موضوع، "الدولة العربية المعارضة التصور، النشأة، الأزمة، بيروت، 2019

### الأطروحات:

- 01- ملاح السعيد، التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في العالم العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.
- 2- أمينة مزراق، الدولة في المجال السياسي العربي: نقاش حول الخلفيات والأسس، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2017/2018.

### المواقع الإلكترونية:

- 1- حمدي عبد العزيز، النظام الإقليمي العربي وعلاقته بالقوى الدولية، الأربعاء، 2004/09/22، <https://middle-east-online.com>
- 2- محمد السيد سليم، ضغوط ما بعد الثورات الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي، مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الإنسان ومتابعة العدالة الدولية، 2013/12/16، <http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=10891>

### المراجع باللغات الأجنبية:

### الكتب:

- 01- Allen, J. (Ed.), *Does Feminism Need a Theory of «The State»?*, in S. Watson (Dir.), *Playing the State: Australian Feminist Interventions*, London: Verso, 1990, P. 21.
- 02- Aleksander Pavkovic and Peter Radan, *creating New States Theory and Practice of Secession*, Macquarie University, Ashgate Publishing Company, Sydney, Australia, 2007
- 03- Bernard Lewis, *What Went Wrong?: Western and Middle Eastern Response*, London: Phoenix, 2002

- 04- DUNLEAVY, P. AND O'LEARY, B. **THEORIES OF THE STATE: THE POLITICS OF LIBERAL DEMOCRACY**, BASINGSTOKE: PALGRAVE MACMILLAN,1987
- 05- Dunleavy,P. &O'Leary,B. **Theories of The State: The Politics of Liberal Democracy**, Basingstroke: Palgrave Macmillan ,1987.
- 06- Enloe, Cynthia, **Making Feminist Sense of International Politics**, Berkeley, CA: University of California Press, 1990.
- 07-
- 08- Georges Burdeau, **Manuel de droit constitutionnel et institutions politiques**,2<sup>nd</sup> édition, Paris : L.G.D.J, 1984
- 09-
- 10- Gelderen M. V. and Skinner Q., (Dir.),” **Republicanism Shared European Heritage**” vo.I, **Republicanism and Constitutionalism in Early Modern Europe**. 1<sup>st</sup> ed, Cambridge:U.P.C, 2002
- 11- HALL, J. A. AND G. J. IKENBERRY, **THE STATE**, BUCKINGHAM: OPEN UNIVERSITY PRESS,1989
- 12- Hall, P. **Governing the Economy: The Politics of State Intervention in Britain and France**, New York: Oxford University Press, 1986.
- 13- Held David (Ed.),”**The development of the modern state**” in S. Hail and B. Gieben (Dir.),”**Formations of Modernity** “ , Cambridge: Polity, 1992
- 14- Hent Kalmo and Quentin Skinner (Dir.),” **Sovereignty in fragments : the past, present and future of a contested concept**”, In QuentinSkinner (Ed.) **The sovereign state: a genealogy**, 1<sup>st</sup> ed, Cambridge:U.P.C, 2010
- 15- John S. D and Dunleavy P., **Theories of the Democratic State**, 1st Edition, UK: PALGRAVE MACMILLAN,2009
- 16- Jessop, B. **State Theory: Putting Capitalist States in Their Place**, Cambridge: Polity Press,1990,
- 17- Jack A. Goldstone, **States, Parties and Social movements**, cambridge university Press, united Kingdom, 2003
- 18- Joyce Outshoorn & al. **European Women’s Movements and Body Politics The Struggle for Autonomy**,1<sup>st</sup> Ed, UK: Palgrave Macmillan, 2015
- 19- Mihel l. Ross, **Will oil drown the Arab spring?**, foreign Affairs, September/ October 2011, on web cite <http://sites.uci.edu/peofgs/files/2015/03/Ross-Will-oil-drown-the-Arab-Spring.pdf>
- 20- O'Brien, R. **Global Financial Integration: The End of Geography**, New York: Council on Foreign Relations Press,1992.
- 21- Patrick Dunleavy and Brendan O'Leary, **Theories of the state: the politics of liberal democracy**.1<sup>st</sup> edition, London: MACMILLAN ED.LTD, 1987.
- 22- Quentin Skinner, **Machiavelli: A Very Short Introduction**, 2<sup>nd</sup> ed, Oxford: U.P.Oxford, 2019
- 23- Quentin Skinner, Bo Strath - **States and Citizens\_ History, Theory, Prospects**, 1<sup>st</sup> ed, Cambridge:U.P.C, 2003
- 24- Skinner, Q. “ **The State**”, in T. Ball et al. (eds), **Political Innovation and Conceptual Change**, Cambridge: Cambridge University Press, 1989
- 25- Tarrow, S. **Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics**, Cambridge: Cambridge University Press,1998.
- 26- Tilly, Charle.(Ed.)**The Formation of National States in Western Europe**, Princeton, J: Princeton University Press, 1975, P.p 03-601.
- 27- Thompson, G. **Between Hierarchies and Markets:The Logic and Limits of Network Forms of Organization**, Oxford: Oxford University Press, 2003
- 28- Weber, M. **Economy and Society: An Outline of Interpretative Sociology**, Berkeley, CA: University of California Press, 1978
- 29- Yazid Sayigh, **Above the state: the officers republic in Egypt**, Carengie Endowment for International Peace, Wachington,

### المقالات:

- 01- Abrams, P. A. " Notes on the Difficulty of Studying the State ", **Journal of Historical Sociology**, V 1(1), 1988

- 02- Ali Farazmand, "Administrative Legacies of The Persian World-State Empire: Implications for Modern Public Administration", **Public Administration Quarterly**, Part 2 Vol. 26, No. 3/4 (FALL 2002-WINTER, 2003)
- 03- Beck Martin, Hüser Simone, "Political Change in the Middle East: An Attempt to Analyze the Arab Spring", **GIGA research unit**, N 203, 31 August 2012
- 04- CONNELL, R.W, " The State, Gender, and Sexual Politics: Theory and Appraisal ", **Theory and Society**, V19, N05, Oct, 1990
- 05- Elfatih A.Abdel Salam, "The Arab spring: Its origins, evolution and consequences...four years on", **intellectual discourse journal**, vol 23, N 1, 2015.
- 06- Masson, D.," Repenser l'État Nouvelles perspectives féministes", **Recherches féministes**, V12 (1), 1999, [<https://doi.org/10.7202/058018ar>]. Consulter: Le 22/06/2020.
- 07- Meliha Benli Altunisik, "Rentier state theory and the Arab uprising: An Appraisal", **Middle East Technical University**, volume 11, No. 42, august 2014
- 08- Michael Ross, "does oil hinder democracy?" , **World politics**, vol 53, April 2001
- 09- Stephen B., Andrew H., " BOOK REVIEWS: Rethinking Governance: The Centrality of the State in Modern Society ", **The Australian Journal of Public Administration**, Vol.69, No. 1, 2010

# فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
الصفحة	الموضوع
	شكر
	إهداء
7-2	مقدمة
<b>الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري لثنائية الدولة والاستراتيجية</b>	
9	تمهيد
10	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة
10	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي
11	أولاً: المنظور الغربي لتعريف الدولة
19	ثانياً: تطور مفهوم الدولة كسياق تاريخي ومؤسساتي
24	ثالثاً: مفهوم الدولة حسب تطور النقاشات الاخيرة في نظرية الدولة
28	رابعاً: تطور مفهوم الدولة حسب المنظور العربي
33	المطلب الثاني: الإطار النظري للدولة
33	أولاً: نظرية التعددية للدولة
34	ثانياً: نظرية النخبة للدولة
35	ثالثاً: النظرية النسوية للدولة
35	رابعاً: العولمة والدولة
37	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للاستراتيجية
38	المطلب الأول: الدلالات اللغوية والاصطلاحية لمفهوم الاستراتيجية
38	أولاً: الدلالات اللغوية للمفهوم
38	ثانياً: الدلالات الاصطلاحية للمفهوم
39	المطلب الثاني: شروط وضع الاستراتيجية الناجحة
39	أولاً: أركان ومتطلبات الاستراتيجية
40	ثانياً: أهمية الاستراتيجية
40	المطلب الثالث: أنواع الإستراتيجية ونظرياتها
40	أولاً: أنواع الإستراتيجية
43	ثانياً: أبرز نظريات الاستراتيجية
45	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: الرهانات الاستراتيجية الداخلية والخارجية للدولة العربية</b>	
48	تمهيد
49	المبحث الأول: الرهانات الاستراتيجية الداخلية
49	المطلب الأول: الاستراتيجية السياسية للدولة العربية

53	المطلب الثاني: الاستراتيجية العسكرية للدولة العربية
56	المطلب الثالث: الاستراتيجية الاقتصادية للدولة العربية
61	المطلب الرابع: الاستراتيجية الاجتماعية للدولة العربية
64	المبحث الثاني: الرهانات الاستراتيجية الخارجية
65	المطلب الاول: الأهمية الجيوستراتيجية والجيوپوليتيكية للمنطقة العربية
67	المطلب الثاني: التحركات الجيوستراتيجية للفواعل الدولية في المنطقة العربية
69	أولاً: القوى الإقليمية
70	ثانياً: القوى الكبرى
72	المطلب الثالث: التوجهات/الخيارات الاستراتيجية للدولة العربية على المستوى الإقليمي والدولي
74	المطلب الرابع: حجم التحولات التي خلقتها موجة الحراك على الخارطة الجيوسياسية - الجيوستراتيجية العربية
74	أولاً: على مستوى النظام الدولي
76	ثانياً: على مستوى النظام الإقليمي
77	ثالثاً: على مستوى النظام الدولي
80	خلاصة الفصل
83-82	خاتمة

## الملخص:

رفعت الشعوب العربية مطلع سنة 2011 عديد المطالب والطموحات التي تترجمت في موجة الاحتجاجات التي اجتاحت ولا تزال غالبية الدول العربي، آملة في التأسيس لدول جديدة تقوم على أنظمة تحظى بشرعية وتستجيب لكافة الطموحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرفوعة... إلا ان هذه الطموحات سرعان ما تم تكبيتها من قبل المنطق المتجدد للدولة العربية في البقاء والاستمرار، اذ راهنت من جديد على جملة استراتيجيات تم تكييفها والوقائع والمعطيات المستحدثة على الساحتين الوطنية، الاقليمية والدولية، والتي كانت كفيلة مرة أخرى بإحباط موجة الحراك في مقابل تهجين الدولة ومنحها قوة مضافة مضادة لأي مساعي مجتمعية للتغيير، وإن حدث وأن رأيت في أنها مرغمة عليه، فستتبناه وفق منطق الدولة لا وفق مساعي الشعوب.

## Summary:

The Arab peoples at the beginning of 2011 raised many demands and aspirations that were translated into the wave of protests that swept through most of the Arab countries, hoping to establish new states based on systems that enjoy legitimacy and respond to all political, economic and social aspirations raised .... However, these aspirations were soon suppressed. By the renewed logic of the Arab state in survival and continuation, as it bets again on a set of strategies that have been adapted and the facts and new data on the national, regional and international arenas, which were once again capable of thwarting the wave of movement in exchange for the hybridization of the state and giving it an added power against any societal efforts for change, And if it happens that it considers that it is forced upon him, then it will adopt it according to the logic of the state and not according to the efforts of the peoples.